

Distr.: General  
2 December 2016  
Arabic  
Original: English



الدورة الحادية والسبعون  
البند ١٥٨ من جدول الأعمال  
تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥  
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

تقرير الأمين العام

## المحتويات

### الصفحة

٥	.....	أولا - مقدمة
٥	.....	ثانيا - أداء الولاية
٥	.....	ألف - لمحة عامة
٦	.....	باء - تنفيذ الميزانية
٨	.....	جيم - مبادرات دعم البعثة
٩	.....	دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٠	.....	هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١١	.....	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٧٧	.....	ثالثا - أداء الموارد



الرجاء إعادة استعمال الورق



٧٧	الموارد المالية.....	ألف -
٧٩	معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات.....	باء -
٧٩	نمط الإنفاق الشهري.....	جيم -
٨٠	الإيرادات والتسويات الأخرى.....	دال -
٨٠	الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي.....	هاء -
٨١	قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية.....	واو -
٨١	تحليل الفروق.....	رابعاً -
٨٧	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.....	خامساً -
٨٧	موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠.....	سادساً -

رُبط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بالهدف المحدد للبعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مصنّفة حسب عناصرها، وهي الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد السلام ودعمه، والدعم.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير الانتهاء من المرحلة الثالثة من عملية التخفيض التدريجي للقوة العسكرية، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٢١٥ (٢٠١٥) و ٢٢٣٩ (٢٠١٥). وتولت حكومة ليبيريا، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، والقوات المسلحة الليبرية، المسؤولية التامة والكاملة عن الأمن في جميع أنحاء ليبيريا من البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تمشيا مع خطة نقل المسؤوليات الأمنية.

وبلغت نفقات البعثة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ١٠٠ ٢٥٢ ٣١٣ دولار، مما يمثل معدلا إجماليا لتنفيذ الميزانية نسبته ٩٠,٩ في المائة، مقارنة بنفقات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ التي بلغت ١٠٨ ٨٥٩ ٤١٠ مليون دولار، بمعدل تنفيذ نسبته ٩٦,٢ في المائة.

ويعزى الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات بشكل أولي إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور مقارنة بمعدلات الشغور المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بمن فيهم المراقبون العسكريون والوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكّلة نتيجة لتخفيض حجم البعثة بمعدل أسرع مما كان متوقعا. كما خُفضت الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية، بما في ذلك المرافق والهياكل الأساسية، والنقل البري، والنقل الجوي، والنقل البحري، والاتصالات، والخدمات واللوازم الطبية، تمشيا مع التعجيل بتقليص حجم البعثة.

أما إجمالي الرصيد غير المستخدم، فقابله جزئيا الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالأفراد المدنيين والتي تعزى أساسا إلى المدفوعات التي سُددت إلى الموظفين الوطنيين الذين انفصلوا عن البعثة نتيجة إلغاء وظائفهم وفقا لجدول ملاك الموظفين المأذون به من الجمعية العامة.

## أداء الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	١٦٢ ٥٧٥,٣	١٤٠ ٥٣٧,٤	٢٢ ٠٣٧,٩	١٣,٦
الموظفون المدنيون	١٠٥ ٤٥٠,٧	١٠٥ ٧٤٥,٤	(٢٩٤,٧)	(٠,٣)
التكاليف التشغيلية	٧٦ ٦٣٣,٤	٦٦ ٩٦٩,٣	٩ ٦٦٤,١	١٢,٦
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>٣٤٤ ٦٥٩,٤</b>	<b>٣١٣ ٢٥٢,١</b>	<b>٣١ ٤٠٧,٣</b>	<b>٩,١</b>
إيرادات متأخرة من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٦٨٨,٧	٨ ٩٩٦,٧	(٣٠٨,٠)	(٣,٥)
<b>صافي الاحتياجات</b>	<b>٣٣٥ ٩٧٠,٧</b>	<b>٣٠٤ ٢٥٥,٤</b>	<b>٣١ ٧١٥,٣</b>	<b>٩,٤</b>
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	-	-
<b>مجموع الاحتياجات</b>	<b>٣٤٤ ٧١٢,٢</b>	<b>٣١٣ ٣٠٤,٩</b>	<b>٣١ ٤٠٧,٣</b>	<b>٩,١</b>

## حالة شغل الوظائف

الفئة	العدد المعتمد <sup>(أ)</sup>	العدد الفعلي (المتوسط)	معدل الشواغر (النسبة المئوية) <sup>(ب)</sup>
المراقبون العسكريون	١٣٣	٩٠	٣٢,٣
أفراد الوحدات العسكرية	٤ ٦٧٨	٢ ٩١٨	٣٧,٦
شرطة الأمم المتحدة	٤٩٨	٢٩٧	٤٠,٤
وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٢٦٥	٨٢٩	٣٤,٥
الموظفون الدوليون	٣٩٨	٣٤٢	١٤,١
الموظفون الوطنيون	٨٥٣	٧٤٨	٩,٢
متطوعو الأمم المتحدة	٢٠٤	١٧٨	١٢,٧
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٢	٢٩	٩,٤
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به من الجمعية العامة.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من

هذا التقرير.

## أولاً - مقدمة

١ - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (البعثة) عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (A/69/820) وبلغ إجماليها ٨٠٠ ٢٠٨ ٣٥٥ دولار (صافيها ١٠٠ ٥٢٠ ٣٤٦ دولار)، باستثناء التبرعات العينية المدرجة في الميزانية والبالغة ٨٠٠ ٥٢ دولار. وتضمنت الميزانية المقترحة الاعتمادات اللازمة لتغطية تكاليف ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٦٧٨ ٤ من أفراد الوحدات العسكرية و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٥ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٣٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات و ٣٩٨ من الموظفين الدوليين و ٨٥٣ من الموظفين الوطنيين، ومن بينهم ٦٠ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٢٠٤ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في الفقرة ٥٧ من تقريرها ذي الصلة المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (A/69/839/Add.11)، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٥٠٠ ٨٦٢ ٣٥٢ دولار (صافيه ٨٠٠ ١٧٣ ٣٤٤ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٣ - وقامت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٥٩ بء، باعتماد وتخصيص مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٦٥٩ ٣٤٤ دولار (صافيه ٧٠٠ ٩٧٠ ٣٣٥ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد قُسم المبلغ الكلي كأفضية مقررّة على الدول الأعضاء.

## ثانياً - أداء الولاية

## ألف - لحة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، ومدّدها في قرارات لاحقة. وحُدّدت الولاية المتعلقة بالفترة المشمولة بالتقرير في القرارين ٢٢١٥ (٢٠١٥) و ٢٢٣٩ (٢٠١٥).

٥ - والبعثة مكلفة بمساعدة حكومة ليبيريا، بناء على طلب مجلس الأمن، في بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدما بعملية السلام في ليبيريا.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحقيق عدد من الإنجازات من خلال تنفيذ ما يتصل بهذه الإنجازات من نواتج رئيسية، على النحو

المبين في الأطر الواردة أدناه، مصنفةً حسب العناصر التالية: الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد السلام ودعمه، والدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء مقارنة بالأطر المقررة القائمة على النتائج والمبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (A/69/820). وبوجه خاص، يقارن تقرير الأداء مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية مقابل الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج التي أُنجزت فعلاً بالنواتج المقررة.

## باء - تنفيذ الميزانية

٨ - على النحو المفصل في أطر الميزنة القائمة على أساس النتائج المبينة في الفرع ثانياً - واو من هذا التقرير، شرعت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتنفيذ خطة خفض التدرجي، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٢١٥ (٢٠١٥) و ٢٢٣٩ (٢٠١٥). وبناء على طلب المجلس في قراره ٢٢١٥ (٢٠١٥)، استأنفت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذ المرحلة الثالثة من انسحاب أفرادها العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها من أجل خفض عددهم إلى حد أقصى جديد قدره ٣ ٥٩٠ فرداً و ١ ٥١٥ فرداً، على التوالي، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وبعد ذلك، مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وقرر مواصلة خفض قوام البعثة المأذون به إلى ١ ٢٤٠ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك كتيبة مشاة واحدة وما يتصل بها من عناصر التمكين، و ٦٠٦ من أفراد الشرطة، بما في ذلك ثلاث من وحدات الشرطة المشكّلة ومستشارو المهجرة والشرطة، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تبسيط وتوحيد الأنشطة ونشر العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري للبعثة تمشياً مع نقل المسؤوليات الأمنية.

٩ - وتمشياً مع توقعات مجلس الأمن بأن تتولى حكومة ليبيريا بشكل تام مسؤولياتها الأمنية الكاملة من البعثة في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بذلت البعثة جهوداً رئيسية من أجل تحقيق عملية تسليم المسؤوليات الأمنية المتبقية إلى الحكومة، مع الاستمرار في بناء قدرات المؤسسات الأمنية الرئيسية. وتم الاضطلاع بتلك الجهود في إطار خطة الحكومة للمرحلة الانتقالية للبعثة، التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٥، والتي تحدد الأنشطة ذات الأولوية لتتجهل باستعداد المؤسسات الأمنية الليبرية لاستكمال المرحلة الانتقالية الأمنية بحلول الموعد النهائي الذي حدده مجلس الأمن. ودعمت البعثة ووكالات الأمم المتحدة تنفيذ الخطة عن طريق صياغة خطة على نطاق الأمم المتحدة من أجل كفالة تنسيق الدعم المقدم إلى الحكومة. وعلى الرغم من التحديات التي واجهت تنفيذ الأنشطة المتوخاة في خطة

الحكومة، والتي تعزى أساسا إلى القيود على الموارد، فإن تعديل تلك الأنشطة وتحديد الأولويات على صعيدها أتاحا للبعثة تركيز الموارد المتاحة على تحقيق الأهداف الأكثر أهمية. وتولت الحكومة تدريجيا المهام الأمنية المتبقية من البعثة، على النحو المقرر، وتولت المسؤولية الكاملة عن الأمن في جميع أنحاء البلد بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

١٠ - وترافق إتمام عملية نقل المسؤوليات الأمنية مع تنفيذ تخفيضات في العنصر العسكري وعنصر الشرطة من المفترض أن تكتمل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما استُكمل إدماج العنصر المدني والوجود الميداني للبعثة، لينخفض العدد الإجمالي للموظفين المدنيين من ٤٥٥ إلى ٩٨١ موظفا والمكاتب الميدانية للبعثة من ١٣ مكتبا إلى ٥ مكاتب. وتم تخفيض العدد الإجمالي لمواقع البعثة بما مقداره ٣٧ موقعا، من ٧٣ إلى ٣٦ موقعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١١ - واستمرت الأنشطة التي كلفت بها البعثة في التركيز على دعم الحكومة في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار على المدى الطويل، ولا سيما عن طريق بناء قدرات المؤسسات الوطنية الرئيسية، والنهوض بالإصلاحات البالغة الأهمية. وركزت الجهود التي تبذلها البعثة في قطاع سيادة القانون على بناء القدرات، بما في ذلك من خلال تقديم المشورة والإرشاد لقيادة وإدارة الشرطة الوطنية الليبيرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، والجهاز القضائي. وسيكون التقدم المحرز في نشر الشرطة الوطنية الليبيرية وموظفي مكتب الهجرة والتجنيس في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك إلى المناطق الحدودية، وإنشاء المزيد من مجالس أمن المقاطعات والمناطق، بمثابة آليات للإنذار المبكر.

١٢ - وقد تعذر تنفيذ بعض الأنشطة المقررة تنفيذا كاملا بسبب التأخير في إقرار التشريعات الأمنية الرئيسية، من قبيل قانون الشرطة الوطنية الليبيرية، وقانون دائرة الهجرة الليبيرية وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، التي تم إقرارها بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر تم توقيعه ليدخل حيز النفاذ في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، فإن قانون الشرطة وقانون دائرة الهجرة لا يزالان معلقين، بانتظار موافقة الرئيس. ولذلك، تأخر إنشاء آليات الرقابة داخل الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس. وبغية الإسراع في إنشاء تلك الآليات وتوسيع نطاق تنفيذ التشريعات الأمنية المعلقة، تمت صياغة القواعد التنظيمية والتعليمات الإدارية ذات الصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما تأثر تنفيذ الأنشطة الأخرى المقررة لدعم سيادة القانون بحالات التأخير في إنجاز الاستعراضات التي تجريها الحكومة لأطر السياسات الرئيسية، مثل الاستراتيجية الأمنية الوطنية، بسبب الأولوية الممنوحة لنقل المسؤوليات الأمنية.

١٣ - وواصلت البعثة دعم توطيد السلام. ولم يُحرز تقدم في عملية الاستعراض الدستوري، عقب تقديم التعديلات المقترحة إلى الهيئة التشريعية في آب/أغسطس ٢٠١٥، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى المناقشة التي جرت على الصعيد الوطني بشأن المقترحات الخلافية. وأحرز بعض التقدم من خلال إنشاء المزيد من لجان السلام على مستوى المقاطعات للتوسط في النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية وآليات التخفيف من حدة النزاعات في مناطق الامتيازات. وأنشئت أيضا مراكز خدمات على صعيد المقاطعات، مما أسهم في بسط سلطة الدولة وتوفير خدماتها في جميع أنحاء البلد. بيد أن التقدم المحرز كان محدودا في مجالات أخرى، مثل اعتماد التشريعات المتصلة بالأراضي، وهو أمر ضروري لمنع المنازعات المتصلة بالأراضي وتنفيذ تدابير المصالحة الوطنية، بما في ذلك توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم العام المحرز في ليبريا وقدرتها على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية قد تأثرا بالقيود المتعلقة بالموارد والتي فاقم من حدتها الهبوط في أسعار السلع الأساسية العالمية.

١٤ - وكانت معدلات الشعور الفعلية في وظائف البعثة أعلى بكثير بشكل عام في فئات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة مما كانت عليه في الفترة السابقة بسبب ما تشهده البعثة من عملية تخفيض تدريجي لقوامها.

١٥ - وتأثرت قدرة البعثة على اجتذاب الموظفين واستبقائهم بسبب مرور أربع سنوات متتالية شهدت البعثة خلالها تقليصا في قوامها نتيجة إلغاء وظائف لموظفين مدنيين، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٢١٥ (٢٠١٥) و ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت البعثة تنقل المسؤوليات الأمنية إلى المؤسسات الأمنية الوطنية، وكانت بصدد تخفيض عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمراقبين العسكريين. كما أن تعيين مراكز العمل المستمر في ليبريا كمراكز عمل بدون اصطحاب الأسرة والتحدي المستمر المتمثل في العدد المحدود من المرشحين على قوائم المرشحين النهائيين المستعرضة من قبل هيئة الاستعراض المركزي الميداني شكلت عوامل أثرت على قدرة البعثة على استقدام موظفين مؤهلين واستبقائهم. وبالمثل، فإن تقليص حجم البعثة قد أثنى المرشحين المحليين عن الانضمام إلى البعثة.

## جيم - مبادرات دعم البعثة

١٦ - اضطلعت البعثة بالأنشطة اللازمة لتنفيذ المبادرات المتخذة على نطاق الأمانة العامة، مثل التحديث والتوسيع التدريجيين لنظام أوموجا. وظل التدريب يمثل ضرورة تشغيلية، حيث أن الافتقار إلى المعرفة بالإجراءات والمتطلبات التقنية للنظام يطرح تحدياً أمام تحقيق

كامل إمكاناته، وبالتالي تحقيق الفوائد ومكاسب الكفاءة المقررة. وكانت البعثة مطالبة أيضاً بتوفير بعض متطلبات النظام، مثل تحديث واقتناء المعدات وزيادة عرض نطاق شبكة الإنترنت اللازمة لجعل النظام يعمل في كل الأوقات. وكان عرض النطاق الترددي القائم البالغ ١٤٠ ميغابت في الثانية كافياً لاستيعاب جميع تطبيقات الأمم المتحدة الحيوية، بما في ذلك نظام أوموجا والشبكة الداخلية. وكفل تنفيذ النظام الأمني لشبكة نقاط المراقبة خلال الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ تأمين شبكة جميع نقاط الوصول، بما في ذلك عن طريق وصلات الشبكة الإلكترونية الخاصة.

١٧ - وواصلت البعثة الالتزام بسياسات الحماية البيئية الصارمة في ما يتعلق بكل مجال من مجالات عملياتها، بما في ذلك صيانة أماكن العمل، بما فيها أماكن غسيل المركبات، وتخزين وتوفير الوقود ومواد التشحيم، وتخزين النفايات (بما في ذلك النفايات الطبية) والمواد الخطرة والتخلص الآمن منها، وإدارة مدافن القمامة وتنظيفها. وبُذلت جهود محددة لتنظيف المواقع التي أحلتها البعثة قبل تسليمها.

١٨ - واستطاعت البعثة تحقيق مكاسب في الكفاءة خلال الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ عن طريق تحسين الرقابة على أصول البعثة ومواردها، لا سيما من خلال تنفيذ نظم الرصد الإلكتروني المتعلقة بحصص الإعاشة والوقود. وتشير تقديرات التكاليف للفترة المشمولة بالتقرير إلى المبادرتين التاليتين لتحسين الكفاءة. فقد تم تحقيق نسبة ٣,٣ في المائة من الوفورات في الحصص العسكرية و ٣٦ في المائة من الوفورات في حصص الإعاشة المخصصة للشرطة المشكلة، وهو ما يمكن أن يعزى جزئياً إلى تنفيذ النظام الإلكتروني لإدارة حصص الإعاشة (٩٠٠ ١٦٨ دولار). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ النظام الإلكتروني لإدارة الوقود أسهم في تحقيق وفورات إجمالية بنسبة ١٤,٥ في المائة (٧٤ ٥٠٠ دولار) خلال الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.

## دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

١٩ - استمر التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تمثيلاً مع إطار التعاون بين البعثات المتفق عليه في تموز/يوليه ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن الأنشطة المشتركة عبر الحدود تأثرت من جراء استمرار إغلاق الحدود من قبل حكومة كوت ديفوار، فقد استمر التعاون في بعض المجالات، بما في ذلك تبادل الزيارات من موظفي البعثتين بهدف تعزيز تبادل المعلومات والتخطيط لأنشطة مشتركة استعداداً لاحتمال إعادة فتح الحدود، وفي وضع برنامج مشترك للأمم المتحدة بشأن أمن الحدود، بمشاركة نشطة للأفرقة القطرية للأمم المتحدة من كوت ديفوار وليبيريا.

٢٠ - كما دعمت البعثة والعملية الجهود التي تبذلها حكومتا كوت ديفوار وليبريا من أجل تعزيز تعاونهما. وجمع الاجتماع المشترك الثاني لمجلس رؤساء وشيوخ القبائل، المعقود في غيغلو، كوت ديفوار، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بين المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المحلي من أجل زيادة التعاون عبر الحدود. ويسرت البعثة عقد الاجتماعات على المستوى المحلي بشأن أمن الحدود والهجرة بين وكالات الأمن الوطنية الليبرية، والسلطات المدنية، والزعماء التقليديين ونظرائهم الإيفواريين والسيراليونيين والغينيين. وقدمت البعثة والعملية الدعم أيضا إلى اتحاد نهر مانو في عقد اجتماع للوحدة المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وهو الاجتماع الأول من نوعه الذي عقد على طول الحدود الليبرية - الإيفوارية منذ أزمة الإيولا، واجتماعات الاتحاد المتعلقة بالسلام والأمن التي عقدت في كوت ديفوار في أيار/مايو ٢٠١٦.

٢١ - وبدعم وتيسير من البعثة والعملية، استؤنفت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عمليات عودة اللاجئين، التي كانت قد علقت أثناء تفشي فيروس إيولا. ونتج عنها عودة ١٧ ٨٨١ لاجئا إلى كوت ديفوار بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦، ليلعب مجموع عدد اللاجئين الإيفواريين في ليبيريا ٢٠ ٠٩٠ لاجئا.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تشاطرت البعثة والعملية ثلاث طائرات عمودية هجومية عسكرية من طراز Mi-24 على أساس تقاسم التكاليف بنسبة ١٥ مقابل ٨٥ في المائة. ونظرا إلى الحالة التشغيلية في كوت ديفوار، ظلت العملية تستخدم الأصول بشكل رئيسي حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، وهو التاريخ الذي تم فيه وقف الخدمات.

## هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٢٣ - واصلت البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري وكيانات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، تنسيق تقديم المساعدة والدعم إلى حكومة ليبيريا في عملية الإنعاش ما مرحلة ما بعد أزمة الإيولا من أجل بناء قدرة المجتمعات المحلية واحتواء الحالات الفردية من مرض فيروس إيولا التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت المكاتب الميدانية للبعثة توفير التنسيق والدعم اللوجستي إلى وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ برامجها ومشاريعها على مستوى المقاطعات، التي تشمل توفير النقل الجوي والبحري إلى حكومة ليبيريا وشركاء الأمم المتحدة من أجل تيسير الزيارات وتقديم المواد والمعدات إلى المواقع الميدانية النائية. وعملت البعثة والفريق القطري، بما في ذلك ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة

للمرأة)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، معا بشكل وثيق من أجل تنسيق الدعم المقدم لتنفيذ خطة الحكومة لنقل المسؤوليات من البعثة في مختلف المجالات المواضيعية.

٢٤ - وواصلت البعثة والفريق القطري تنفيذ أنشطتهما ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ ("برنامج واحد")، الذي يتماشى مع برنامج التحول الذي وضعته الحكومة، دعما لأولويات توطيد السلام. وتعاونت مع الحكومة، في إطار اللجنة التوجيهية المشتركة، في تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني من أجل تعزيز إدارة النزاعات المجتمعية والتمكين الاقتصادي. ودعمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة إنشاء مراكز خدمات على صعيد المقاطعات وتنفيذ البرنامج الوطني للامركزية. وتعاونت البعثة مع البرنامج الإنمائي لدعم الحكومة في صياغة اللوائح والتعليمات الإدارية المتعلقة بتنفيذ قانون الشرطة وقانون دائرة الهجرة حالما يتم سن تشريعاتهما، وهي بصدد وضع برنامج مشترك بشأن سيادة القانون والعدالة والأمن. كما اضطلع بمشاريع بالتعاون مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية في مجالات حقوق الإنسان والإصلاحات والشرطة وإصلاح القطاع الأمني. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت البعثة بانتظام اجتماعات تنسيق مع الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف في مجالي العدالة والأمن.

## واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

### العنصر ١: الأمن

٢٥ - واصلت البعثة، على النحو المبين بالتفصيل في الإطار أدناه وتمشيا مع ولايتها، إعطاء الأولوية للدعم الذي تقدمه للحفاظ على بيئة أمنية مستقرة ولتعزيز القدرات الوطنية من أجل الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، أعطت البعثة الأولوية لإنجاز عملية نقل المسؤوليات الأمنية، من خلال تنفيذ خطة الحكومة للمرحلة الانتقالية للبعثة، في إطار شراكة وثيقة مع الحكومة والجهات المانحة الثنائية. وأدى ذلك إلى تحمل الحكومة جميع المسؤوليات الأمنية بالكامل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٢٦ - وبهدف إتمام عملية نقل المسؤولية الأمنية بنجاح، كنفبت البعثة دعمها الاستراتيجي والتقني من أجل بناء قدرات القيادة والإدارة في القطاع الأمني، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس، وتحقيق اللامركزية في القطاع الأمني بغرض تحسين القدرة والأداء فيما يتعلق بالحفاظ على بيئة أمنية مستقرة وحفظ القانون والنظام في جميع أنحاء البلد. وأسهمت الجهود المبذولة لبناء قدرات محددة الأهداف وتوفير التدريب لفائدة

الموظفين الجدد والموظفين الحاليين في وكالات الأمن في نشر عدد متزايد من الضباط في المقاطعات، بما في ذلك في المناطق الحدودية.

٢٧ - وكثفت البعثة، في سياق مواصلة تخفيض قوامها تدريجياً، تركيزها على الإنذار المبكر والوقاية من الأخطار التي تهدد الأمن العام على مستوى المجتمعات المحلية من خلال الدعم المستمر لمجالس أمن المقاطعات والأقاليم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مستشار الأمن القومي في ليبيريا. كما أن تزايد وجود مجالس الأمن وتحسّن أدائها في ١١ مقاطعة من أصل ١٥ وفي ٨٠ إقليماً قد عززا قدرة قطاع الأمن على التخفيف من حدة التهديدات والحوادث الأمنية والتوسط لحلها والتصدي لها. وفي موازاة ذلك، ساعدت البعثة الشرطة الوطنية الليبيرية على وضع إطار سياسي للخفارة المجتمعية وخطة لتنفيذه.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة العمل عن كثب مع اللجنة الوطنية الليبيرية المعنية بالأسلحة الصغيرة من أجل تنمية القدرات في مجال تنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأعتدة ذات الصلة ومراقبتها. وتوقفت البعثة عن إجراء عمليات تفتيش مستودعات الحكومة خلال فترة الثلاثة أشهر الأخيرة، عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٨ (٢٠١٦)، الذي قرر المجلس فيه إنهاء نظام الجزاءات المفروضة على ليبيريا.

٢٩ - ولا يزال إغلاق الحدود الإيفوارية منذ تفشي فيروس إيبولا في آب/أغسطس ٢٠١٤ يعرقل الأنشطة المشتركة عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع بعض الاستثناءات الهامة. واستؤنفت العودة الطوعية للاجئين عن طريق الممرات الإنسانية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأدت إلى مساعدة ٨٨١ ١٧ من اللاجئين على العودة إلى كوت ديفوار. وشملت جهود التعاون عبر الحدود التي أعطيت لها الأولوية دعماً لتحقيق الاستقرار على الحدود استئناف مبادرات بناء الثقة عبر الحدود وتبادل المعلومات واستئناف عمل الوحدة المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة على طول حدود البلد مع سيراليون وغينيا، بالتعاون مع الشركاء مثل اتحاد نهر مانو.

#### الإيجاز المتوقع ١-١: هيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبيريا

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدم وقوع أي حوادث عنف مسلح كبيرة تكون دوافعها سياسية (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: صفر)	أُنجز. ولم تقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي حوادث عنف مسلح كبيرة ذات دوافع سياسية (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: صفر)

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أبجز: ١١ مقاطعة يوجد لديها مجلس أمن دربته الحكومة واعتمده. وقد تحققت زيادة العدد بفضل الدعم المشترك الذي قدمته الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة، بما في ذلك المساعدة التقنية واللوجستية والمالية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بشأن المشاريع السريعة الأثر	عدد المقاطعات التي يوجد فيها مجلس أمن يؤدي مهامه (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠)
سُجل حادثان من حوادث الإخلال بالنظام العام تطلبا تدخل البعثة. واستجابت وحدات الشرطة المشكلة لحادث في غانتا، بمقاطعة نيمبا، وحادث في زويدرو، بمقاطعة غراند غيديه، لتعزيز وحدة دعم الشرطة التابعة للشرطة الوطنية الليبرية. ويعزى ارتفاع عدد الحوادث إلى محدودية إمكانية التنبؤ بالحوادث المحلية وافتقار وكالات الأمن القومي للوقت الكافي الذي يتيح لها تعزيز قدراتها في مواقع الحوادث	نقصان في عدد حوادث الإخلال بالنظام العام التي تتجاوز قدرة المؤسسات الحكومية على التصدي لها دون دعم البعثة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٧؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١)
أبجز. اكتملت عملية نقل كامل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى وكالات الأمن الوطنية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وسلمت جميع المسؤوليات الأمنية العشر المبينة في خطة الحكومة للمرحلة الانتقالية للبعثة إلى وكالات الأمن الوطنية، مما في ذلك ما يلي: أمن السجون (١)؛ وحماية كبار الشخصيات (١)؛ وأمن المطارات (٢)؛ وصيانة المطارات (٢)؛ وحراسة عمليات نقل النقود (١)؛ والدوريات البحرية (١)؛ والتخلص من المعدات المتفجرة (١)؛ ومهام الحراسة الثابتة في المنشآت الوطنية الرئيسية (١)	انتقال كامل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى وكالات الأمن الوطنية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
يعزى انخفاض عدد أيام الدوريات إلى تخفيض عدد المراقبين العسكريين، تمشيا مع مواصلة تخفيض القوام العسكري للبعثة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)	٨٠٥٢ يوم عمل لدوريات المراقبين العسكريين (١١ فريقا × دوريتين في اليوم × ٣٦٦ يوما)، بما في ذلك الدوريات الجوية والبرية، لجمع المعلومات والاتصال بالمجتمعات المحلية، ومعاينة الظروف العامة داخل المجتمعات المحلية وجمع المعلومات بشأن حوادث محددة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
يعزى انخفاض عدد ساعات الدوريات الجوية إلى مواصلة تخفيض القوام العسكري للبعثة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)	١٥٠ ٢ ساعة من ساعات الدوريات الجوية، بما في ذلك الدوريات الجوية الحدودية، والدوريات الراحلة المنقولة جوا، والاستطلاع الجوي، والدوريات الجوية في البحر، والرحلات الجوية الخاصة، وتدريب الأطقم الجوية (٢٠٠ ١ ساعة باستخدام طائرات من طراز Mi-8، و ٧٥٠ ساعة باستخدام طائرات من طراز Mi-24، و ٢٠٠ ساعة باستخدام طائرات من طراز B-1900)
يعزى انخفاض عدد أيام دوريات الكتائب إلى مواصلة التخفيض التدريجي للقوام العسكري للبعثة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، ونقل المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة، بما في ذلك عمليات الحراسة وحماية كبار الشخصيات، في نيسان/أبريل ٢٠١٦	٤٥٠ ٢٧ يوم عمل للدوريات (٣ كتائب × ٢٥ دورية في اليوم × ٣٦٦ يوما)، بما في ذلك الدوريات الراحلة والمتنقلة (برا وجوا)، فضلا عن عمليات الحراسة وحماية كبار الشخصيات
أعيدت قوة الرد السريع إلى الوطن في تموز/يوليه ٢٠١٥، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤)	لا ١٠٩٨ يوم عمل لدوريات قوة الرد السريع (٣ دوريات في اليوم × ٣٦٦ يوما)، بما في ذلك الدوريات الراحلة والمتنقلة (برا وجوا)، فضلا عن عمليات الحراسة
يعزى انخفاض عدد أيام عمل دوريات وحدات الشرطة المشكلة إلى مواصلة تخفيض قوام شرطة البعثة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢١٥ (٢٠١٥) و ٢٢٣٩ (٢٠١٥)	٢٥٩٩ ٢ ٩٢٨ يوما من أيام عمل دوريات وحدات الشرطة المشكلة (٨ وحدات × دورية واحدة في اليوم × ٣٦٦ يوما)، بما في ذلك الدوريات المشتركة الراحلة منها والمتنقلة
أجري بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية تقييمان للتهديدات يغطيان المسائل الاستراتيجية والأمنية والعملياتية المتصلة بالمرحلة الانتقالية للبعثة في آب/أغسطس ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦	نعم القيام بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية بإجراء تقييمين للتهديدات يغطيان المسائل الاستراتيجية والأمنية والعملياتية المتصلة بالمرحلة الانتقالية للبعثة
نشاطا مشتركا أجري مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المحجرة والتجنيس، تشمل	١٨ ١٢٥ ٨ ٧٨٤ نشاطا مشتركا لشرطة الأمم المتحدة (٢٤ موقع فريق × نشاط مشترك واحد في

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

- ما يلي: اتفاقات الاشتراك في الموقع في مراكز الشرطة/الهجرة (١١ ٠٩٧)؛ والاجتماعات المشتركة مع قادة الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس (٢ ٣٧٢)؛ والدوريات المشتركة (٢ ٢٠٧). ويعزى ارتفاع عدد الأنشطة إلى نموذج بناء قدرات المقاطعات الذي اعتمده البعثة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وهو نموذج يتيح التواصل المحدد الأهداف مع النظراء بشأن المجالات الاستشارية الرئيسية، مثل التحقيقات، ودوائر الشرطة، والموارد البشرية والإدارة والهجرة، في جميع المقاطعات الـ ١٥
- دورة تدريبية أجريت، بما في ذلك بشأن أدوار ومسؤوليات المستجيبين من المستوى الأول (٣)، وبشأن احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين (٢١). ويعزى ازدياد عدد الدورات إلى زيادة إقبال الشرطة الوطنية الليبيرية على الدورات التدريبية
- عرضا خاصا بالمقاطعات أعد لفائدة ١٥ مجلسا لأمن المقاطعات، وتم تقديم ١٢ عرضا منها، بالتنسيق مع أمانة مجلس الأمن الوطني. ولا تزال العروض الثلاثة المتبقية قيد موافقة هذا المجلس في وقت إعداد هذا التقرير
- دورة عمل عقدت مع فرقة العمل الحكومية الانتقالية المشتركة واللجنة المالية الانتقالية المشتركة، تولت وزارة العدل تنسيقها، بشأن تنفيذ الخطة الحكومية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية للبعثة. ويعزى ازدياد عدد الدورات إلى إنشاء اللجنة المالية الانتقالية المشتركة، التي اجتمعت عدة مرات شهريا لمعالجة الجوانب المالية لتنفيذ الخطة
- ٢٤ دورة تدريبية لفائدة ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية بشأن احترام حقوق الإنسان، وأدوار ومسؤوليات المستجيبين من المستوى الأول وحماية المدنيين
- ١٥ القيام بالتنسيق مع أمانة مجلس الأمن الوطني بإعداد ١٢ عرضاً لمجالس أمن المقاطعات الـ ١٥ بشأن مسائل من قبيل التنسيق بين الجهات الفاعلة في قطاعي العدالة والأمن وتحقيق التكامل بينهما ونظم الإنذار المبكر وحماية المدنيين
- ٣٤ عقد ٦ جلسات عمل مع وزارة العدل والوكالات التابعة لها بشأن تنفيذ الخطة الانتقالية الوطنية للحكومة لاستلام كامل المسؤوليات الأمنية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>عمليات فصلية للتفتيش على الأسلحة النارية تم القيام بها في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦. وبدأت عملية التفتيش الرابعة المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١٦، ولكنها توقفت في ضوء اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٨٨ (٢٠١٦)، الذي قرر المجلس فيه إنهاء نظام الجزاءات المفروضة على ليبيريا بأثر فوري</p>	<p>قيام الوكالات الأمنية في ليبيريا، بالاشتراك مع وحدة الأسلحة الصغيرة في جهاز الشرطة الوطنية الليبيرية، بأربع عمليات تفتيش على الأسلحة</p>
<p>تم بث خمس حلقات مدة كل منها ٤٥ دقيقة من برنامج "الاستراحة لتناول القهوة" اليومي الذي يعنى بمناقشة قضايا الساعة (٢٥٠)؛ وسبعة برامج حوارية أسبوعية مدة كل منها ساعة (٤٥٠)؛ وثمانية وخمسين برنامجاً خاصاً مدة كل منها ٣٠ دقيقة مكرسة للمرحلة الانتقالية؛ وبرنامجين أسبوعيين مدة كل منهما ساعة واحدة يعنىان بالمسائل الجنسانية (١٠٠)؛ وبرامج يومية/أسبوعية وقائعية وترفيهية (٦٨٠)؛ وبرنامجين أسبوعيين ترفيهيين مدة كل منهما ساعة واحدة (١٠٠)؛ وبرنامج موسيقي أسبوعي (٥٠)؛ وخمسة عشر نشرة إخبارية إذاعية مدة كل منها عشر دقائق يومياً بالإنكليزية والإنكليزية الليبرية والفرنسية وثلاث لغات محلية (٣٧٥٠)؛ وبرنامج إذاعي أسبوعي مدته ١٥ دقيقة باللغة الفرنسية (٣٨). وتعزى زيادة عدد البرامج الحوارية الأسبوعية إلى زيادة الإقبال على أحد البرامج (Dateline Liberia). ويعزى انخفاض عدد البرامج المكرسة لمرحلة نقل المسؤوليات الأمنية إلى إدراج هذا الموضوع في جميع برامج البعثة الإذاعية، حسب الاقتضاء</p>	<p>حملات وبرامج متعددة الوسائط توفر معلومات موثوقة وذات مصداقية وفي الوقت المناسب بشأن السلام والأمن وحماية السكان المدنيين من خلال بث برامج إذاعة البعثة: ٥ برامج مدتها ٤٥ دقيقة يومياً من برامج الاستراحة لتناول القهوة وللمناقشة قضايا الساعة؛ و ٧ برامج إذاعية حوارية مدة كل منها ساعة (Dateline Liberia و Crime Watch و Nationwide و Dis Government Ting و Creek و Town و Palava Hut و Front Page) (٣٦٤)؛ وتسعة برامج أسبوعية مدة كل منها ٣٠ دقيقة حول المواضيع المتصلة بالمرحلة الانتقالية (٤٦٨)؛ وبرنامجان أسبوعيان مدتهما ساعة عن المسائل الجنسانية (Women's World and Girl) (١٠٤)؛ و ٥ برامج يومية وقائعية وترفيهية (٦٧٦)؛ وبرنامجان ترفيهيان أسبوعيان (Liberia Tonight) (١٠٤)؛ وبرنامج موسيقي أسبوعي (٥٢)؛ و ١٥ برنامجاً/نشرة إخبارية إذاعية مدة كل منها عشر دقائق يومياً بالإنكليزية والإنكليزية الليبرية والفرنسية وثلاث لغات محلية (٣٧٥٠)؛ وبرنامج أسبوعي باللغة الفرنسية مدته ١٥ دقيقة (٥٢)</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>أنتج ووزع على محطتين تلفزيونيتين ١٩ تقريراً إخبارياً بالفيديو مدة كل تقرير منها ثلاث دقائق و ١٤ برنامجاً خاصاً مدتها ثلاث دقائق. ويعزى ارتفاع عدد البرامج المعدة إلى زيادة في الطلبات المقدمة من داخل البعثة من أجل تسليط الضوء على عمل البعثة. وتم توزيع برنامج تجميعي بشأن نقل المسؤوليات الأمنية على أقراص فيديو رقمية على ١٥٠ نادياً من نوادي الفيديو. ولم تنتج البرامج التجميعية الثلاثة المتبقية بسبب صعوبات في تحديد البائعين لتوزيع البرامج حتى الربع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير. وتم إصدار ٣ أعداد من النشرة الإخبارية الإلكترونية التي تصدرها البعثة ركزت على المهام ذات الأولوية الصادر بها تكليف. ويعزى انخفاض العدد إلى انخفاض عدد الأخبار الواردة من المكاتب الميدانية نظراً لتقليص حجم البعثة. وتم القيام بـ ٢٠٠ مهمة أخذ صور، و ٢٠٠ مهام أخذ صور في اليوم، وتنظيم معرضين للصور، و ١٠ مؤتمرات صحفية وإصدار ١٩ نشرة صحفية؛ ونُشرت جميع المنتجات من صور وأشرطة فيديو وبرامج إذاعية ومنشورات على الموقع الشبكي للبعثة وفي منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها. ويعزى العدد المتزايد من مهام أخذ الصور إلى زيادة الطلب من داخل البعثة لتغطية أعمال البعثة، وتحديدًا بشأن نقل المسؤوليات الأمنية، ويعزى انخفاض عدد صور اليوم إلى تغطية مواضيع ذات أهداف أكثر تحديداً</p>	<p>٩ تقارير إخبارية بالفيديو مدة كل تقرير منها ثلاث دقائق، و ١٢ برنامجاً خاصاً بالفيديو مدة كل برنامج منها ثلاث دقائق و ٤ برامج تجميع توزع على أقراص الفيديو الرقمية مرة كل ٤ أشهر على ١٥٠ نادياً من نوادي الفيديو، وإصدار ٦ أعداد دورية للنشرة الإخبارية الإلكترونية التي تصدرها البعثة (<i>UNMIL Today</i>) مع التركيز على المهام ذات الأولوية الصادر بها تكليف (أي نقل المسؤوليات الأمنية، والإصلاحات السياسية والمؤسسية)، و ١٣٢ مهمة أخذ صور، و ٢٥٠ مهام أخذ صور اليوم، و ٤ معارض للصور، و ١٢ مؤتمراً صحفياً و ٢١ نشرة صحفية. وتنشر جميع المنتجات من صور وأشرطة فيديو وبرامج إذاعية ومنشورات على الموقع الشبكي للبعثة وفي منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها</p>
<p>٥ حملات دعوية على الصعيد الوطني من الحملات المتعددة الوسائط على امتداد أربعة أيام بشأن السياقة الآمنة؛ ومنع العنف الجنسي</p>	<p>٧ حملات دعوية على الصعيد الوطني من الحملات المتعددة الوسائط على امتداد خمسة أيام بشأن ما يلي: تجنيد أفراد الشرطة، مع</p>

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

والجنساني، بما في ذلك اغتصاب الأطفال؛ ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ و ١٦ يوماً من النشاط وحقوق الإنسان؛ والإصلاحات الدستورية والمؤسسية، بما في ذلك نزع طابع المركزية، وتحقيق المصالحة الوطنية؛ من خلال ٢٨ عرضاً يقدمها ١١ من رواة الأخبار التقليديين في مونروفيا وفي ١٣ مقاطعة، ومواد ترويجية منها: ٦٠٠ ٢١ قميص تي - شيرت؛ و ٥٥ ٠٠٠ نشرة إعلامية؛ و ٣٠ ٠٠٠ بطاقة لاصقة؛ و ٤٠٠ ٢١ سوار؛ و ٥٢ ٠٠٠ إعلان؛ و ١١٦ لافتة كبيرة من القماش؛ و ٣٥٠ حاسوباً كينيياً؛ ولا جوائز؛ و ٢٥٠ جهاز راديو ترانزستور؛ و ٢٠٠ جهاز شحن بالطاقة الشمسية. ويعزى انخفاض عدد الحملات إلى تغطية الشركاء الوطنيين والدوليين بشكل كاف لحملة بشأن المسائل الإنسانية، بما في ذلك الوقاية من مرض فيروس إيبولا والتصدي له، وإدراج الحملة المكرسة لمسألة تجنيد الشرطة في الرسائل والأنشطة بشأن نقل المسؤوليات الأمنية. ويعزى تقليص طول فترة الحملات التي أجريت إلى شكلها المبسط

تم إنتاج ١٤ إعلان للخدمة العامة أو للإعلانات بواسطة الفيديو للبث التلفزيوني، وزع إعلانان منها على ١٥٠ نادياً من نوادي الفيديو، و ١٢٠ إعلاناً للخدمة العامة بثتها إذاعة البعثة و ٢٠ محطة إذاعية مجتمعية. وتعزى الزيادة في إعلانات الخدمة العامة بواسطة الفيديو أو أشرطة الفيديو الترويجية إلى زيادة التعريف بالجهود المبذولة لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ولنقل المسؤوليات الأمنية. ويعزى انخفاض عدد إعلانات الخدمة العامة الموزعة إلى

التركيز بشكل خاص على استقدام النساء، وحفارة المجتمعات المحلية والسياسة الآمنة؛ ومنع العنف الجنسي والجنساني بما في ذلك اغتصاب الأطفال؛ ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ و ١٦ يوماً من النشاط وحقوق الإنسان؛ والإصلاحات الدستورية والمؤسسية، بما في ذلك نزع طابع المركزية، وتحقيق المصالحة الوطنية؛ والانتخابات الرئاسية؛ والمسائل الإنسانية، بما في ذلك الوقاية من الإصابة بفيروس إيبولا والتصدي له، من خلال ٤٨ عرضاً يقدمها ١١ من رواة التقليديين في مونروفيا وفي المقاطعات الـ ١٥ ومواد ترويجية منها: ١٥ ٠٠٠ قميص تي - شيرت؛ و ٦٠ ٠٠٠ نشرة إعلامية؛ و ١٥ ٠٠٠ بطاقة لاصقة؛ و ٣٧ ٠٠٠ سوار؛ و ٥٥ ٠٠٠ إعلان؛ و ١٠٥ لافتات كبيرة من القماش؛ و ١٥٨ جائزة؛ و ٢٠٠ جهاز راديو ترانزستور؛ و ٢٠٠ جهاز شحن بالطاقة الشمسية

نعم

٨ إعلانات للخدمة العامة بواسطة الفيديو للبث التلفزيوني والتوزيع على ١٥٠ نادياً من نوادي الفيديو، و ٣٠ إعلاناً للخدمة العامة بثتها إذاعة البعثة و ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية. وتنشر جميع منتجات الحملات على الموقع الشبكي للبعثة وفي منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

صعوبة تحديد موزع مناسب، مما أدى إلى توزيعها خلال الربع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير وإلى عدد أقل من المحطات الإذاعية المجتمعية. وتُنشر جميع منتجات الحملة على الموقع الشبكي الرسمي للبعثة وفي منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها

**الإنجاز المتوقع ١-٢:** إحراز تقدم نحو السيطرة الفعالة على حدود ليبيريا وتعزيز قدرة مكتب الهجرة والتجنيس

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أنجز. ازداد عدد ضباط مكتب الهجرة والتجنيس الموزعين على ٤٥ نقطة عبور حدودية رسمية إلى ١٥٩٠ ضابطاً. وتعزى الزيادة في العدد إلى نشر ٢٦٥ من الخريجين الجدد ونقل ١١٥ موظفاً من موظفي الهجرة من مونروفيا إلى نقاط العبور الحدودية

الزيادة في عدد ضباط مكتب الهجرة والتجنيس الموزعين على ٤٥ نقطة عبور حدودية رسمية (٢٠١٣/٢٠١٤: ١٩٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠١٥)؛ ٢٠٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠٠ (١)

أنجز: تم الاضطلاع بـ ٢٥ نشاطاً عبر الحدود دعماً لتحقيق الاستقرار على الحدود، بما في ذلك ما يلي: عقد اجتماعات بين ممثلي وكالات الأمن الوطنية، والسلطات المدنية، والزعماء التقليديين (٢١)؛ والقيام بزيارات فيما بين البعثات/الفريق القطري للأمم المتحدة بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر وأيار/مايو ٢٠١٦ لتعزيز التعاون فيما بين البعثات والتخطيط لأنشطة مشتركة لتعزيز قدرة البلدان المضيفة على تحسين الأمن الإقليمي وتوطيد التماسك الاجتماعي في المناطق الحدودية (٣)؛ وعقد اجتماع تقني ووزاري لاتحاد نهر مانو (١). وعلى الرغم من أن الحدود الليبرية - الإيفوارية ظلت مغلقة، فإن العدد المتزايد من الأنشطة يعزى إلى استقرار الحالة الصحية العامة في أعقاب أزمة فيروس إيبولا

الزيادة في الأنشطة عبر الحدود دعماً لتحقيق الاستقرار على الحدود، بما في ذلك عقد اجتماعات بين وكالات الأمن الوطنية، والسلطات المدنية، والزعماء التقليديين (٢٠١٣/٢٠١٤: ٨؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠) (٢٠)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
الزيادة في عدد دوريات الحدود التي يقوم بها ضباط مدربين ومجهزون من مكتب الهجرة والتجنيس على الحدود الليبرية مع سيراليون وغينيا وكوت ديفوار (٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٥٠)	أجريت ١٩٠ دورية من دوريات الحدود. ويعزى انخفاض عدد دوريات الحدود إلى القيود المتعلقة بالميزانية التي يواجهها مكتب الهجرة والتجنيس

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
٣٦٠ دورية مشتركة على الحدود (القوات: ٢٠ دورية شهريا × ١٢ شهراً؛ شرطة الأمم المتحدة في ليبيريا: ١٠ دوريات × ١٢ شهراً) على الحدود الليبرية مع سيراليون وغينيا وكوت ديفوار، لرصد الحالة الأمنية على الحدود، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة والأشخاص، وتحركات العناصر المسلحة وتدفق اللاجئين عبر الحدود	٨٧ يعزى انخفاض عدد الدوريات المشتركة على الحدود إلى مواصلة تخفيض قوام البعثة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تمشيا مع قراري مجلس الأمن ٢٢١٥ (٢٠١٥) و ٢٢٣٩ (٢٠١٥)
إجراء تقييم واحد للأخطار المتصلة بالأنشطة العابرة للحدود مع غينيا المتصلة بالانتخابات الرئاسية في غينيا المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥	نعم أجري تقييم للأخطار المتصلة بالأنشطة العابرة للحدود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بغرض تيسير التخطيط للطوارئ المتصل بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ التي أجريت في غينيا
القيام بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بإجراء ٣ تقييمات للأخطار لرسم خارطة لأماكن وجود العناصر المسلحة في منطقة الحدود مع كوت ديفوار	نعم أجريت ٣ تقييمات للأخطار بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في شباط/فبراير وآذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٦، لرسم خارطة لأماكن وجود العناصر المسلحة في منطقة الحدود مع كوت ديفوار
٨ تقييمات (تقييم واحد لكل مقاطعة من المقاطعات الثماني الحدودية) للتقدم المحرز في تحقيق الاستقرار على الحدود وفرص القيام بمبادرات إضافية لإثراء الأنشطة البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة في ليبيريا والشركاء الدوليين، دعماً لحكومة ليبيريا	١٠ أجريت ١٠ تقييمات تغطي جميع المقاطعات الحدودية الثماني (مقاطعات بونغ وغباربولو وجراند كيب ماونت وجراند غيده ولوفا وماريلاند ونيمبا وريفير غي)، و ٨ تقييمات للتقدم المحرز في تحقيق الاستقرار على الحدود وتقييمان لإثراء الأنشطة البرنامجية لمنظومة الأمم

المتحدة في ليبريا والشركاء الدوليين، دعماً للحكومة، وعلى وجه التحديد مقترح البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة وليبريا لأمن الحدود

مبادرة لبناء الثقة عبر الحدود وتبادل المعلومات أطلقت بالتعاون مع السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية الحدودية الليبرية، ونظيراتها في سيراليون (٧) وغينيا (٦) وكوت ديفوار (٧). وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماع ثلاثي عبر الحدود بشأن المسائل الأمنية بين السلطات المحلية الليبرية ونظيرتها من سيراليون وغينيا

اجتماع رباعي عقد في كوت ديفوار بشأن مسائل التعاون الأمني عبر الحدود بين رئيسي أركان الدفاع الإيفواري والليبري، وقادة قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في آذار/مارس ٢٠١٦. ولم يعقد الاجتماع الرباعي الثاني لأن الحكومتين فضلتا عقد اجتماع ثنائي

تم عقد ٩٠ دورة توجيه لضباط مكتب الهجرة والتجنيس عن تنظيم وتيسير الاجتماعات الحدودية بفعالية مع الوكالات الأمنية الأخرى والسلطات المدنية، والزعماء التقليديين ونظرائهم في سيراليون وغينيا وكوت ديفوار في نقاط العبور الحدودية الرسمية الـ ٤٥ ومراكز القيادة الإقليمية الخمسة

تم القيام، بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس، بأربع دورات تدريبية لوحدة دوريات الحدود التابعة لمكتب الهجرة والتجنيس، بشأن تسيير الدوريات الراجلة والمتنقلة واستخدام القوة غير المميتة والتأهب للقيام بعمليات/الرد السريع

٢١ أطلقت ٢٠ مبادرة لبناء الثقة عبر الحدود وتبادل المعلومات بالتعاون مع السلطات الحكومية المحلية والمجتمعات الحدودية، ونظيراتها في سيراليون (٦) وغينيا (٦) وكوت ديفوار (٨)

١ عقد اجتماعين من الاجتماعات الرباعية لتيسير التعاون عبر الحدود مع كوت ديفوار، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية

نعم عقد ٩٠ دورة توجيه لضباط مكتب الهجرة والتجنيس عن تنظيم وتيسير الاجتماعات عبر الحدود بفعالية مع الوكالات الأمنية الأخرى والسلطات المدنية، والزعماء التقليديين ونظرائهم في سيراليون وغينيا وكوت ديفوار في نقاط العبور الحدودية الرسمية الـ ٤٥ ومراكز القيادة الإقليمية الخمسة

نعم القيام، بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس، بعقد أربع دورات تدريبية لوحدة دوريات الحدود التابعة لمكتب الهجرة والتجنيس، بشأن تسيير الدوريات الراجلة والمتنقلة واستخدام القوة غير المميتة والتأهب للقيام بعمليات/الرد السريع

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
تم عقد دورات تدريبية أثناء الخدمة في مونروفيا (٣) وفي خارجها (٩) لفائدة ١٦٩ ضابطاً من ضباط مكتب الهجرة والتجنيس، بشأن إدارة الحدود ومراقبتها بالتعاون مع المكتب. وتعزى زيادة عدد الدورات التدريبية إلى تحسن نطاق التغطية التي يوفرها نموذج بناء القدرات القائم على المقاطعات الذي اعتمده البعثة في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويعزى انخفاض عدد الضباط المدربين إلى القيود المالية، مما أدى إلى تمويل بدل الإقامة اليومي لـ ١٦٩ ضابطاً بدلاً من ٢٠٠ ضابطاً كما كان مقرراً. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ٤ دورات تدريبية في غبارنغا (٢) ومونروفيا (٢) لفائدة ٢٠٠ ضابطاً بشأن كشف الوثائق المزورة وتحديد ملامح شخصية المسافرين	١٢ القيام بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس بعقد ١٠ دورات تدريبية وحلقات العمل أثناء الخدمة (٥ في مونروفيا و ٥ خارجها) لفائدة ٢٠٠ من ضباط مكتب الهجرة والتجنيس، بشأن إدارة الحدود ومراقبتها، والتحقق من الوثائق وإجراء أعمال التفتيش، والمنظورات الجنسانية، وإدارة الهجرة، وقوانين الهجرة والسلوك والانضباط
تم وضع مشروع خطة لنشر القوى العاملة بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يكون مشروع الخطة قد وُضع في صيغته النهائية إثر اعتماد قانون دائرة الهجرة، ضماناً لاتساقه مع التشريع	نعم القيام بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس بوضع خطة لنشر القوى العاملة في مكتب الهجرة والتجنيس

**الإنجاز المتوقع ١-٣:** تحسين قدرة وأداء وكالات وإنفاذ القانون الليبرية في مكافحة الجريمة و صون القانون والنظام على الصعيد الوطني

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أُنجز. تم وضع وتنفيذ برامج للتدريب أثناء الخدمة في مجال القيادة (١) والتحقيقات (١) ونظم الإدارة الداخلية (١). وأجرت أكاديمية تدري ب الشرطة الوطنية دورة في مجالي الإدارة والقيادة العليا مدتها ثمانية أسابيع خُصصت لـ ٣٨ ضابطاً (منهم ٣ نساء)، ودورة تدريبية واحدة بشأن التحقيقات خُصصت لـ ٢٠ ضابطاً (منهم ٤ نساء)،	وضع برامج للتدريب أثناء الخدمة في مجال القيادة، والتحقيقات، ونظم الإدارة الداخلية للشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: صفر) (٣)

ودورة لتدريب المدربين على نظم الإدارة الداخلية  
خُصصت لـ ٥٠ مدرباً من الشرطة الوطنية الليبيرية  
(منهم ٥ نساء)

أُجْز. استكمل مشروع خطة الشرطة الوطنية الليبيرية لنشر  
القوى العاملة التي تعزز التوازن بين الجنسين وتكافؤ  
الفرص في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ ووضع قيد استعراض  
مجلس الشرطة الوطنية الليبيرية لاستعراض السياسات وقت  
إعداد هذا التقرير. ومن المتوقع أن يتواءم مشروع الخطة  
مع قانون الشرطة عندما يسن

لم تُنشأ مراكز للقيادة الإقليمية للشرطة الوطنية الليبيرية  
مزودة بالقدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ عبر  
الهاتف بسبب قيود الميزانية والتغطية المحدودة للخدمات  
الهاتفية الوطنية. وأوليت الأولوية للتفعيل الكامل لمركز  
العمليات الوطني في مقر الشرطة الوطنية الليبيرية، ولا سيما  
تفعيل القدرة على الاستجابة للاتصال برقم الطوارئ  
الهاتفي "٩١١"، وكان تنظيم حملات التوعية جارياً على  
مستوى المقاطعات، مما سبق تعزيز اللامركزية. وأُجريت  
أيضاً ٥ دورات تدريبية (واحدة لكل منطقة) خصصت  
لأفراد الشرطة الوطنية الليبيرية المزمع إيفادهم إلى مراكز  
القيادة الإقليمية الخمسة

أُجْز. أقر المفتش العام للشرطة سياسة الخفارة المجتمعية في  
آذار/مارس ٢٠١٦. وأُقرت خطة عمل وطنية للخفارة  
المجتمعية في أيار/مايو ٢٠١٦ بدلا من استراتيجية الخفارة  
المجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك، كان يجري إعداد خطة  
لتنفيذ خطة العمل الوطنية للخفارة المجتمعية وكان من  
المتوقع أن تنجز خلال فترة الإبلاغ المقبلة

وضع خطة الشرطة الوطنية الليبيرية لنشر القوى العاملة  
التي تعزز التوازن بين الجنسين والفرص المتكافئة  
(٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛  
٢٠١٦/٢٠١٥: ١)

إنشاء مراكز للقيادة الإقليمية للشرطة الوطنية الليبيرية  
مزودة بالقدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ  
عبر الهاتف (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛  
٢٠١٦/٢٠١٥: ٥)

وضع الاستراتيجية الوطنية للخفارة المجتمعات المحلية  
للشرطة الوطنية الليبيرية (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛  
٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١)

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٤ دورات تدريبية عقدت أثناء الخدمة لدعم نزع  
طابع اللامركزية عن وحدة الشرطة الوطنية

عقد ٥ دورات تدريب أثناء الخدمة لترع طابع  
المركزية عن وحدة الشرطة الوطنية الليبيرية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>الليبرية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية. ولم تنظم دورة تدريبية خامسة أثناء الخدمة بسبب عدم توافر موظفين من وحدة مراقبة الأسلحة الصغيرة التابعة للشرطة الوطنية الليبرية. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت ٤ دورات إرشادية لدعم نزع طابع اللامركزية عن عمليات تفتيش الأسلحة النارية</p>	<p>لمراقبة الأسلحة الصغيرة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية</p>
<p>دورة عمل وتوجيه عقدت لـ ١٨ مدرباً من أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية (من بينهم امرأة واحدة) بشأن تنفيذ بنود تقييم احتياجات أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية في مجال التدريب</p>	<p>عقد ١٢ دورة عمل وتوجيه لأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية بشأن تنفيذ بنود تقييم احتياجات أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية في مجال التدريب</p>
<p>دورة تدريبية عقدت أثناء الخدمة لفائدة ١٧٥٢ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية وموظفي مكتب الهجرة والتجنيس بشأن إدارة المكاتب (٢٨)؛ والقيادة والتحكم (٨)؛ ووضع خطط للعمليات وتنفيذها (١٣)؛ والتدخلات التكتيكية الأساسية وأساليب الاعتقال (٥)؛ والسلامة العامة (٢٦)؛ والخفارة المجتمعية (٦)؛ والمقابلات والاستجوابات (٤٠)؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني (٨). وقد عزّيت زيادة عدد الدورات إلى اتساع نطاق التغطية الذي تحقق من خلال اعتماد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا نموذج بناء القدرات القائم على المقاطعات في نيسان/أبريل ٢٠١٥</p>	<p>عقد ٤٨ دورة تدريبية أثناء الخدمة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية لفائدة ضباط الشرطة الوطنية الليبرية الذين تم نشرهم في المناطق والمراكز والمستودعات في مونروفيا وفي المناطق الخمس بشأن: إدارة المكاتب؛ والقيادة والتحكم؛ وإدارة حركة المرور؛ والسلامة العامة والأمن؛ ووضع خطط للعمليات وتنفيذها؛ والتدخلات التكتيكية الأساسية وأساليب الاعتقال؛ والمقابلات والاستجوابات؛ والخفارة المجتمعية؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني</p>
<p>٥ دورات تدريبية في عمليات الاتصالات عقدت دعماً لإنشاء مراكز العمليات الإقليمية للشرطة الوطنية الليبرية لـ ٢٤ ضابطاً من ضباطها في منروفيا (من بينهم ١٠ نساء)، وذلك بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية. غير أن إنشاء مراكز العمليات الإقليمية ما زال</p>	<p>عقد ٥ دورات تدريبية في عمليات الاتصالات أُجريت دعماً لإنشاء مراكز العمليات الإقليمية للشرطة الوطنية الليبرية بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
معلقا بسبب القيود المفروضة على الميزانية والقيود اللوجستية والعامّة الأخرى	
٦ دورات توجيهية عقدت لدعم صياغة استراتيجية حفارة المجتمعات المحلية بالتعاون مع قسم الخدمات المجتمعية للشرطة الوطنية الليبيرية	وضع ٦ دورات توجيهية لفائدة الشرطة الوطنية الليبيرية تتعلق بوضع استراتيجية وطنية للحفارة المجتمعية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية
نظمت الشرطة الوطنية الليبيرية حملة توظيف واحدة تستهدف النساء المرشحات على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى المقاطعات وأطلقتها، بالتنسيق مع قادة الشرطة الوطنية الليبيرية على مستوى المقاطعات، مما أسفر عن تجنيد ٤٢٦ ضابطا، من بينهم ٩٥ امرأة	تنظيم حملة توظيف واحدة للشرطة الوطنية الليبيرية تستهدف النساء على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى المقاطعات، اللواتي يستوفين شرط بلوغ سن التوظيف الأساسي ويمتلكن المؤهلات الأكاديمية المطلوبة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية
وضعت خطة واحدة لنشر القوى العاملة للشرطة الوطنية الليبيرية في صيغتها النهائية في أيار/مايو ٢٠١٦ ويتولى استعراضها مجلس استعراض سياسات الشرطة الوطنية الليبيرية. ومن المتوقع أن يكون مشروع الخطة قد وُضع في صيغته النهائية إثر اعتماد قانون الشرطة، لكفالة اتساقه مع التشريعات	وضع خطة واحدة لنشر أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية
دورة لبناء القدرات بشأن التخطيط التشغيلي المتكامل والاستجابة عقدت لفائدة المستويات المتوسطة والعليا لإدارة الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووحدة الجرائم عبر الوطنية، مما في ذلك دورتان في مونروفيا ودورة واحدة في كل مقاطعة من أصل ١٣ مقاطعة، باستثناء مقاطعة ريفر سيس بسبب إغلاق المكتب الميداني للبعثة هناك في أيار/مايو ٢٠١٥. وقد عزّيت زيادة عدد الدورات إلى اتساع نطاق التغطية الذي تحقق من خلال اعتماد بعثة	عقد ٨ دورات لبناء القدرات، بالاشتراك مع وكالات إنفاذ القانون الوطنية (الشرطة الوطنية الليبيرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووحدة الجرائم عبر الوطنية)، بشأن أعمال التخطيط والاستجابة المتكاملة

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الأمم المتحدة في ليبريا نموذج بناء القدرات  
القائم على المقاطعات في نيسان/أبريل ٢٠١٥

دورات لبناء القدرات بشأن وضع برنامج لجمع  
إحصاءات الجريمة وإعداد مسح وتحليل للجريمة  
قد عقدت بالتعاون مع شعبة خدمات الجريمة  
وإدارة الاستخبارات الجنائية التابعتين للشرطة  
الوطنية الليبرية، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة  
المخدرات ووحدة الجرائم عبر الوطنية. وقد  
عُزيت زيادة عدد الدورات إلى الحاجة إلى إجراء  
دورتين تدريبيتين إضافيتين للضباط الذين  
سينشرون إلى جميع المقاطعات البالغ عددها  
١٥ مقاطعة

٨

عقد ٦ دورات لبناء القدرات أُجريت مع كل  
من شعبة خدمات الجريمة وإدارة الاستخبارات  
الجنائية في الشرطة الوطنية الليبرية، ووكالة  
إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووحدة الجرائم  
عبر الوطنية بشأن وضع برنامج لجمع  
إحصاءات الجريمة وإعداد مسح وتحليل لها

## العنصر ٢: سيادة القانون

٣٠ - وفقاً لما يرد بالتفصيل في الإطار أدناه، واصلت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، تركيزها على ما يلي: (أ) دعم إصلاح الإطار التشريعي والسياساتي الوطني؛ (ب) وزيادة المساءلة في قطاعي العدالة والأمن؛ (ج) وبناء قدرات مؤسسات العدالة والأمن، مع التركيز بوجه خاص على القيادة والإدارة؛ (د) وتعزيز تقديم خدمات مؤسسات العدالة والأمن في جميع المقاطعات البالغ عددها ١٥ مقاطعة؛ (هـ) وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣١ - ووفقاً لقراري مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، دعمت البعثة وضع وتنفيذ إصلاحات تشريعية وسياساتية رئيسية في قطاعي العدالة والأمن، مع التركيز على زيادة الكفاءة المهنية والمساءلة والرقابة. وأقرت السلطة التشريعية كلاً من قانون الشرطة، وقانون دائرة المهجرة، وما زالت تنتظر موافقة الرئيس على سنها. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الأطر التنظيمية للشرطة الوطنية ومكتب المهجرة والتجنيس في ليبريا بالتواؤم مع مشاريع القوانين. وساعدت البعثة في وضع مشاريع السياسات المتعلقة بحماية الشهود، وتقديم خدمات المساعدة القانونية وشبه القانونية وتنفيذ الخطط الرامية إلى إضفاء الطابع اللامركزي على شعبة المعايير المهنية للشرطة الوطنية الليبرية في المناطق الخمس، وتعزيز

الجهود الرامية إلى زيادة فرص الحصول على خدمات العدالة والأمن والمساءلة بشأنها في جميع أنحاء البلد.

٣٢ - ودعمت البعثة جهود الحكومة الرامية إلى إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي للعدالة العسكرية. وفي انتظار سن قانون موحد للعدالة العسكرية، وقعت وزارتا الدفاع والعدل على مذكرة تفاهم بشأن إجراءات لتوسيع الولاية القضائية للمحاكم المدنية بحيث تشمل أيضاً أفراد القوات المسلحة الليبرية. وقد واصلت البعثة دعم الجهود الرامية إلى زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات العدالة والأمن في جميع أنحاء البلد، ولا سيما البرامج المتكاملة لمراكز العدالة والأمن الإقليمية، بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي وصندوق بناء السلام.

٣٣ - وما زالت البعثة تساعد الحكومة في جهودها الرامية إلى تحسين قدرات مؤسسات العدالة والأمن من خلال تعزيز برامج التدريب وأنشطة التوجيه عبر سبل منها إدماج منظور حقوق الإنسان والمنظور الجنساني. وجرى التركيز أيضاً على مبادرات التوعية وبناء القدرات من أجل زيادة فعالية مواجهة العنف الجنسي والجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، وعقب مراجعة الحسابات أجريت في المرافق الإصلاحية الموجودة في جميع أنحاء البلد، وضعت البعثة، مع الحكومة وسائر الشركاء الرئيسيين، معايير لفرادى المرافق من أجل تعزيز أدائها.

٣٤ - وواصلت البعثة تنمية القدرات الوطنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مما أدى إلى زيادة امتثال ليبريا لصكوك حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها، فضلاً عن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. ومع أن الحكومة ملتزمة بتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فإن وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ما زال معلقاً. وبالإضافة إلى ذلك، فبعد إصدار تقرير عام عن الممارسات التقليدية الضارة، وضعه كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دعمت حكومة ليبريا مبادرات التدريب والتوعية بإشراك الزعماء التقليديين لإنهاء هذه الممارسات.

## الإيجاز المتوقع ٢-١: إحراز التقدم في إصلاح وتنفيذ الإطار الوطني للتشريعات والسياسات

### مؤشرات الإنجاز المقررة

### مؤشرات الإنجاز الفعلية

اللوائح التنفيذية للتشريع الذي ينظم قطاعي العدالة والأمن التي توافقت عليها السلطة المختصة (٢٠١٣/٢٠١٤: صـــــــفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٥)

أُنجز: وضعت ٨ لوائح، واحدة لكل من الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس من أجل دعم تنفيذ قانون الشرطة وقانون دائرة الهجرة بشأن الإجراءات التأديبية (٢)؛ والحقوق وشروط الخدمة (٢)؛ ومجلس

إدارة السياسات (٢)؛ ومجلس استعراض الشكاوى المدنية (٢). وقد عزى العدد المتزايد للوائح التي وضعت إلى توظيف البعثة المؤقت للمزيد من الخبراء القانونيين وتحديد المسائل الشاملة لكلتا الوكالتين

لم تنجح استراتيجية الأمن الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الأولوية الممنوحة لتنفيذ خطة الحكومة للمرحلة الانتقالية للبعثة. وتم في حزيران/يونيه ٢٠١٦ تحديد بذل الجهود لصياغة الاستراتيجية المنقحة للأمن الوطني، التي كانت قد توقفت سابقاً بسبب تفشي فيروس إيبولا، وذلك من خلال مناقشة المائدة المستديرة التي جرت مع أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن هذه المسألة. ومن المتوقع أن تنتهي العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل

لم تُنشأ قاعدة بيانات لجنة الأسلحة الصغيرة. ومع أن نظام قاعدة البيانات قد أنشئ، فإن مدخلات البيانات المقدمة من اللجنة كانت معلقة. وقامت القوات المسلحة الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين والشرطة الوطنية الليبرية بملء بيانتهما، وفقاً لأحكام اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٠٦ بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة. ومن المتوقع أن تصنف البيانات التي جمعتها الأجهزة الأمنية الوطنية في قاعدة بيانات اللجنة، حالما تُنشأ، خلال فترة الإبلاغ ٢٠١٦/٢٠١٧

نفذت ٦ توصيات (٣٠ في المائة) هي: إنشاء الجهاز القضائي لمكتب إدارة هيئات المحلفين؛ وإنشاء الجهاز القضائي للوحدة المركزية لتجهيز القضايا؛ وتعيين الجهاز القضائي لعدد متزايد من محامي الدفاع العامين؛ وقيام وزارة العدل بإعادة هيكلة مكتب المحامي العام في مقاطعة في مونتسيرادو؛ ووضع موجز وصفي لكفاءات السلطة القضائية؛ وتنقيح لائحة المحكمة. وقد عزى انخفاض النسبة المئوية للتوصيات المنفذة إلى تأخر النظراء الوطنيين في وضع

تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني المنقحة، وفقاً لخطة تنفيذها (٢٠١٣/٢٠١٤: ٢؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٦)

إنشاء قاعدة بيانات اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة وفقاً لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة لعام ٢٠٠٦

زيادة معدل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الإدارة والمساءلة في ما يتعلق بالشرطة والنيابة العامة والجهاز القضائي (٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٥: ٢٥ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠ في المائة)

السياسات ذات الصلة وإقرارها. ومن المتوقع أن يتحقق الهدف المتمثل في نسبة ٥٠ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
٨ دورات لبناء القدرات عقدت مع وزارة العدل بشأن وضع ٨ لوائح لدعم كل من قانون دائرة المحجرة وقانون الشرطة. وعقدت الدورتان الإضافيتان لبناء القدرات بناء على طلب وزارة العدل، نظراً لتزايد الطلب على بناء القدرات بشأن صياغة قطاع العدالة والأمن للوثائق التنظيمية	عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع وزارة العدل بشأن تنفيذ قانون الشرطة وتشريعات أخرى ذات صلة بالأمن والعدالة
٦ دورات لبناء القدرات مع اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة عقدت بشأن تنفيذ قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، بما في ذلك بشأن صياغة اللوائح والامتثال للمعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة	عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع اللجنة الوطنية الليبيرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بشأن تنفيذ قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر
وضعت مجموعة إجراءات التشغيل الموحدة لمهام وحدة الأسلحة الصغيرة للشرطة الوطنية الليبيرية وواجباتها ومسؤولياتها، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية وقد أُقر في ١١ آذار/مارس ٢٠١٦	وضع مجموعة الإجراءات التشغيلية الموحدة لتفتيش الأسلحة وإدارتها من جانب وحدة الأسلحة الصغيرة للشرطة الوطنية الليبيرية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية
٧ دورات لبناء القدرات عقدت مع وزارة العدل والجهاز القضائي وقطاعات العدالة الأخرى بشأن إنشاء مكتب إدارة المحلفين (١)؛ وإنشاء الوحدة المركزية لتجهيز القضايا (١)؛ وإعادة هيكلة مكتب المدعي العام للمقاطعة (٥)؛ ودورة إضافية واحدة لبناء القدرات أجريت لمكتب إدارة هيئة المحلفين المنشأ حديثاً	عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع وزارة العدل والجهاز القضائي والجهات الفاعلة الأخرى في قطاع العدالة بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض الإدارة والمساءلة في ما يتعلق بالشرطة والجهاز القضائي والنيابة العامة لعام ٢٠١٣

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>أعدت ٣ ورقات استشارية للجهاز القضائي ووزارة العدل بشأن استعراض قواعد المحكمة، والسياسة الوطنية للعدالة الجنائية والسياسة الوطنية للمعونة القانونية، وأعدت ورقة استشارية إضافية بشأن الجدول الزمني المنقح لرسوم المحاكم والغرامات، بناء على طلب من رئيس القضاة</p>	<p>إعداد ٣ ورقات استشارية للجهاز القضائي ووزارة العدل بشأن تنفيذ قرارات مؤتمر العدالة الجنائية لعام ٢٠١٣ فيما يتعلق باستعراض قواعد المحكمة، والسياسة الوطنية للعدالة الجنائية، والسياسة الوطنية للمعونة القانونية</p>
<p>ورقتان استشاريتان بشأن استعراض صياغة كل من قانون الشرطة (١) وقانون دائرة الهجرة (١) قدمتا إلى الجهاز القضائي ولجان الدفاع التابعة للهيئة التشريعية. وبدلاً من الورقتين الاستشاريتين المتبقيتين، أُجريت دورات توجيهية بشأن مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، وقانون الشرطة، وقانون دائرة الهجرة، بناء على طلب من الهيئة التشريعية</p>	<p>تقديم ٤ ورقات استشارية بشأن عمليات استعراض مشاريع التشريعات لقطاعي العدالة والأمن إلى الجهاز القضائي ولجان الدفاع التابعة للهيئة التشريعية</p>
<p>٤ دورات لبناء القدرات عقدت مع فريق المجتمع المدني الليبري العامل في مجال إصلاح قطاع بشأن الإصلاح التشريعي ومسائل الرقابة، مع التركيز على دور المجتمع المدني ومسؤولياته في إصلاح قطاع الأمن</p>	<p>عقد ٤ دورات لبناء القدرات مع فريق المجتمع المدني الليبري العامل في مجال إصلاح قطاع الأمن بشأن الإصلاح التشريعي ومسائل الرقابة</p>
<p>عقدت حلقات عمل لمؤسسات القطاع الأمني، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس، لمناقشة التنقيح المعلق لاستراتيجية الأمن الوطني. وشملت حلقات العمل أيضاً مناقشات بشأن آلية تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني. غير أنه لا يمكن إنجاز وضع آلية للتنفيذ ما لم تنقح الاستراتيجية تنقيحاً تاماً. ولم يجر استعراض استراتيجية الأمن الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الأولوية الممنوحة لتنفيذ خطة الحكومة للمرحلة الانتقالية للبعثة</p>	<p>تنظيم حلقتي عمل لمؤسسات قطاع الأمن، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس، للتمكن من إنشاء آلية مصممة لتنفيذ استراتيجية الأمن الوطني المنقحة</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وضعت خطة على نطاق الأمم المتحدة من أجل تنسيق الدعم المقدم لتنفيذ خطة الحكومة للمرحلة الانتقالية للبعثة بالتشاور مع الشركاء في القطاع الأمني الوطني، والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل دعم الحكومة في تحمل المسؤوليات الأمنية الكاملة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦	وضع خطة واحدة على نطاق الأمم المتحدة لدعم تنفيذ خطة الحكومة المنقحة للمرحلة الانتقالية من أجل الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بالتشاور مع الشركاء في قطاع الأمن الوطني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

## الإيجاز المتوقع ٢-٢: زيادة المساءلة في قطاعي العدالة والأمن

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
لم تنشأ آلية مدنية للإشراف على الشرطة الوطنية الليبيرية لأن سن قانون الشرطة ما زال معلقاً. غير أنه جرى وضع إطار للسياسة العامة والإدارة لكل من مجلس إدارة سياسات الشرطة الوطنية الليبيرية ومجلس استعراض الشكاوى المدنية، ومن المتوقع أن ينشأ المجلسان بمجرد بدء نفاذ قانون الشرطة	إنشاء آلية مدنية للإشراف على الشرطة الوطنية الليبيرية (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١)
أنشئت مكاتب لشعبة المعايير المهنية التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية في ٤ مزارق إقليمية (مقاطعات بومي، وبونغ، وغراند غيديه، وماريلاند). ولم يُنشأ مكتب خامس (مقاطعة مارغبي) بسبب المبلغ غير المسدد المخصص لإعادة توطين مجموعة ضباط تقرر نشرهم في المكتب. ومن المتوقع أن تسوي الشرطة الوطنية الليبيرية مسألة الدفع وأن تعين موظفين في المقر الإقليمي الخامس بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٦	إنشاء مكاتب لشعبة المعايير المهنية التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية في جميع المقار الإقليمية الخمسة (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥)
تلقى ١٠ مدربين من المعهد القضائي للتدريب بشأن استراتيجيات إدارة القضايا، والمهنية القانونية، والقانون الليبري. وأوقف تدريب ١٠ مدربين لتدريب الشرطة الوطنية ريثما تستعرض المناهج التدريبية المتعلقة بالقانون الليبري، ولا سيما قانون الشرطة. ومن المتوقع أن يجري التدريب بعد أن يعتمد هذا القانون، لضمان الموازنة التامة بين المناهج والتشريعات	زيادة عدد المدربين في المعهد القضائي وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الذين تلقوا التدريب على استراتيجيات إدارة القضايا، والمهنية القانونية، والقانون الليبري (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠ مدرباً)

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

إنشاء وزارة الدفاع ووزارة العدل إطاراً قانونياً للقضاء للقضاء العسكري (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١)

أُنجز. وضعت وزارتا الدفاع والعدل إطاراً قانونياً للقضاء العسكري تجلّى في التوقيع في حزيران/يونيه ٢٠١٦ على مذكرة التفاهم التي وافقت على إجراءات تخضع أفراد القوات المسلحة الليبرية المتهمين بارتكاب جرائم لاختصاص المحاكم المدنية. وستظل المذكرة سارية إلى أن يُسنّ القانون الموحد للقضاء العسكري، ويصبح نظام القضاء العسكري منطبقاً بموجب القانون

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

## النواتج المقررة

- ٨ دورات لبناء القدرات عُقدت مع وزارة العدل بشأن تفعيل مجلس استعراض الشكاوى المدنية للشرطة الوطنية الليبرية. وعقدت الدورتان الإضافيتان بشأن هذا الموضوع، بطلب من وزارة العدل، لتشتملاً أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل ممثلي اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، واتحاد شباب ليبريا، والمجلس الوطني للمجتمع المدني، والرابطة الوطنية الليبرية لإنفاذ القانون. وفي حين أن القواعد التنظيمية لتفعيل آلية الشكاوى المدنية قد جرى وضعها والتصديق عليها، لا يزال تنفيذها معلقاً في انتظار اعتماد قانون الشرطة
- ١ حلقة دراسية واحدة لبناء القدرات مدتها شهر لفائدة أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ، بما في ذلك لجنة القضاء ولجنة الأمن والدفاع التابعتان للهيئة التشريعية، عُقدت بشأن الصياغة التشريعية، بما في ذلك القواعد المتعلقة بسن التشريعات المتصلة بقطاعي العدالة والأمن والرقابة عليهما. ولم تعقد الحلقتان الدراسيتان المتبقيتان بسبب الأولوية التي توليها البعثة لدعم تنقيح لوائح المحكمة
- عقد ٦ دورات مع وزارة العدل لبناء قدرات الشرطة الوطنية الليبرية بشأن تفعيل آلية الرقابة المدنية
- عقد ٣ حلقات دراسية بشأن بناء القدرات لفائدة لجنة القضاء ولجنة الأمن والدفاع التابعتين للهيئة التشريعية بشأن الرقابة الفعالة على قطاعي العدالة والأمن

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع وزارة العدل من أجل تعزيز آليات المساءلة في إدارة الادعاء العام	٥ دورات لبناء القدرات عُقدت مع وزارة العدل لتعزيز آليات المساءلة في إدارة الادعاء العام بشأن توصيف الموظفين (١)؛ وإنشاء قواعد البيانات (١)؛ وإدارة المكاتب (١). وعقدت دورة واحدة لبناء القدرات لفائدة الوكيل العام، ركزت على إنشاء وتفعيل ٤ شعب جديدة في إدارة الادعاء العام
وضع آلية واحدة للإبلاغ عن الشكاوى العامة بشأن سوء سلوك الشرطة الوطنية الليبرية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكاتب الخدمات العامة التابعة لمراكز العدالة والأمن	نعم تم وضع آلية واحدة للإبلاغ عن الشكاوى وأنشئت وفقاً لسياسات وإجراءات شعبة المعايير المهنية للشرطة الوطنية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكاتب الخدمات العامة التابعة لمراكز العدالة والأمن
عقد ٥ دورات لتدريب أعضاء شعبة المعايير المهنية اللامركزية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية (واحدة في كل من المناطق الخمس) بشأن الأنظمة التأديبية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية	نعم عقدت ٥ دورات تدريبية بشأن الأنظمة التأديبية في شكل دورة مجمعة واحدة بأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية لفائدة ٢٥ من الضباط المعيّنين حديثاً في شعبة المعايير المهنية اللامركزية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية، قبيل نشرهم إلى المناطق الخمس. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت دورة تدريبية مدتها يومان لتجديد معلومات الموظفين التابعين لأربعة مزارق إقليمية لشعبة المعايير المهنية للشرطة الوطنية الليبرية وإدارة الأمن الداخلي الوقائي لمكتب الهجرة والتجنيس. وظل تعيين موظفين في المقر الإقليمي الخامس معلقاً للأسباب المبينة أعلاه في إطار مؤشر الإنجاز ٢-٢
إعداد تقرير استعراضي عن إطار التشريعات والسياسات الخاص بالقوات المسلحة الليبرية بشأن القضاء العسكري من أجل القوات المسلحة الليبرية ووزارة الدفاع	نعم تم إعداد تقرير استعراضي واحد عن إطار التشريعات والسياسات الخاص بالقوات المسلحة الليبرية بشأن القضاء العسكري من أجل القوات المسلحة الليبرية ووزارة الدفاع، ركز على إعداد مذكرة تفاهم بين وزارتي الدفاع والعدل، ريثما يتم سن القانون الموحد للقضاء العسكري

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
عقدت ٤ دورات لبناء القدرات مع وزارتي الدفاع والعدل بشأن إعداد مذكرة تفاهم، ركزت على المراحل الرئيسية في إجراءات القضاء العسكري، بما في ذلك: الإبلاغ عن الجريمة (١)؛ والتحقيق في الجريمة (١)؛ ومقاضاة المتهمين (١)؛ وإصدار الحكم في الجريمة (١)	عقد ٤ دورات لبناء القدرات مع وزارة الدفاع ووزارة العدل بشأن إعداد مذكرة تفاهم لإجراءات القضاء العسكري
جرى إعداد وحدة تدريب وعقد ١٢ دورة تدريبية بشأن إدارة القضايا والمهنية القانونية والقانون الليبري، ليستخدما المدربين في المعهد القضائي وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية. وتعكس الزيادة الكبيرة في عدد الدورات التدريبية الجهود الرامية إلى التكيف مع القدرة الاستيعابية وتوافر المتدربين	إعداد وحدة تدريب وعقد دورتي تدريب بشأن إدارة القضايا، والمهنية القانونية، والقانون الليبري، يستخدمها المدربون في المعهد القضائي وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية
جرى إعداد الورقة الاستشارية بشأن وضع وتنفيذ سياسات الترقية ولكن لم تستكمل في صيغتها النهائية، ولم تعقد دورتان تدريبيتان في هذا الشأن للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس بسبب انتظار سن قانون الشرطة الوطنية وقانون دائرة الهجرة، بالنظر إلى الحاجة إلى مواءمة الدورتين التدريبيتين مع القانونين. ومع ذلك، عقدت ٨ دورات لبناء القدرات دعماً لوضع سياسات الترقية لفائدة اللجنة التوجيهية واللجنة التنفيذية المشتركة، ومجلسي استعراض السياسات من الهيئتين. وعُقدت الدورتان التدريبيتان الإضافيتان نظراً إلى الوقت الإضافي الذي يحتاجه المشاركون للمشاركة الكاملة في العملية	إعداد ورقة استشارية واحدة وعقد ٦ دورات لبناء القدرات ودورتي تدريب للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس بشأن وضع وتنفيذ سياسات للترقية تنص على القيام بعمليات ترقية عادلة وشفافة وغير سياسية وقائمة على الجدارة في جميع الرتب، بما في ذلك استراتيجيات توظيف المرأة وضمان استبقائها في العمل وترقيتها
دورات لبناء القدرات عقدت مع الشرطة الوطنية الليبرية بشأن وضع إطار تنظيمي لمبتديات حراسة المجتمعات المحلية يحدد الأدوار	عقد ٤ دورات لبناء القدرات مع الشرطة الوطنية الليبرية بشأن وضع إطار تنظيمي لمبتديات حراسة المجتمعات المحلية يحدد الأدوار

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
والمهام. وعُقدت دورة إضافية بطلب من قيادة الشرطة الوطنية الليبيرية لتفعيل سياسة الشرطة المجتمعية المعتمدة في آذار/مارس ٢٠١٦	والمهام
تم إعداد تقريرين تحليليين عن أداء آليات الرقابة المدنية والبرلمانية في قطاعي العدالة والأمن من وزارة العدل، ولجنة الحوكمة، والهيئة التشريعية، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان	إعداد تقريرين تحليليين عن أداء آليات الرقابة المدنية والبرلمانية في قطاعي العدالة والأمن من أجل وزارة العدل، ولجنة الحوكمة، والهيئة التشريعية، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان
عُقدت ٤ دورات مشتركة لبناء القدرات بشأن آليات مكافحة الفساد مع اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد والشرطة الوطنية الليبيرية. وعقدت ٣ دورات مع اللجنة والشرطة الوطنية ركزت على جوانب التحقيق في جهود مكافحة الفساد؛ ودورة واحدة مع وزارة العدل والسلطة القضائية ركزت على الجوانب القانونية لآليات مكافحة الفساد	عقد ٤ دورات مشتركة لبناء القدرات مع اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد ومؤسسات قطاعي العدالة والأمن، بشأن آليات مكافحة الفساد

### الإنجاز المتوقع ٢-٣: تعزيز قدرات مؤسسات العدالة والأمن الليبيرية

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أُنشئت ٣ مراكز تدريب إقليمية للشرطة الوطنية الليبيرية، في غبارنغا وهاربر وسينجي	إنشاء مراكز لتدريب الشرطة الوطنية الليبيرية في ٣ مقار إقليمية (٢٠١٣/٢٠١٤: ١؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣)
أُنجزت. نفذت السلطة القضائية نظماً موحدة لحفظ السجلات في جميع المقاطعات الـ ١٥	زيادة عدد المقاطعات التي نفذت فيها السلطة القضائية نظماً موحدة لحفظ السجلات (٢٠١٣/٢٠١٤: ٤؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥)
أُنجزت. تلقى ما مجموعه ٤١ فرداً التوجيه بشأن استراتيجيات إدارة القضايا والمهنية القانونية، منهم ١١ مدعياً عاماً (من بينهم ٤ نساء) من مكتب النيابة العامة على نطاق المقاطعة ووحدة جرائم العنف الجنسي	زيادة عدد المدعين العامين ومحامي الدفاع العام الذين تلقوا التوجيه بشأن استراتيجيات إدارة القضايا والمهنية القانونية (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق)

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
والجنساني، و ٣٠ من محامي الدفاع العام (من بينهم ٤ نساء). وتعزى الزيادة في عدد المسؤولين الذين تلقوا التوجيه إلى الاستجابة لطلب وزارة العدل والسلطة القضائية والمعهد القضائي، بالنظر إلى تزايد احتياجاتهم فيما يتعلق بتقديم التوجيه إلى الموظفين المعيّنين حديثاً والذين أعيد انتدابهم	٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠
جرى تدريب ٣٠ من موظفي الإصلاحات وإعادة التأهيل المدربين على إجراءات الأمن المعززة واستخدام القوة غير المميتة. ويعزى انخفاض عدد الموظفين الذين تلقوا التدريب إلى التأخيرات في صرف الحكومة للموارد المالية المخصصة للتدريب	زيادة عدد موظفي مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل المدربين على إجراءات الأمن المعززة واستخدام القوة غير المميتة (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إعداد وحدتين تعليميتين تستخدمهما أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية من أجل تدريب الموظفين الجدد بشأن قانون الشرطة وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر	١ وُضعت مسودة الوحدة التعليمية بشأن قانون الشرطة وعُرضت على أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية. ولم يتم إعداد الوحدات التعليمية بشأن قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر بسبب قرار لجنة الأسلحة الصغيرة إعداد الوحدات التعليمية في غضون ستة أشهر من سن القانون
عقد ١٠ دورات استعراض لوزارة العدل ومكتب مدير شؤون المحكمة في السلطة القضائية بشأن بدء تنفيذ نظم دليل حفظ السجلات ورصده وتقييمه	١٧ عُقدت ١٣ دورة استعراض مع مدير شؤون المحكمة في السلطة القضائية بشأن بدء تنفيذ نظم دليل حفظ السجلات في جميع المقاطعات الخمس عشرة. وعُقدت دورة واحدة بشأن حفظ السجلات مع وزارة العدل. وعُقدت دورات إضافية مع المكتب المركزي لإدارة شؤون هيئة المحلفين (٣) عقب إنشاء ٥ مكاتب لامركزية تابعة للمكتب المركزي في مقاطعات بومي وبونغ وجراند غيده ولوفا ونيمبا
عقد دورتين لبناء قدرات وكلاء الادعاء العام في وزارة العدل (ممثلو النيابة العامة على نطاق	لا لم تعقد أي دورات لبناء القدرات بشأن النظام الموحد لحفظ سجلات الادعاء العام بسبب قيود

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
في ميزانية وزارة العدل. وعلى الرغم من أن النظام قد وُضع وجرى التحقق منه، فقد تأخر البدء في تنفيذه بسبب نقل مقر مكتب الوكيل العام، الذي سيكون بمثابة مشروع تجريبي لهذا النظام. ويُتوقع عقد دورات لبناء قدرات وكلاء الادعاء العام في مقاطعات بونغ ولوفا ومونتسيرادو ونيمبا والمتحدة الإنمائي، كجزء من البرنامج المشترك للعدالة والأمن، بدعم مالي من صندوق بناء السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل	المقاطعة والمدعون على نطاق المدينة) بشأن النظام الموحد لحفظ سجلات الادعاء العام في مقاطعات بونغ ولوفا ومونتسيرادو ونيمبا
تم وضع سجل واحد/قاعدة بيانات واحدة لتوصيف مهارات الموظفين في مكتب النيابة العامة على نطاق المقاطعة وسُلم إلى إدارة الادعاء العام في وزارة العدل في حزيران/يونيه ٢٠١٦	وضع قاعدة بيانات لتوصيف مهارات الموظفين في وزارة العدل، بالتعاون مع وزارة العدل
تم إعداد ٤ تقارير فصلية للرصد والتقييم، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية، لتحديد الثغرات الحرجة في المؤسسة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة الحكومة للمرحلة الانتقالية للبعثة	إعداد ٤ تقارير لرصد وتقييم التقدم المحرز في معالجة الثغرات الحرجة التي تم تحديدها في الشرطة الوطنية الليبيرية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية
عُقدت ٤ دورات لتدريب المدربين بشأن إعداد المناهج الدراسية وتنمية قدرات المدربين، استفاد منها ٤٤ ممثلاً (من بينهم امرأتان) عن أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية (دورتان) و ٣٨ ممثلاً (من بينهم ٨ نساء) عن مكتب الهجرة والتجنيس (دورتان)	عقد ٤ دورات لتدريب المدربين بشأن إعداد المناهج الدراسية وتنمية قدرات المدربين، من أجل المدربين في الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس
عُقدت ٦ دورات لبناء القدرات (٢ في غبارنغا و ٤ في منروفيا)، شملت ٤ دورات للتدريب ودورتان للتوجيه، لفائدة موظفي الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس. وتناولت الدورات التدريبية الأربعة إدارة الموارد البشرية (١)؛ وإدارة المرافق (١)؛ ووضع خطة	عقد ٦ دورات لبناء قدرات موظفي الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس (٥ في الأقاليم و ١ في منروفيا)، بشأن المجالات الفنية للموارد البشرية، وإدارة شؤون الأساطيل والمرافق، والمشتريات، والتخطيط

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>لنشر القوى العاملة ولهيكلها التنظيمي (١)؛ وإدارة الموارد البشرية والأساطيل والمرافق لتدريب المدربين (١). وعقدت الدورتان التوجيهيتان بشأن تحديد الموارد، وتناولتا المجالات الوظيفية التي تشرف عليها لجنة التوجيه المشتركة بين الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس، بما في ذلك تخطيط المشتريات وموارد الإدارة العامة</p>	<p>والإدارة العامة</p>
<p>عُقدت الدورات التدريبية (٢) في الأقاليم و ٤ في منروفييا) بشأن تنمية القدرات القيادية والإدارية لفائدة الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس على مستوى الأقاليم والمقاطعات وقيادة المستودعات والمناطق الخاصة، بما في ذلك دورة واحدة لكبار المسؤولين لفائدة قيادات الأقاليم والمقاطعات التابعة للشرطة الوطنية الليبرية؛ وحلقة عمل واحدة لبناء القدرات من أجل التصديق على سياسة مكتب الهجرة والتجنيس لفائدة رؤساء الأقسام والقادة الإقليميين؛ ومنتدى واحد للتوعية بشأن العواقب التأديبية المترتبة على الغياب عن العمل بدون إجازات رسمية لفائدة قادة المناطق الخاصة التابعين للشرطة الوطنية الليبرية؛ ودورتان للتوعية بشأن معالجة الغياب عن العمل بدون إجازات رسمية لفائدة قادة الأقاليم والمقاطعات من كلتا الوكالتين؛ ودورة للتوعية بشأن معالجة الغياب عن العمل بدون إجازات رسمية لفائدة قادة المناطق الخاصة من كلتا الوكالتين</p>	<p>نعم</p> <p>عقدت ٦ دورات تدريب (٥ في الأقاليم و ١ في منروفييا) بشأن تنمية القدرات القيادية والإدارية للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس على مستوى الأقاليم والمقاطعات وقيادة المستودعات والمناطق الخاصة</p>
<p>عُقدت ١٢ دورة توجيه بشأن تطبيق المهارات المكتسبة في مجالي القيادة والإدارة لفائدة حربي</p>	<p>نعم</p> <p>عقدت ١٢ دورة توجيه بشأن تطبيق المهارات المكتسبة في مجالي القيادة والإدارة لفائدة</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
معهد غانا للتدريب والإدارة العامة التابعين للشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس، ترافقت مع تشارك أسبوعي وشهري في أماكن العمل بين عناصر الإدارة ولجنة التوجيه المشتركة لكلتا الوكالتين والفريق العامل التقني لمجلس استعراض السياسات	خريجي معهد غانا للتدريب والإدارة العامة التابعين للشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس
تم إعداد دليل تدريبي واحد وخطة دراسية لبرنامج تدريب كبار المسؤولين من مدراء الإصلاحات في مجال إدارة السجون بشكل عام وتنفيذهما من جانب حكومة السويد، بدعم تقني من البعثة. وتولت حكومة السويد الدور القيادي في هذه المهام، بالنظر إلى خبرتها وفي سياق عملية الانتقال الأمني	إعداد دليل تدريبي وخطة دراسية لبرنامج تدريب كبار المسؤولين من مدراء الإصلاحات في مجال إدارة السجون بشكل عام
وحدة تدريب موحدة تم إعدادها لتدريب موظفي مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل أثناء الخدمة. وتعزى الزيادة في عدد وحدات التدريب إلى طلب قدمه المكتب لتنقيح وحدات التدريب القائمة التي تتضمنها دورات التدريب التمهيدي وتحديد المعلومات	إعداد ١٠ وحدات تدريب موحدة لتدريب موظفي مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل أثناء الخدمة
دورة تدريبية واحدة عُقدت لموظفي مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل بشأن إجراءات تعزيز الأمن. وتم تأجيل الدورة التدريبية الثانية بسبب قيود في ميزانية المكتب	عقد برنامجين تعليميين لموظفي مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل بشأن إجراءات تعزيز الأمن (استخدام القوة غير المميتة)
وُضع مشروع واحد لسياسة عامة بشأن استخدام القوة لفائدة مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، وقُدّم إلى وزارة العدل في أيار/مايو ٢٠١٦ لاستعراضه والموافقة عليه. وظلت هذه السياسة العامة بانتظار موافقة وزارة العدل حتى وقت إعداد هذا التقرير	وضع سياسة عامة بشأن استخدام القوة لمكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
تم وضع وتنفيذ هيكلين لإدارة حوادث السجن لفائدة مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل والشرطة الوطنية الليبرية، يشملان مشروع اتفاق مشترك بين الوكالات بشأن توفير الأمن في المرافق الإصلاحية، ومجموعة إجراءات تشغيلية موحدة تبين مسؤوليات ومهام المرافق الإصلاحية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل. وفي حين كان كلا الهيكلين قادرين على أداء وظائفهما حين استلمت الحكومة مسؤولياتها الأمنية من البعثة، في مركز الإصلاحات في زويدرو والسجن المركزي في منروفيا، فإنهما كانا في انتظار الموافقة الرسمية لوزارة العدل	وضع وتنفيذ هيكلين لإدارة حوادث السجن (أحدهما تنفيذي والآخر استراتيجي)
لم تُعقد حلقتا العمل لكبار المسؤولين في مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، إذ ظلت خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، التي تركز على الأمن والهيكل الأساسية وإدارة الموارد البشرية وإعادة التأهيل، في انتظار موافقة وزارة العدل	عقد حلقتي عمل لكبار المسؤولين في مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، بشأن رصد وتقييم تنفيذ خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨
تم تفتيش ١٥ مرفقاً للإصلاحات على ضوء القائمة المرجعية الموضوعية بشأن الاستعداد لانسحاب البعثة. وعقب تحديد الثغرات، وُضع ١٨ معلماً قياسياً لفرادى المرافق التابعة لمكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل من أجل تعزيز أدواتها	تفتيش ١٥ مرفقاً للإصلاحات في ١٤ مقاطعة على ضوء القائمة المرجعية الموضوعية بشأن الاستعداد لانسحاب البعثة، بالتعاون مع مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل

## الإنجاز المتوقع ٢-٤: تحسين تقديم قطاعي العدالة والأمن للخدمات

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
قُدمت خدمات العدالة والأمن من خلال ٣ مراكز إقليمية للعدالة والأمن (غبارنغا وهاربر وزويدرو) تغطي ٩ مقاطعات، في حين لم يتم إنشاء مركزين إقليميين للعدالة والأمن (في بوكانن وتومانبورغ) بسبب شواغل	تقديم خدمات العدالة والأمن إلى عدد أكبر من المقاطعات من خلال ٥ مراكز إقليمية للعدالة والأمن (٢٠١٣/٢٠١٤: ٥ مقاطعات؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦ مقاطعات؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥ مقاطعة)

أعرب عنها الشركاء الدوليون فيما يتعلق بفعالية واستدامة مشروعى المركزين. وسيجري مكتب دعم بناء السلام تقييماً نهائياً لجميع استثمارات صندوق بناء السلام في ليبريا من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦، بما في ذلك في المراكز ١ و ٢ و ٣. وسيسترشد بنتائج التقييم في اتخاذ قرارات بشأن مستقبل المركزين ٤ و ٥

لم يتسن تقييم ما إذا كانت هناك زيادة عامة في النسبة المتوية لحالات العنف الجنسي والجنساني التي لاحقت الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني مرتكبيها، بالنظر إلى أن البيانات لم تكن متاحة من جميع المقاطعات الخمسة عشرة بسبب الافتقار إلى سجلات موثوقة في المقاطعات في ظل عدم وجود وحدة معنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني. ومع ذلك، تشير بيانات مقاطعة مونتسيرادو إلى أن الوحدة قد لاحقت فقط ٧ قضايا (أي ٢,٥ في المائة) من أصل ٢٨٦ قضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب التحديات المرتبطة بالموارد البشرية التي تعزى إلى قيود في الميزانية والافتقار إلى قاعات محاكم إضافية للبت في قضايا العنف الجنسي والجنساني. ولمعالجة التحديات المتعلقة بقاعات المحاكم، ساعدت البعثة وجهات معنية أخرى السلطة القضائية في تحديد مبنى إضافي يتيح إجراء جلستين متزامنتين من جلسات المحكمة

انخفض عدد المحتجزين قبل المحاكمة إلى ٦٥ في المائة. ولم يتحقق الهدف المحدد في نسبة ٦٠ في المائة بسبب التأخيرات في تنفيذ الإصلاحات والتوصيات الرامية إلى معالجة مواطن الضعف الهيكلية، من قبيل تمديد المدة المحددة بـ ٤٢ يوماً لمحكمة الدائرة. وتشمل التدخلات الجارية لدعم إجراء تخفيض إضافي لإنشاء وتنفيذ سياسات عامة بشأن التفاوض لتخفيف العقوبة؛ والسبل البديلة لتسوية المنازعات؛ ووضع سياسة عامة للمعونة القانونية؛ وإنشاء نظام لتتبع القضايا المتعلقة؛ ووضع نظم موحدة لحفظ السجلات

زيادة النسبة المتوية لحالات العنف الجنسي والجنساني التي لاحقت الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني مرتكبيها (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠)

انخفاض معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٧٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٦٠ في المائة)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
عُقدت ٤ دورات لبناء القدرات لدعم البرنامج المشترك للعدالة والأمن بخصوص بدء تشغيل المركزين الإقليميين للعدالة والأمن في بوكانان وتومبانورغ، وعُقدت ٨ دورات لدعم صياغة مقترحات المشاريع من أجل بدء تشغيل المركزين	عقد ١٢ دورة لبناء القدرات مع أمانة البرنامج المشترك للعدالة والأمن بشأن بدء تشغيل خمسة مراكز للعدالة والأمن
عُقدت ٧ جلسات استشارية على مستوى المقاطعات وأعدّ تقرير واحد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن أثر مراكز العدالة والأمن وبمجالس أمن المقاطعات على صعيد إضفاء اللامركزية على خدمات العدالة والأمن على مستوى المقاطعات. وركزت المشاورات على إنشاء وتأييد مجالس أمن المقاطعات، وعلى دورها كآليات للإنذار المبكر والاستجابة، وعلى تدريب أعضاء المجلس. وأجريت جلسة تشاور إضافية على مستوى المقاطعات بناء على طلب وزارة العدل من أجل تفعيل مجلس إضافي من مجالس أمن المقاطعات	عقد ٦ جلسات استشارية على مستوى المقاطعات وإعداد تقرير لتقييم أثر مراكز العدالة والأمن وبمجالس أمن المقاطعات في إضفاء طابع اللامركزية على خدمات العدالة والأمن على مستوى المقاطعات، لفائدة وزارة العدل والجهاز القضائي وأمانة مجلس الأمن الوطني
حلقة عمل تدريبية مشتركة ومتخصصة لتدريب ضباط إدارة الخدمات الجنائية وقسم حماية المرأة والطفل في الشرطة الوطنية الليبيرية أثناء الخدمة أُقيمت في مونروفيا (٢) وفي المناطق الإقليمية (٢١) بشأن التحقيق في الجرائم، وبناء وإدارة ملفات القضايا، وإجراء المقابلات وجلسات الاستجواب، وإدارة مسرح الجريمة. وترجع زيادة عدد حلقات العمل التدريبية التي أُجريت إلى توسيع نطاق وصول شرطة الأمم المتحدة من خلال نموذج بناء القدرات القائمة على مستوى المقاطعات الذي اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٥	عقد ٦ حلقات عمل مشتركة ومتخصصة (٥ في المناطق و ١ في منروفيا) لتدريب موظفي إدارة الخدمات الجنائية وقسم حماية المرأة والطفل في الشرطة الوطنية الليبيرية أثناء الخدمة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
لم يتم وضع استراتيجية لتبادل المعلومات الإحصائية بسبب عدم اتباع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الوكيل العام سليما لحفظ السجلات. وثمة مشاورات جارية مع أصحاب المصلحة على مستوى القيادة لتعزيز إدارة المعلومات في قطاعي العدالة والأمن. وستوضع الاستراتيجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل	وضع استراتيجية لتبادل المعلومات الإحصائية بين الشرطة الوطنية الليبرية والوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني في وزارة العدل بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الوكيل العام
دورة عُقدت لتوجيه المدعين العامين بشأن استراتيجيات إدارة القضايا والمهنية القانونية. وترجع الزيادة في عدد الدورات إلى ازدياد الحاجة إلى التوجيه نتيجة لنشر ٣ مدعين عامين في المركزين الإقليميين للعدالة والأمن في هاربر وزويدرو	عقد ٧٢ دورة لتوجيه المدعين العامين بشأن استراتيجيات إدارة القضايا والمهنية القانونية
تم عقد ١٢ دورة لتدريب وتوجيه موظفي الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني بشأن إدارة القضايا والادعاء العام، بما في ذلك بخصوص إجراءات التحقيقات والمحاکمات	عقد ١٢ دورة لتدريب وتوجيه موظفي الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني بشأن إدارة القضايا والادعاء العام
عُقدت ٧ دورات توجيه لإدارة النيابة في وزارة العدل و ٥ دورات لمكتب المحامين العامين في الجهاز القضائي بشأن التقدم المحرز في القضايا التي تنطوي على الاحتجاز المطول قبل المحاكمة وبشأن إدارتها. أمّا دورات التوجيه الخاصة بشعبة شؤون الجرائم بالشرطة الوطنية الليبرية بشأن التحقيق وجمع الأدلة وتسلسل العهدة في ما يخص الأدلة، فلم تعقد بسبب المعوقات المرتبطة بميزانية الجهاز	عقد ١٢ دورة توجيه لإدارة النيابة في وزارة العدل ومكتب المحامين العامين في الجهاز القضائي بشأن التقدم المحرز في القضايا التي تنطوي على الاحتجاز المطول قبل المحاكمة وبشأن إدارتها، وكذلك لشعبة شؤون الجرائم بالشرطة الوطنية الليبرية بشأن التحقيق وجمع الأدلة وتسلسل العهدة في ما يخص الأدلة
عُقدت ٤ دورات لبناء القدرات بشأن الحد من معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة مع مكتب مدير شؤون المحكمة، بما في ذلك بخصوص انطباق أحكام الكفالة، ودورتان لبناء القدرات مع وزارة العدل بشأن الاتفاقات التفاوضية	عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع وزارة العدل ومكتب مدير شؤون المحكمة بشأن الحد من معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة، بطرق منها استعراض الملفات وإدارة القضايا وتحديد

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

لتخفيف العقوبات (١) واستعراض الملفات وإدارة القضايا (١)

انطباق أحكام الكفالة

يرجع انخفاض عدد الدورات التدريبية في مجال تنسيق البيانات وتحديد سبل الإبلاغ وتحليل الاتجاهات إلى عدم وجود قاعدة بيانات مركزية. ومن المتوقع إنشاء قاعدة بيانات مركزية بمجرد تأمين التمويل. وقد عُقدت دورتان تدريبيتان انصبّ تركيزهما على البيانات التي تُجمع في قاعدة بيانات تتعدها وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، في مقاطعة مونتسيرادو. ويُتوقع عقد دورات تدريبية في المقاطعات الـ ١٤ المتبقية بدعم من البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة ليبريا لمكافحة العنف الجنسي والجنساني

٢

عقد ١٥ دورة تدريب لفرق العمل المعنية بالعنف الجنسي والجنساني (واحدة في كل من المقاطعات الخمس عشرة) بشأن تنسيق البيانات وتحديد سبل الإبلاغ وتحليل الاتجاهات

تم وضع استراتيجية شاملة لمنع العنف الجنسي والجنساني بواسطة البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة ليبريا لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري. ويُتوقع استعراض الاستراتيجية خلال فترة الإبلاغ المقبلة بغية إدماج الدروس المستفادة

نعم

وضع استراتيجية شاملة لمنع العنف الجنسي والجنساني، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري

الإنجاز المتوقع ٢-٥: إحراز تقدم نحو حماية حقوق الإنسان من خلال تعزيز الامتثال لصكوك حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أُنجز. تم تحقيق أهداف خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان العشرة جميعها، بما في ذلك إعداد التقرير الوطني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل؛ وعرض التقرير على مجلس حقوق الإنسان، ثم صياغة الردود على توصيات

تعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠)

المجلس؛ وصياغة الوثيقة الأساسية الموحدة لتقديمها إلى نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان؛ وتنفيذ الأعمال التحضيرية لعرض تقرير ليبريا على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ والدفع قدما بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عقد مؤتمر وطني؛ وإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام التعليمي الوطني؛ والقيام بأنشطة الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان لدى القطاعين العام والخاص؛ والقيام بأنشطة للتوعية المجتمعية بشأن حقوق المرأة وتمكين المرأة؛ والقيام بأنشطة الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان على مستوى محاكم الصلح؛ وتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحكم؛ وتنفيذ المبادئ التوجيهية لتحسين معايير دور الأيتام

أُجزم. في سبيل الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، عرضت حكومة ليبريا تقريرها عن الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل الذي قبلت فيه ١٤٧ توصية من أصل ١٨٦؛ ووجهت دعوة مفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛ وقدمت وثيقتها الأساسية الموحدة إلى نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان؛ وعرضت تقريرها الدوري على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وأبلغت المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بترحيبها بزيارة المقرر الخاص؛ وردّت على رسالة من المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم؛ وقدمت ردّها على الاستبيان الذي أرسلته الخبيرة المستقلة المعنية بالتمتع بحقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص المصابين بالتهق؛ وعرضت على الهيئة التشريعية مشروع القانون المتعلق بالعمل الإيجابي في إطار قانون المشاركة والتمثيل العادلين؛ وأنشأت فريقا عاملا لصياغة مشروع قانون بشأن مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ وأعلنت التزامها بإصدار توجيهات، من خلال وزارة العدل، بتنفيذ الوزارات والمؤسسات

تعزيز وفاء ليبريا بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة (٢٠١٣/٢٠١٤:٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥:٨؛ ٢٠١٥/٢٠١٦:١٠)

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

الحكومية المعنية للتوصيات الواردة في التقرير المشترك بين البعثة ومفوضية حقوق الإنسان المعنون "تقييم قضايا حقوق الإنسان الناشئة عن الممارسات التقليدية في ليبريا"، والصادر في عام ٢٠١٥

قامت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بـ ٤٠ زيارة رصد. ولم يتحقق الهدف نظرا إلى أنه لم يتم القيام بأي زيارات رصد خلال الفترة ما بين تموز/يوليه وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بسبب المعوقات المرتبطة بميزانية اللجنة. وقامت اللجنة مع ذلك بإعداد ٣١ تقريرا داخليا وإصدار تقرير سنوي واحد عن أنشطتها، إلى جانب تقريرين إفراديين

أُجِز: أصدرت منظمات المجتمع المدني الوطنية تقريرين، أحدهما عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والآخر عن حقوق السجناء. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بـ ١٨ مبادرة دعوية انصبّ تركيزها على العنف الجنسي والجنساني، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحرية الدينية، والحق في الصحة

زيادة عدد زيارات الرصد ومبادرات الدعوة التي تقوم بها اللجنة الوطنية المستقلة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات (٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٥)

زيادة عدد التقارير عن حقوق الإنسان التي تعدها منظمات المجتمع المدني الوطنية ومبادرات الدعوة التي تضطلع بها (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠)

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

## النواتج المقررة

نعم عُقدت ١٩ دورة عمل وتوجيه، وذلك بواقع ١٥ دورة عمل وتوجيه عُقدت مع اللجنة التوجيهية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وضمت ممثلين رفيعي المستوى من وزارتي الخارجية والعدل واللجان التشريعية المعنية وكيانات المجتمع المدني، عن تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٥، و ٤ دورات عمل إضافية عُقدت مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية ووزارتي الداخلية والعدل بشأن التوصيات

عقد ١٥ دورة عمل وتوجيه مع هيئات تابعة للدولة والمجتمع المدني، بما فيها وزارة العدل ووزارة الخارجية، تتناول تعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٥

المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٥. وقد عُقدت الدورات الإضافية لمناقشة المجالات المحتملة لدعم الأمم المتحدة للوزارات لتنفيذ التوصيات ذات الصلة

دورات تدريبية عُقدت لجهات التنسيق الحكومية واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بشأن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، ونظمتها وزارة العدل؛ وعرض التقرير الدوري المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على اللجنة الوطنية المستقلة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والوثيقة الأساسية الموحدة المقدمة إلى نظام هيئات المعاهدات، بالتعاون مع وزارة العدل؛ وتقديم منظمات المجتمع المدني تقارير موازية إلى هيئات المعاهدات. وقد نُظمت الدورتان الإضافيتان بناء على طلب اللجنة الوطنية المستقلة

دورات تدريبية عُقدت بشأن الرصد والإبلاغ والدعوة في مجال حقوق الإنسان لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وقد عُقدت الدورة الإضافية لاستيعاب عدد من مراقبي اللجنة الوطنية المستقلة الذين تأخروا في التسجيل للمشاركة في الدورتين السابقتين. ونُظمت ثلاثة أنشطة إضافية بناء على طلب اللجنة الوطنية المستقلة، وتألفت من دورة تدريبية لتجديد المعلومات في مجال مهارات الرصد والإبلاغ والدعوة لمراقبي حقوق الإنسان المزمع نشرهم في تسع مقاطعات، ودورة عمل بشأن إعداد التقرير السنوي الوطني عن حقوق الإنسان، ومعتكف لإحاطة أعضاء اللجنة الجدد بشأن ولاية اللجنة وعملاتها

٤ عقد دورتين تدريبيتين بشأن تقديم التقارير بموجب المعاهدات لفائدة جهات التنسيق الحكومية واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني

٣ عقد دورتين تدريبيتين بشأن الرصد والإبلاغ والدعوة في مجال حقوق الإنسان لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>١٠ دورات لبناء القدرات عُقدت للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، تألفت من ٥ دورات لـ ٢٠ من مراقبي حقوق الإنسان وواحد من أعضاء اللجنة عن الرصد والتحقيق والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان؛ ودورتين لمراقبي حقوق الإنسان عن استخدام قاعدة بيانات حقوق الإنسان؛ ودورة بشأن منهجية Palava Hut لعضو معيّن حديثاً في اللجنة؛ ودورتي عمل لاثنتين من أعضاء اللجنة و ١٦ موظفاً آخرين بشأن معالجة الممارسات التقليدية الضارة. ويعزى انخفاض عدد الدورات إلى المعوقات المرتبطة بميزانية اللجنة</p>	<p>عقد ١٢ دورة لبناء قدرات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بشأن دعم ولايتها، بما يشمل برنامج Palava Hut الوطني</p>
<p>نعم عُقدت مناقشات المائدة مستديرة مع أصحاب المصلحة الوطنيين قبل وبعد صدور التقرير المشترك بين البعثة ومفوضية حقوق الإنسان عن الممارسات التقليدية الضارة في عام ٢٠١٥، مما في ذلك: جلسة مع مساعد وزير الداخلية ومدير إدارة الثقافة؛ و ٤ جلسات متابعة، منها اثنتان مع وزير الداخلية</p>	<p>عقد ٥ مناقشات مائدة مستديرة مع القادة التقليديين الوطنيين والمحليين بشأن عالمية شمول حقوق الإنسان، في سياق الممارسات التقليدية وفي مجال إقامة العدالة التقليدية</p>
<p>نعم عُقدت دورات لبناء القدرات مع الشرطة الوطنية الليبرية (٣)، ومكتب المحجرة والتجنيس (٢)، والقوات المسلحة الليبرية (٣) في مجال تعزيز إدماج معايير حقوق الإنسان في سياسات وعمليات الجهات الفاعلة في مجالي العدالة والأمن، بما في ذلك فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني والإفلات من العقاب على هاتين الجريمتين</p>	<p>عقد ٨ دورات لبناء القدرات مع مؤسسات الأمن وسيادة القانون (الشرطة والسجون والنيابة العامة، والقضاء والجيش) بشأن تعزيز إدماج وتنفيذ معايير حقوق الإنسان في سياسات هذه المؤسسات وعملياتها، بما في ذلك ما يتصل منها بالجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني والإفلات من العقاب على هاتين الجريمتين</p>
<p>٥ دورات عمل وتوجيه عُقدت مع فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والإعاقة واللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة بشأن وضع استراتيجية لدعم</p>	<p>عقد ٦ دورات عمل وتوجيه مع فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والإعاقة والاتحاد الوطني المعني بالإعاقة واللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة،</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولم تُعقد دورة واحدة أخرى كان مقرراً عقدها، وذلك بسبب عدم توافر الموظفين	لتناول أنشطة الدعوة والرصد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
عُقدت ٣ دورات لبناء القدرات لأعضاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وشعبة حقوق الإنسان في وزارة العدل بشأن تنفيذ خطة التحول التي تتضمن نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، ورصدها وتقييمها، و ٣ دورات تدريبية لموظفي البرامج في مكتب بناء السلام في ليريا بشأن العناصر المتصلة بحقوق الإنسان والمصالحة في خطة التحول	عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع وزارة المالية والتخطيط الإنمائي ووزارة العدل وجهات معنية أخرى، مما فيها اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، تتناول تنفيذ خطة التحول التي تتضمن نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، ورصدها وتقييمها
دورة عمل وتوجيه عُقدت مع منظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والدعوة إلى احترامها وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والحقوق الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية (٢)؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، في مقاطعة غراند كرو (١)؛ والدورات التدريبية المقدمة في مجال حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية لأهالي المجتمعات المحلية في مقاطعة مونستيرادو (١)؛ والقضايا الجنسانية وقضايا حقوق الإنسان لأعضاء نادي حقوق الإنسان في مقاطعة غراند كرو (١)؛ والصحة العقلية وحقوق الإنسان لمتدى الشركاء في الحماية (١)؛ والحماية وحقوق الإنسان لمتدى الشركاء في الحماية (١)؛ والتحقق من صحة التقرير المتعلق بالاستجابات المجتمعية لفيروس إيبولا في ليريا، مع متدى الشركاء في الحماية وأصحاب المصلحة الوطنيين	عقد ١٥ دورة عمل وتوجيه مع منظمات المجتمع المدني بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والدعوة إلى احترامها وتواصل الشبكات المعنية بها، وكذلك قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمسائل الجنسانية

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

والدوليين (٢)؛ وتقرير إشراك المجتمعات المحلية وحوارات التمكن، مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين (١)؛ والتوجيه في مجال رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والدعوة إلى احترامها لمتسدى الشركاء في الحماية (١)؛ وحقوق الإنسان وحرية التعبير، مع الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني في مقاطعة بومي (١)؛ والتواصل الشبكي من أجل تحقيق الفعالية في رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والدعوة إلى احترامها، لفائدة الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني في مقاطعات بومي ومارغبي وريفر سيس وسينوي (٤)

عُقدت ٦ دورات توجيه وعمل بشكل فردي أو في مجموعات صغيرة من أصحاب المصلحة من مجالي الأعمال وحقوق الإنسان، بما في ذلك ممثلون من اللجنة الوطنية للاستثمار وغرفة التجارة وشبكة الأعمال وحقوق الإنسان، التي تضم وزارة العدل ومنظمات من المجتمع المدني وجهات فاعلة من قطاع الأعمال. ولم تشارك اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمكتب الوطني للامتيازات في الدورات نظراً لعدم تقبلهما لأنشطة الدعوة المتعلقة بمعايير الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد ساعدت الدورات المشار إليها أعلاه على تعزيز الدعوة إلى إدماج وتطبيق معايير الأعمال التجارية ومعايير حقوق الإنسان من خلال سياسات وعمليات المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص

نعم

عقدت ٦ دورات توجيه مع جهات فاعلة من الدولة والمجتمع المدني، بما فيها اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمكتب الوطني للامتيازات وغرفة التجارة ووزارة العدل، تناول إدماج معايير الأعمال التجارية ومعايير حقوق الإنسان في تدبير مناطق الامتياز، وكذلك في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص

### العنصر ٣: توطيد السلام ودعمه

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصبَّ تركيز الأنشطة المضطلع بها لدعم توطيد السلام على عمليات الإصلاح ذات الدور البالغ الأهمية في معالجة الأسباب الجذرية للتراعات السابقة في ليبيا. وبُذلت جهود لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على اللامركزية والحكم المحلي والإصلاح الزراعي. وفي موازاة ذلك، عملت البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة على تعزيز قدرات الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة لمنع التراعات وتخفيف حدتها وتسويتها ومعالجة المسائل المتعلقة بالكوارث الطبيعية على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣٦ - وأحرز تقدم محدود على صعيد الدفع قدماً بعملية مراجعة الدستور، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى المناقشة العامة الجارية بشأن مقترح إجراء تعديل دستوري لإعلان ليبيا دولة مسيحية. وواصلت البعثة دعم عملية المراجعة من خلال تشجيع الحوار البناء بين جميع أصحاب المصلحة. وهي قد سعت أيضاً إلى التخفيف من الخطر المحتمل لنشوب التراعات بسبب المقترحات الباعثة على الانقسام، وذلك عن طريق الدعوة إلى إجراء تعديلات معززة للوحدة. وبما أن الهيئة التشريعية لم تعلن موقفها من التعديلات الدستورية المقترحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتم الأعمال التحضيرية المتعلقة بالاستفتاء.

٣٧ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى الحكومة في إضفاء اللامركزية على وظائف وخدمات الدولة على مستوى المقاطعات، بما في ذلك عن طريق المشاريع السريعة الأثر الهادفة إلى تعزيز اللامركزية والإصلاحات المؤسسية. وقد ساعدت زيادة عدد مراكز خدمات المقاطعات على تحسين فرص حصول المواطنين المقيمين خارج العاصمة على طائفة منوّعة من الخدمات القانونية والإدارية التي كانت في السابق لا تتوافر إلا في مونروفا.

٣٨ - وكان لأنشطة البعثة في مجال رصد الإدارة المالية والتزاهة في المؤسسات والإبلاغ عن تلك الأمور دوراً بالغ الأهمية في تقييم قدرة الدولة على إدارة شؤون السلام والأمن عقب تقليص البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت البعثة المشورة إلى كل من اللجنة العامة لمراجعة الحسابات، ولجنة المشتريات والامتيازات العامة، ووزارة المالية والتخطيط الإنمائي بخصوص الإدارة المالية والأبعاد السياسية لامتيازات وإدارة الموارد الطبيعية.

٣٩ - وأحرز تقدم في تنفيذ الولاية المتصلة بالمرأة والسلام والأمن من خلال زيادة ما تقوم به البعثة من أنشطة للدعوة إلى مشاركة المرأة في عمليات الحكم وفي اعتماد قانون العنف العائلي ومشروع قانون المساواة في المشاركة والتمثيل. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، دعمت البعثة وضع استراتيجية لإشراك المرأة في العملية الانتخابية في

عام ٢٠١٧. وواصلت البعثة إسهامها في تنفيذ البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة ليبيريا لمكافحة العنف الجنسي والجنساني.

٤٠ - ودعمت البعثة تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال الاستعانة بمختلف المشاريع السريعة الأثر في دعم لجان السلام وآليات تسوية المنازعات. واستمر تفاعل البعثة مع المجتمع المدني كواحد من الأبعاد الهامة للدعم الذي تقدمه لأنشطة المصالحة الوطنية. وعلى الرغم من أنشطة الدعوة التي قامت بها البعثة، كان التقدم محدودا في المجالات الحرجة من خريطة الطريق، ومن بينها مجال الإصلاح الدستوري، بينما ظلت هناك عناصر أخرى في خريطة الطريق غير ممولّة أو ناقصة التمويل ومحرومة من الدعم السياسي الذي يلزمها.

٤١ - وفي إطار الدعم الأوسع نطاقا الذي تقدمه البعثة لأنشطة المصالحة الوطنية، قامت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز قدرة لجان السلام على تأدية مهامها المتمثلة في التعامل مع النزاعات وتسويتها والتخفيف من آثارها. بمزيد من الفعالية على مستوي المقاطعات والمناطق والمستوى المحلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم دمج عدة آليات مجتمعية لتسوية المنازعات في آلية واحدة هي لجان السلام المتكاملة على مستوى المقاطعات، وتم تزويدها بالتمويل التشغيلي من صناديق تنمية المقاطعات. وفي الوقت نفسه، أنشئت آليات بديلة لتسوية المنازعات في مناطق امتيازات إضافية.

٤٢ - وعلى ضوء ضعف النظام الوطني للاستجابة لحالات الطوارئ في ليبيريا، الذي سلّط عليه الضوء خلال أزمة فيروس إيبولا، قامت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالدعوة إلى اعتماد تشريعات وسياسات وإقامة مؤسسات للتأهب للكوارث والاستجابة لها. وعلى الرغم من أن مشروع قانون الحدّ من أخطار الكوارث قد تم إقراره من جانب الهيئة التشريعية وهو الآن في انتظار موافقة الرئيسة، فإن الوكالة لم تُنشأ بعد بسبب المعوقات المتعلقة بميزانية الحكومة.

الإنجاز المتوقع ٣-١: زيادة قدرات السلطات الوطنية لإجراء استفتاء على الدستور في عام ٢٠١٦ يكون سلميا وذا مصداقية وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٧

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
لم تصدر لجنة الانتخابات الوطنية توجيهها من أجل الإعداد للاستفتاء على الدستور، نظرا إلى أن الهيئة التشريعية لم تقر التعديلات الدستورية المقترحة أو تتداول بشأنها، ويعزى ذلك جزئيا إلى طول المناقشة العامة بشأن الاقتراح ٢٤ المثير للجدل، الذي يدعو إلى إعلان ليبريا "دولة مسيحية". وتنص المادة ٩١ (أ) من "دستور ليبريا" على وجوب التصديق على التعديلات الدستورية بأغلبية ثلثي الناخبين المسجلين في استفتاء يجرى في أجل لا يقل عن سنة واحدة من إقرار التعديلات في المجلس التشريعي	اللجنة الوطنية للانتخابات تصدر توجيهها من أجل الإعداد للاستفتاء على الدستور وإجرائه، ويشمل إجراءات الاستفتاء والمبادئ التوجيهية للناخبين، والتعليمات الصادرة لموظفي مراكز الاقتراع
لم تتم التحضيرات لإجراء استفتاء على التعديلات الدستورية للأسباب المذكورة أعلاه	تضطلع اللجنة الوطنية للانتخابات بالأعمال التحضيرية للاستفتاء وفقا لبرنامجها الزمني المنشور للاستفتاء، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لتحديث سجلات الناخبين وعرض قوائم التسجيل المؤقتة
لم تستحدث لجنة الانتخابات الوطنية نظاما محسنا للتنظيم الإداري والمالي للعمليات الانتخابية للأسباب المذكورة أعلاه	اللجنة الوطنية للانتخابات تستحدث نظاما محسنا للتنظيم الإداري والمالي للعمليات الانتخابية
لم تتم التحضيرات لإجراء استفتاء على التعديلات الدستورية للأسباب المذكورة أعلاه	الشرطة الوطنية الليبرية وغيرها من سلطات إنفاذ القوانين تعد خطة وميزانية لحفظ الأمن خلال الاستفتاء الدستوري لعام ٢٠١٦

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
٣ اجتماعات عُقدت للجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب في تموز/يوليه وآب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وضمت أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات وممثلي جميع الأحزاب السياسية المسجلة، من أجل تبادل المعلومات وتعزيز تنسيق العمليات الانتخابية.	منتديان استشاريان مشتركان بين الأحزاب للجنة الوطنية للانتخابات وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك جميع الأحزاب السياسية المسجلة، يتناولان الأعمال التحضيرية للاستفتاء والانتخابات وما يتعلق بهما من عمليات وإجراءات، يجري تيسيرهما بالتعاون

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وترجع الزيادة في عدد الاجتماعات إلى اهتمام أصحاب المصلحة بمناقشة مسائل مثيرة للقلق في الفترة السابقة للانتخابات التي ستعقد في عام ٢٠١٧	مع اللجنة الوطنية للانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لم يعد التقريران نظراً لأن عملية التدوين التي تقوم بها وزارة العدل للعمليات التشريعية والتنظيمية المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك إجراءات تقديم الشكاوى، لم تكتمل بعد بسبب تركيز الوزارة على الأولويات ذات الصلة بعملية نقل المسؤوليات الأمنية. وواصلت البعثة العمل مع الوزارة ولجنة الانتخابات الوطنية لاستكمال عملية التدوين	إعداد تقريرين عن العمليات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالانتخابات، بما في ذلك إجراءات الشكاوى
لم يتم إجراء استعراض للترتيبات الأمنية والميزانيات المتعلقة بالاستفتاء نظراً لأن أعمال التحضير للاستفتاء لم تكتمل بعد، في انتظار إجازة التعديلات الدستورية المقترحة في الهيئة التشريعية، كما هو مبين في مؤشر الإنجاز الأول في إطار الإنجاز المتوقع ٣-١ أعلاه. وأعدت البعثة تقرير الخبرة المكتسبة بشأن الانتخابات الفرعية التي أجريت في مقاطعة لوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي سيتم عرضه على الجهات المعنية من أجل إعطاء التوجيهات بشأن الأمن وترتيبات الميزانية في إطار التحضير للاستفتاء	إجراء استعراض للترتيبات الأمنية والميزانيات المتعلقة بالاستفتاء توضع نتائجه رهن إشارة اللجنة الوطنية للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لم يتم إجراء الاستعراض المشترك نظراً إلى أن الأعمال التحضيرية للاستفتاء لم تكتمل بعد، في انتظار إجازة التعديلات الدستورية المقترحة في الهيئة التشريعية	إجراء استعراض، بالتعاون مع لجنة مراجعة الدستور والهيئة التشريعية واللجنة الوطنية للانتخابات، عن القدرات المتاحة لهذه الأخيرة لإجراء الاستفتاء، في ضوء حجم التعديلات المقترحة، ومن بين الأمور التي يتناولها الاستعراض الاحتياجات من الأمن واللوجستيات وموارد الميزانية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>لا</p> <p>بالنظر إلى التأخيرات في عملية استعراض الدستور، لم يتم بعد تنظيم وإطلاق حملة للتثقيف المدني بشأن الاستفتاء. وقامت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بممارسة أنشطة الدعوة مع أصحاب المصلحة من أجل تنظيم حملة تثقيف مدني واسعة النطاق بشأن جميع العمليات الانتخابية</p>	<p>تنظيم حملة واحدة للتثقيف المدني عن الاستفتاء لفائدة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، في جميع المقاطعات الخمس عشرة، بالتعاون مع لجنة استعراض الدستور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p>
<p>لا</p> <p>لم يعقد منتدى أصحاب المصلحة الوطنيين، في ضوء التأخيرات في عملية مراجعة الدستور. بيد أن اجتماعين و جلسة عمل واحدة عقدت مع رئيس لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالشؤون الجنسانية وممثلي لجنة مجلس النواب المعنية بالشؤون الجنسانية، والتجمع التشريعي النسائي، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من أجل تعبئة دعم الهيئة التشريعية بشأن الأحكام المقترحة المتعلقة بنوع الجنس</p>	<p>عقد منتدى وطني واحد لأصحاب المصلحة يتناول ما ينبغي إدخاله على الدستور من تعديلات تراعي الجوانب الجنسانية وحقوق الإنسان، بالتعاون مع لجنة استعراض الدستور، والتجمع التشريعي النسائي، ومنظمات المجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة القطري</p>
<p>نعم</p> <p>يسرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، المؤتمر الأول في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٥، والذي اعتمدت أثناءه استراتيجية ترمي إلى زيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، مع التركيز على انتخابات عام ٢٠١٧. ونُظّم المؤتمر الثاني بشأن مشاركة المرأة في العمليات السياسية في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦ مع اللجنة الوطنية للانتخابات، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل المنظمات النسائية غير الحكومية التي تمثل المقاطعات الـ ١٥ في ليريا</p>	<p>عقد مؤتمرين عن زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات، يتم تيسيرهما بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، واللجنة الوطنية للانتخابات، والمنظمات النسائية غير الحكومية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p>

## الإنجاز المتوقع ٣-٢: إحراز تقدم في عمليات الإصلاح الهامة

### مؤشرات الإنجاز المقررة

### مؤشرات الإنجاز الفعلية

عدد توصيات اللجنة العامة لمراجعة الحسابات التي تعتمد عليها المؤسسات الحكومية (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧)

تم استعراض ٦ تقارير مراجعة حسابات واعتمادها من لجنة الهيئة التشريعية المشتركة المعنية بالحسابات والنفقات ومراجعة الحسابات في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأوصت التقارير، التي قُدمت لاحقاً إلى الرئيسة لاتخاذ مزيد من الإجراءات، بأن تعالج السلطة التنفيذية التحديات المحددة، بما في ذلك حالات سوء الممارسة في المشتريات، وسوء إدارة الموارد البشرية، وعدم فعالية آليات رصد المشاريع، وضعف الضوابط الداخلية، وعدم إجراء التسويات المصرفية بصورة وافية، ولكن الرئيسة لم تأمر باتخاذ أي إجراءات متابعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

إقرار الهيئة التشريعية لمشروع القانون المتعلق بالحد من أخطار الكوارث وإنشاء وكالة لإدارة الكوارث

اعتمدت الهيئة التشريعية قانون الحد من أخطار الكوارث في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦، وهو في انتظار موافقة الرئيسة. ولم يتم إنشاء وكالة إدارة الكوارث بسبب الافتقار إلى التمويل. وعلى الرغم من عدم وجود أي مخصصات في الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ لإنشاء الوكالة، بدأت الحكومة، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، في بذل جهود لتعبئة الموارد لدى الجهات المانحة في هذا الصدد

موافقة الهيئة التشريعية على التعديلات الدستورية

لم توافق الهيئة التشريعية على التعديلات الدستورية، على النحو المبين تحت مؤشر الإنجاز ٣-١ أعلاه. وتلقى مجلس الشيوخ ومجلس النواب، في ١٨ آب/أغسطس و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على التوالي، رسالة من الرئيسة بشأن تقرير لجنة مراجعة الدستور، فأحالها إلى لختيئهما المعنيتين لاستعراضها. ولم يكن أي من المجلسين قد قام بعد بالإعلان عن موقفه من مضمون المقترحات

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>تم إعداد تقرير تحليلي واحد لوزارة الداخلية عن قدرات الإدارات على صعيد المقاطعات على إدارة لامركزية الخدمات الحكومية المحلية والتحويلات المالية، بما في ذلك فعالية مجالس الأمن في المقاطعات والمناطق وصلاتها بوكالات الأمن الوطنية، استنادا إلى تقديرات أداء مراكز خدمات المقاطعات الأربعة المنشأة في مقاطعات بونغ وجراند باسا ومارغبي ونيمبا، ومجالس أمن المقاطعات الثمانية، ومجالس أمن النواحي الثمانية</p>	<p>إعداد تقرير تحليلي واحد لوزارة الداخلية عن قدرات الإدارات على صعيد المقاطعات على إدارة لامركزية الخدمات الحكومية المحلية والتحويلات المالية، بما في ذلك فعالية مجالس الأمن في المقاطعات/النواحي وصلاتها بوكالات الأمن الوطنية</p>
<p>تم إعداد تقرير تحليلي واحد بشأن عمليات وضع الميزانية وتخصيص الاعتمادات للقطاعات ذات الأهمية الحاسمة في عملية نقل المسؤوليات الأمنية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة، بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط الإنمائي ولجنة الحوكمة</p>	<p>إعداد تقرير تحليلي واحد، بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط الإنمائي ولجنة الحوكمة، عن عمليات وضع الميزانية وتخصيص الاعتمادات للقطاعات ذات الأهمية الحاسمة في انتقال مسؤوليات البعثة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة</p>
<p>تم إعداد تقرير عن أداء عقود الحراسة فيما يخص الامتثال لاتفاق الشراكة الطوعية وتقرير عن أداء عقود التعدين فيما يتعلق بالامتثال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، بالتعاون مع وزارة الأراضي والمعادن والطاقة ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبيريا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد تقرير عن الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية وإدارة الموارد الطبيعية وتقرير عن حوكمة الامتيازات وإسهامها في التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مبادرة الشفافية ولجنة الحوكمة ولجنة مكافحة الفساد في ليبيريا</p>	<p>إعداد 4 تقارير تحليلية، بالتعاون مع لجنة الحوكمة ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في ليبيريا، عن إعطاء العقود وتنفيذها فيما يتعلق بالامتثال لمعايير الشفافية الدولية، بما في ذلك اتفاق الشراكة الطوعية، ونظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وقانون مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في ليبيريا</p>
<p>تم إعداد تقرير واحد للرصد، بالتعاون مع اللجنة، بشأن إجراءات المتابعة التي اتخذتها الحكومة على أساس توصيات اللجنة العامة لمراجعة الحسابات</p>	<p>إعداد تقرير واحد للرصد، بالتعاون مع اللجنة العامة لمراجعة الحسابات، عن اعتماد مراجعات الحسابات وإجراءات المتابعة لعمليات مراجعة الحسابات التي أعدت في السنة المالية السابقة</p>

### الإيجاز المتوقع ٣-٣: إحراز تقدم في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي الكامل

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
لم يتم إنشاء أي مجالس تابعة لوكالة الأراضي في المقاطعات نظرا إلى عدم قيام الهيئة التشريعية بعد بإقرار مشروع قانون حقوق الأراضي الذي يشكل شرطا ضروريا لإنشاء مجالس الأراضي	إنشاء مجالس الأراضي التابعة لوكالة الأراضي في المقاطعات من أجل تنظيم الأراضي وإدارتها (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤)
أُجيز: هناك ٨ امتيازات في قطاعي الزراعة (٤) والحراجه (٤) تستفيد من آليات فعالة للتخفيف من حدة النزاعات، وذلك على إثر إنشاء ثلاث آليات في إطار الامتيازات الزراعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير	زيادة في عدد الامتيازات المتعلقة بالزراعة والتعدين والحراجه التي تستفيد من آليات فعالة للتخفيف من حدة النزاعات (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨)
تقوم ١٣ لجنة سلام، ٣٠ في المائة من المشاركين فيها من النساء، بعملها وتشارك في الوساطة على مستوى المقاطعات. ويعود سبب تأخر إنشاء لجنتي السلام في مقاطعتي غراند كرو وسينوي إلى تغيير قيادة مكتب بناء السلام في ليريا، وهو الأمر الذي أثر على تنفيذ المشاريع ذات الصلة. ومن المقرر إنشاء لجنتي السلام في المقاطعتين المتبقيتين في الربع الثالث من عام ٢٠١٦	الزيادة في عدد لجان السلام التي تقوم بعملها وتشارك في الوساطة (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
تم إعداد ٣ ورقات تحليلية، بالتعاون مع وزارة الداخلية، والمكتب الوطني للامتيازات، ولجنة الأراضي وفريق الأمم المتحدة القطري، عن الامتيازات وإشراك المواطنين، وآليات التخفيف داخل مناطق الامتيازات، وأثر النزاعات المرتبطة بالامتيازات على المجتمعات المحلية	إعداد ٣ ورقات تحليلية عن برامج الامتيازات المحددة الأهداف، بما في ذلك إدارة النزاعات المجتمعية وأثرها على المجتمعات المحلية المتضررة، بالتعاون مع وزارة الداخلية، والمكتب الوطني للامتيازات، ولجنة الأراضي، وفريق الأمم المتحدة القطري
تم إنجاز دراستين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦، عن أداء لجان السلام في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك جهود الإنذار المبكر التي تبذلها مجالس أمن المقاطعات، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووكالة	إنجاز دراستين من دراسات التقييم عن أداء لجان السلام ومجالس أمن المقاطعات في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك الإنذار المبكر، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووكالة الأمن الوطني، ووزارة الشؤون

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
الأمن الوطني، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، ومكتب ليبريا لبناء السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري	الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، ومكتب ليبريا لبناء السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري
تم إعداد ورقة استشارية عن التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية للعمل الوطني لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، ولجنة الأراضي، وورقة تحليلية عن الدور الحالي والمحتمل للمرأة في عملية المصالحة الوطنية مع التركيز بصفة خاصة على التماسك الاجتماعي، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، ولجنة الأراضي وفريق الأمم المتحدة القطري	إعداد ورقة استشارية عن التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية للعمل الوطني لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة، وورقة تحليلية عن الدور الحالي والمحتمل للمرأة في عملية المصالحة الوطنية مع التركيز بصفة خاصة على التماسك الاجتماعي، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، ولجنة الأراضي، وفريق الأمم المتحدة القطري
تم إعداد ورقة عن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بالتعاون مع مكتب بناء السلام في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري	إعداد ورقة واحدة عن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بالتعاون مع مكتب بناء السلام في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري
تم إعداد تقرير واحد، بالتعاون مع لجنة الأراضي ووزارة العدل، عن تنفيذ وتطبيق السبل البديلة لحل المنازعات، بما في ذلك في المناطق الحدودية. وتناول التقرير دور مراكز تنسيق شؤون الأراضي في حل المنازعات على الأراضي وحدد الإنجازات والتحديات	إعداد تقرير واحد، بالتعاون مع لجنة الأراضي ووزارة العدل، عن تنفيذ وتطبيق السبل البديلة لحل المنازعات، بما في ذلك في المناطق الحدودية
لم تتم أي مشاورات مع أصحاب المصلحة لإقرار خطط الحد من مخاطر الكوارث وإدارة المخاطر. بيد أن مبادرة التأهب للكوارث في غرب أفريقيا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أجرت دورات تدريبية لـ ١٥ من لجان إدارة الكوارث في المقاطعات بشأن التأهب	إجراء ٣ مشاورات مع أصحاب المصلحة (واحدة في كل مقاطعة) لإقرار خطط الحد من مخاطر الكوارث وإدارة المخاطر، بالتعاون مع وزارة الداخلية والوكالة الوطنية لإدارة الكوارث وفريق الأمم المتحدة القطري

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

للكوارث والتصدي لها والإنعاش المبكر، من أجل النهوض بوضع خطط لإدارة الكوارث

من بين ٨١ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر، هناك ٥٧ مشروعاً أُنجزت، ومشروعان لم يُنجزا بسبب القيود المفروضة على الوصول والقيود الهيكلية، و ٢٢ مشروعاً قيد التنفيذ، وذلك في مجالات الشؤون القضائية والأمن والهيكل الأساسية الإدارية، وبناء القدرات والمهارات، وتقديم الخدمات الأساسية والأنشطة المدرة للدخل المراعية للاعتبارات الجنسانية. ويعود سبب زيادة عدد المشاريع إلى انخفاض متوسط تكلفة المشاريع عما كان متوقفاً في البداية

٨١

٦٠ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر ذات الصلة بسيادة القانون والحوكمة والمصالحة وحقوق الإنسان، مع التركيز على بناء القدرات والمهارات، وتطوير الهياكل الأساسية، وتوفير الخدمات الأساسية، والمبادرات المدرة للدخل المراعية للاعتبارات الجنسانية ذات الأثر على المستوى المحلي

#### العنصر ٤ : الدعم

٤٣ - على النحو المبين في الإطار أدناه، قُدمت الخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية الضرورية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى قوام متوسطه ١٣٤ ٤ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٢٩٧ ١ موظفاً مدنياً. وقد نجح عنصر دعم البعثة في تيسير خفض التدريب للعنصر العسكري وإعادة تمركز أفراد الوحدات العسكرية. وفي إطار خفض الجاري لقوام كل من الأفراد العسكريين والمدنيين، أغلقت البعثة مواقع وقطاعات تابعة لها، مما حقق الامتثال للمعايير البيئية. وبالتنسيق مع حكومة ليبيريا، واصلت البعثة برنامجها الخاص بصيانة طرق الإمدادات الرئيسية لضمان عدم انقطاع الوصول إلى مواقع البعثة.

٤٤ - وجرت أعمال الصيانة لأسطول البعثة من الطائرات والمركبات وللبنى التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولغير ذلك من الأصول في جميع أنحاء منطقة البعثة. واحتُفظ بالبنى التحتية المادية للبعثة وأماكن عملها في حالة جيدة، مع التركيز على الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وقُدمت خدمات طيران البعثة داخل وخارج منطقة البعثة، وتمت إدارة الرحلات الجوية واستخدام الطائرات على النحو الأمثل، مما أدى إلى تخفيض النفقات نظراً لانخفاض عدد ساعات الطيران المنفذة، واستخدمت كميات أقل من الوقود.

٤٥ - واحتفظت البعثة بخدمة كفاءة للبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع الارتقاء إلى معايير أكثر حداثة حسب الاقتضاء. وشملت الخدمات الأخرى توفير الخدمات الطبية لجميع أفراد البعثة في جميع أنحاء منطقة البعثة، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ داخل منطقة البعثة وخارجها، ونقل الركاب والبضائع عن طريق البر والبحر والجو، وتوفير مرافق للكشف عن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وإسداء المشورة بشأنه، وإذكاء الوعي وتوفير التدريب فيما يتعلق بالسلوك والانضباط.

#### الإنتاج المتوقع ٤-١: زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
انخفاض بنسبة ٧ في المائة لحالات السرقة والاختلاس التي يبلغ عنها (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٧٠ حالة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٥٠ حالة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٤٠ حالة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٣٠ حالة)	أبلغ عمّا مجموعه ٦٦ حالة سرقة. ويرجع تحقيق الانخفاض بنسبة ٤٩,٣ في المائة إلى تحسين تدابير مراقبة الدخول وإتمام التحقيقات بشأن حالات السرقة المبلغ عنها في الوقت المناسب
مواصلة تنفيذ برامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، مع زيادة تنويع البرامج، ومنح شهادات للموظفين بالأعداد التالية: (٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٤ موظفاً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥٠ موظفاً؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥٠ موظفاً)	تواصل تنفيذ برامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، ولا سيما في مواجهة التقلص الهائل لعدد أفراد البعثة. وبدلاً من منح شهادات لما مجموعه ١٥٠ موظفاً على النحو المقرر، سعت البعثة إلى منحها لـ ٢٢٩ موظفاً وطنياً يقدمون الدعم التقني، حيث غطيت ١٨ مجالاً مختلفاً من مجالات المهارات في مرحلتين. وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى، ومنحت شهادات لما مجموعه ١٠٥ موظفين وطنيين
إدراج التدريب على حماية المدنيين فيما نسبته ١٠٠ في المائة من برامج التدريب التوجيهي وتوفير ما لا يقل عن ١٢ حلقة عمل عن حماية المدنيين، تستهدف حداً أدنى قدره ٢٥٠ من موظفي البعثة	تم إدماج التدريب على حماية المدنيين إدماجاً كاملاً في التدريب التوجيهي للوفدين الجدد. وعُقدت أربع دورات إضافية قائمة بذاتها، استفاد منها ١٠٩ من موظفي البعثة
تعزيز رصد ومتابعة الامتثال لجميع الدورات التدريبية الإلزامية التي أعتها البعثة/الأمم المتحدة من خلال إنشاء قاعدة للبيانات	أُنجز. وضع المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات قاعدة بيانات لرصد وتتبع إنجاز الموظفين للدورات الإلزامية جُمعت بياناتها على أساس نتائج استبيان أرسل إلى جميع الموظفين، حيث طلبت منهم أدلة على الإنجاز
المحافظة على التخفيض التدريجي في عدد حوادث المرور التي تزيد تكاليف التصليح فيها عن	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ عن ٩ حوادث زادت تكاليف التصليح فيها عن ٥٠٠ دولار

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

٥٠٠ دولار (٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠: حادثة؛ ٢٠١٤/  
٢٠١٥: ٣٥ حادثة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠ حادثة)

نفذت دائرة تكنولوجيا المعلومات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية بنجاح نظام الأمن الشبكي "Check Point" وضوابطه، وهو النظام الذي يمثل المعيار المطبق في الأمم المتحدة للحوادث الواقية الحاسوبية وخاصيات الوصول عن بعد (عن طريق وصلات الشبكات الخاصة الافتراضية) والتحقق من هوية المستخدمين، وذلك لمراقبة ورصد وكشف الأحداث والحوادث والاختراقات الأمنية، ويستطيع نظام "Check Point" تمييز وتصنيف أنشطة البرمجيات الخبيثة، مثل الفيروسات و "البوتات" وحالات الدخول إلى الموقع باستخدام البرمجيات الخبيثة؛ ورفعت مستوى ضوابط ويندوز للتحكم في المجالات الإلكترونية إلى خادوم ويندوز من طراز 2012R2، واستعاضت عن نظام سيسكو لمراقبة الدخول الآمن من الإصدار 5.2 بأجهزة افتراضية تستخدم الإصدار 5.8؛ وركبت أجهزة تلفزيون ذكية من حجم ٥٠ بوصة تستخدم تكنولوجيا Android TV التي تتيح الوصول المباشر إلى شبكة الإنترنت في مكتب خدمات مركز الحلول الرقمية التابع للدائرة من أجل متابعة حالة الشبكة في الزمن الحقيقي باستخدام أداة الرصد Cacti؛ وركبت نظام مراقبة المنشآت Avtech Room Alert، وكاميرات Axis مع أجهزة استشعار الحركة لرصد البيئة المحيطة بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المركبة في غرف معدات الدائرة ورصد حالتها وعملياتها

زيادة الرصد الشبكي للأمن وتحديد فترات تعطل مختلف أنواع المعدات في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

## النواتج المقررة

## تحسين الخدمة

<p>قامت البعثة بتركيب خادومين جديدين سعة كل منهما ٢٤ تيرا بايت. وفي ١ أيار/ مايو ٢٠١٦، عززت القدرة التخزينية لتستوعب مدة شهر من المواد المسجلة. وإضافة إلى ذلك، تم تركيب ١٢ جهاز كاميرا تلفزيونية ذات دوائر مغلقة في مقر البعثة وفي قاعدة لوجستية وفي مطار محلي</p>	نعم	<p>تركيب ٦ أجهزة كاميرا تلفزيونية ذات دوائر مغلقة في مبانٍ مختلفة تابعة للبعثة، و ١٠ وحدات إضافية من معدات تخزين البيانات لتعزيز الأمن بغية الحد من عمليات اختلاس وسرقة أصول الأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة</p>
<p>أدخلت البعثة خمسة مجالات من مجالات المعرفة على برنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، وهي إنشاء المشاريع التجارية الزراعية، وإدارة سلسلة الإمداد، وإدارة النقل واللوجستيات، والرصد والتقييم، وكرّرت التدريب المتعلق بإدارة سلسلة الإمداد بناء على طلب خاص. وتم تدريب ما مجموعه ١١٧ موظفا وطنيا ومنحهم شهادات</p>	نعم	<p>إدخال ٥ مجالات جديدة من مجالات المعرفة في أنشطة بناء قدرات الموظفين الوطنيين، بما في ذلك: دراسات بناء السلام والتنمية؛ وإدارة المشاريع ورصدها وتقييمها؛ وإنشاء مشروع تجاري زراعي؛ وإدارة الموارد المائية؛ وإدارة سلسلة إمدادات تستهدف ١٥٠ موظفا</p>
<p>خضع جميع موظفي البعثة الجدد لتدريب على حماية المدنيين أثناء دورات التدريب التوجيهي التي شاركوا فيها</p>	نعم	<p>تدريب ١٠٠ في المائة من الأفراد الجدد في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على إجراءات الحماية للمدنيين</p>
<p>يقوم المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات برصد وتتبع الحالة على صعيد إنجاز أفراد البعثة للبرامج الإلزامية في مجال أساسيات الأمن في الميدان (٧٧٤ فردا من أصل ٩٢٧)؛ والدورة التدريبية المتقدمة بشأن الأمن في الميدان (٧١٥ فردا من أصل ٩٢٧)؛ والأخلاقيات والزاهة في الأمم المتحدة (٧٦٤ فردا من أصل ٩٢٧)؛ ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسين (٤٤٢ فردا من أصل ٩٢٧)؛ ومنع المضايقة، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة في</p>	نعم	<p>تدريب ١٠٠ في المائة من الموظفين المستهدفين بأي تدريب إلزامي</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
مكان العمل (٧٢٠ فرداً من أصل ٩٢٧)؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل (٧٢٩ فرداً من أصل ٩٢٧)؛ والتنوعية بأمن المعلومات (٥٨٩ فرداً من أصل ٩٢٧)؛ ومسؤوليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان (٤٦١ فرداً من أصل ٩٢٧)؛ والخدمة الذاتية للموظفين والخدمة الذاتية للمديرين في نظام أوموجا (٥٤٨ فرداً من أصل ٩٢٧)؛ والتدريب التوجيهي الخاص بالبعثة تحديداً (٨٩٨ فرداً من أصل ٩٢٧)	تدريب ١٠٠ في المائة من الموظفين الجدد ومنحهم رخص الأمم المتحدة لقيادة المركبات على "جميع أنواع المسالك" لتحسين مهارات القيادة
خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تدريب ١٠٠ في المائة من الموظفين الجدد (٢٧٧ فرداً) على تقنيات "قيادة المركبات على جميع أنواع المسالك"	نعم
تم تنفيذ نظام "نقاط التفتيش" (Check Point) لرصد وإدارة أمن الشبكات؛ وتم تركيب كاميرات مراقبة من طراز "Axis" مزوّدة بأجهزة استشعار الحركة ونظام Avtech Room Alert لرصد المرافق من أجل رصد دخول غرف معدات دائرة تكنولوجيا المعلومات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية ورصد الحالة التشغيلية للمعدات في الوقت الحقيقي	توفير أدوات بصرية لإدارة المناسبات بهدف رصد حالة الشبكات والحوادث الأمنية في الوقت الحقيقي
نعم	نعم
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون</b>	
تم تمركز قوام متوسطه ٩١٨ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ٩٠ من المراقبين العسكريين و ٢٩٧ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٨٢٩ من أفراد الشرطة المشكّلة وتناوبهم وإعادتهم إلى أوطانهم	تمركز قوام متوسطه ٦٧٨ ٤ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ١٣٣ من المراقبين العسكريين و ٤٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٥ ١ من أفراد الشرطة المشكّلة وتناوبهم وإعادتهم إلى أوطانهم
نعم	نعم

تم تسليم ٣,٨٢٩,٢ طناً من حصص الإعاشة إلى الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة المنتشرة في البعثة. ويعزى الانخفاض في النتائج الفعلية إلى الخفض التدريجي لقوام البعثة وإلى مكاسب الكفاءة التي تحققت في طلبات حصص الإعاشة، نتيجة تنفيذ أداة الإدارة الإلكترونية لحصص الإعاشة

تخزين وتوريد ٥,٠٣١,٤ طناً من حصص الإعاشة

بدأ فريق السلوك والانضباط التابع للبعثة، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، حملة وطنية بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقامت الحملة بتسمية "دعاة مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين" في ثمان مقاطعات في محاولة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد المجتمعي. ويضطلع الدعاة بأدوار رائدة في الاستجابة للادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين على مستوى المقاطعات. وتم تدريب ما مجموعه ٢٣٧ من الدعاة لتلقي الشكاوى وتقديم المساعدة إلى مقدمي الشكاوى الذين وقعوا ضحايا للاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال آلية الإحالة المنشأة

نعم

تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع الاستغلال والإساءة الجنسيين، لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية وتلقي الشكايات ورصد التحريات وطلبات اتخاذ الإجراءات التأديبية

ودرّب الفريق ٣٥٨ فرداً من أفراد البعثة كجزء من التدريب التوجيهي وأقام دورة تدريبية لتحديد المعلومات لـ ٧٣٠ فرداً من أفراد البعثة

وفي إطار التدابير الوقائية، أجرى الفريق خمس عمليات تقييم للمخاطر وقيّم ١٠ أماكن ترفيه، مما أدى إلى إصدار توجيه مستكمل في هذا الصدد في نيسان/أبريل ٢٠١٦

وتمت معالجة جميع الادعاءات بشأن سوء السلوك ومتابعتها وفقاً للإجراءات المنطبقة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
تمت إدارة شؤون عدد من الموظفين يصل إلى ١ ١٢٦ موظفا مدنيا	إدارة شؤون ما يصل إلى ١ ٤٥٥ موظفا مدنيا، من بينهم ٣٩٨ من الموظفين الدوليين، و ٨٥٣ موظفا وطنيا و ٢٠٤ من متطوعي الأمم المتحدة
تضمنت التعميمات معلومات بشأن التغييرات في السياسات، والقواعد والأنظمة، وإدارة التغيير؛ ورسائل تذكير دورية بشأن إدارة الأداء والتطوير والامتثال. وجرى بصورة مستمرة تعميم استراتيجيات الاتصالات لعملية الاستعراض المقارن المتصلة بإلغاء أكثر من ٤٠٠ وظيفة	بث تعميمات فصلية تستهدف المكاتب الميدانية بشأن سياسات الموارد البشرية تلخص النقاط الرئيسية للسياسات ذات الصلة وتتضمن الأسئلة والأجوبة التي تتردد كثيرا
<b>المرافق والهياكل الأساسية</b>	
تم التحقق المادي من ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة	التحقق المادي من ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة
أجريت صيانة لجميع المواقع البالغ عددها ٧٣ موقعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير	صيانة وإصلاح ٥٣ موقعا من مواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، و ٧ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ١٣ مكانا لعمل الموظفين المدنيين، أي ما مجموعه ٧٣ موقعا
تم توفير خدمات الصرف الصحي لجميع مباني البعثة، بما في ذلك خدمات تصريف المياه وجمع النفايات والتخلص منها. وتم تشغيل وصيانة ٢٩ محطة تنقية مياه مملوكة للأمم المتحدة في ٢٢ موقعا. وتم خفض عدد المحطات والمواقع بسبب إغلاق المواقع تمشيا مع خطة الخفض التدريجي	توفير خدمات الصرف الصحي لجميع مباني بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بما في ذلك خدمات تصريف المياه وجمع النفايات والتخلص منها، وتشغيل وصيانة ٣٥ من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ٢٨ موقعا
تم تشغيل وصيانة ١٦٦ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة الموضوعه قيد الاستخدام في جميع مواقع البعثة وغير المربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وغير المدعومة بمولدات	تشغيل وصيانة ٢١٨ مولدا كهربائيا من المولدات المملوكة للأمم المتحدة والموضوعه قيد الاستخدام في كافة مواقع البعثة في ليبيريا، وغير المربوطة بالشبكة الكهربائية العامة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
وغير المدعومة بمولدات كهربائية مملوكة للوحدات	كهربائية مملوكة للوحدات. وتم خفض عدد المولدات بسبب إغلاق المواقع تمشياً مع خطة الخفض التدريجي
إمداد ١١,٤ مليون لتر من الديزل لتشغيل ما متوسطه ٢١٨ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة و ٢٦٦ من تلك المملوكة للوحدات	تم توفير ١٠,١ ملايين لتر من الديزل والبتزين للمولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة والمولدات الكهربائية المملوكة للوحدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعود الانخفاض الطفيف في استهلاك وقود المولدات الكهربائية إلى إغلاق المعسكرات وخفض عدد القوات. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان لدى البعثة ١٨٨ مولداً كهربائياً مملوكاً للأمم المتحدة و ١٤١ مولداً كهربائياً مملوكاً للوحدات موضوعة قيد الاستخدام
صيانة وتجديد ٨٦٤ كيلومتراً من الطرق (طرق الإمداد)	نعم أجريت صيانة لـ ٨٦٤ كيلومتراً من الطرق خلال الفترة المشمولة بالتقرير
صيانة وتصليح ٦ مطارات و ٧ مرافق مطارات و ٢٢ مهبطاً لطائرات الهليكوبتر	نعم أجريت صيانة لـ ٦ مطارات، و ٧ مرافق مطارات، و ٢٢ مهبطاً لطائرات الهليكوبتر
تشغيل وصيانة ١٥ محطة لمعالجة مياه الصرف مملوكة للأمم المتحدة	نعم تم تشغيل وصيانة ١٥ محطة لمعالجة مياه الصرف مملوكة للأمم المتحدة
إغلاق وتنظيف ما بين ٩ و ١٤ من المعسكرات المغلقة لأغراض الامتثال للمعايير البيئية (شريطة استئناف الانسحاب التدريجي)	نعم نظراً إلى تسارع وتيرة الخفض التدريجي، أُغلق ٣٣ معسكراً بدلاً من إغلاق ٩ إلى ١٤ معسكراً كما كان مقرراً. وجاءت نتائج الامتثال البيئي لجميع المعسكرات التي تم إغلاقها مرضية.
تنظيم ٦ دورات للتوعية وجلسات إحاطة عن إجراءات الطوارئ البيئية وعمليات التنظيف لوحدات الشرطة والعاملين في المجال الهندسي المشاركين في عملية التنظيف البيئي والتخلص من النفايات	نعم نُظمت ٢٤ دورة تدريبية عن إجراءات الطوارئ البيئية. ويزى ارتفاع عدد الدورات إلى زيادة عدد أنشطة التنظيف اللازمة لإغلاق المعسكرات

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
أجريت ٢٦ عملية تفتيش. ويعزى ارتفاع إجمالي عدد عمليات التفتيش إلى زيادة عدد أنشطة التنظيف اللازمة لإغلاق المعسكرات	إجراء ١٢ عملية تفتيش وتقييم بيئي في الموقع لضمان السلامة من المخاطر والأخطار البيئية في جميع مواقع/أماكن البعثة
تم الاضطلاع بأعمال تحقق وتفتيش لما نسبته ١٠٠ في المائة من المعدات الرئيسية (ما متوسطه ٢٧٢٦ صنفاً تقريباً) و ٢٢ فئة من فئات الاكتفاء الذاتي خلال عمليات التفتيش المنتظمة للمعدات المملوكة للوحدات. ويعزى الفرق إلى إعادة ١٣ وحدة عسكرية ووحدة شرطة إلى الوطن خلال الفترة المشمولة بالتقرير	الاضطلاع كل ثلاثة أشهر بأعمال تحقق ورصد لما نسبته ١٠٠ في المائة من المعدات الرئيسية (نحو ٣٢٢٦ صنفاً) و ٢٢ فئة من فئات الاكتفاء الذاتي التابعة لـ ١٥ وحدة من الشرطة المشكّلة و ٨ وحدات من الشرطة
أجريت ١٧٧ عملية تفتيش دورية و ٣٣ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للعمليات و ١٣ عملية تفتيش عند الإعادة إلى الوطن. ويعزى الفرق إلى إعادة ١٣ وحدة عسكرية ووحدة شرطة إلى الوطن خلال الفترة المشمولة بالتقرير	إجراء ٢٣٠ عملية تفتيش دورية و ٤٦ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للعمليات
قُدّم ١٨٠ تقريراً عن التحقق إلى المقر، وهو ما يشمل ١٦٤٤ من أيام العمل المخصصة للتفتيش (٩٩٢ يوم عمل للموظفين الدوليين المدنيين و ٦٥٢ يوم عمل لضباط الأركان العسكريين). ويعزى الفرق إلى إعادة ١٣ وحدة عسكرية ووحدة شرطة إلى الوطن خلال الفترة المشمولة بالتقرير	تقديم ١٨٤ تقريراً عن التحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى المقر لتيسير عملية السداد للحكومات المساهمة، تشمل ١٨١٦ يوماً من أيام العمل في مجال التفتيش (٢٨٨ ١ من أيام عمل الموظفين المدنيين و ٥٢٨ من أيام عمل ضباط الأركان)
تم إعداد ٤ رسائل فصلية لإعطاء لمحة عامة عن عمليات التقييم التي تُجرى على نطاق البعثة للقدرات المتاحة من المعدات المملوكة للوحدات ولأداء هذه المعدات للوحدات من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ ومن تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ ومن كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٦؛ ومن نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦؛	إعداد ٤ رسائل فصلية عن عمليات التقييم التي تُجرى على نطاق البعثة للقدرات المتاحة من المعدات المملوكة للوحدات ولأداء هذه المعدات

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة																				
عقد اجتماعان واجتماعان إلكترونيان لمجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم	نعم عقد اجتماعين لمجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم																				
<b>النقل البري</b>																					
خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت صيانة لـ ٨٦٨ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة بناء على ٦١٢ ٥ أمر عمل؛ بيد أنه جرى شطب ١٥٨ مركبة في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٦، مما خفض أسطول المركبات إلى ٧١٠ مركبات	نعم تشغيل وصيانة ٨٥٧ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة ومعدات المركبات، في ٩ ورش في ٨ مواقع و ٥ ورش خارجية يُعهد إليها بأعمال التصليح والصيانة وورشة منها لتصليح هياكل المركبات																				
<table border="1"> <thead> <tr> <th>الورشة</th> <th>عدد أوامر العمل</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>مونروفيا (خدمة ثقيلة)</td> <td>٥١٠</td> </tr> <tr> <td>مونروفيا (خدمة خفيفة)</td> <td>٢ ٦٨٢</td> </tr> <tr> <td>توبمانبرغ (حتى نيسان/أبريل ٢٠١٦)</td> <td>٢١٥</td> </tr> <tr> <td>فوينجاما</td> <td>٤٤٥</td> </tr> <tr> <td>بوكانان (حتى نيسان/أبريل ٢٠١٦)</td> <td>١٨٣</td> </tr> <tr> <td>غبارنغا</td> <td>٥٩٩</td> </tr> <tr> <td>غرينفيل</td> <td>٣٧٨</td> </tr> <tr> <td>هاربر</td> <td>٣٥٤</td> </tr> <tr> <td>زويدرو</td> <td>٢٤٦</td> </tr> </tbody> </table>		الورشة	عدد أوامر العمل	مونروفيا (خدمة ثقيلة)	٥١٠	مونروفيا (خدمة خفيفة)	٢ ٦٨٢	توبمانبرغ (حتى نيسان/أبريل ٢٠١٦)	٢١٥	فوينجاما	٤٤٥	بوكانان (حتى نيسان/أبريل ٢٠١٦)	١٨٣	غبارنغا	٥٩٩	غرينفيل	٣٧٨	هاربر	٣٥٤	زويدرو	٢٤٦
الورشة	عدد أوامر العمل																				
مونروفيا (خدمة ثقيلة)	٥١٠																				
مونروفيا (خدمة خفيفة)	٢ ٦٨٢																				
توبمانبرغ (حتى نيسان/أبريل ٢٠١٦)	٢١٥																				
فوينجاما	٤٤٥																				
بوكانان (حتى نيسان/أبريل ٢٠١٦)	١٨٣																				
غبارنغا	٥٩٩																				
غرينفيل	٣٧٨																				
هاربر	٣٥٤																				
زويدرو	٢٤٦																				
تم توفير ٣ ملايين لتر من الديزل والبتزين للمركبات المملوكة للأمم المتحدة والمملوكة للوحدات لأغراض النقل البري خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى الانخفاض الذي بلغ قدره مليون لتر بشكل رئيسي إلى انخفاض العدد الإجمالي للمركبات كجزء من التخفيض التدريجي لقوام البعثة. وبلغ العدد الإجمالي للمركبات في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦ ٦٧٠ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ٥٨٠ مركبة مملوكة للوحدات	نعم إمداد ٧٢٢ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١ ١٧٠ مركبة مملوكة للوحدات (باستثناء المقطورات وملحقات المركبات). بما قدره ٤,١ ملايين لتر من الديزل والبتزين لأغراض النقل البري																				

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تشغيل خدمة مكوكية على مدار ٧ أيام في الأسبوع لنقل ما متوسطه ١٠٠٠ فرد من أفراد الأمم المتحدة في اليوم من أماكن إقامتهم إلى أماكن عملهم	نعم تم توفير خدمات النقل المكوكي يوميا على جميع الطرق في الصباح والمساء، من قاعدة اللوجستيات والمقر إلى ٢٠ وجهة في جميع أنحاء مونرويفيا. واستفاد من خدمات النقل المكوكي ١١ ٥٢٢ موظفا دوليا؛ و ١٠٩ ٢٤٥ موظفا وطنيا؛ و ٦ ١٩٧ فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية (عمليات تناوب)؛ فضلا عن ٢٥١ فردا منتدبين في مهام خاصة؛ و ٢٠٣ أفراد منتدبين للعمل مع كبار الشخصيات. وتم توفير خدمات النقل المكوكي إلى الرحلات الجوية التجارية وغيرها لـ ٤ ٥٨٣ فردا من خلال ١٣ خط مكوكي للرحلات الجوية المحلية و ٤٨ خط مكوكي لبعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا

### النقل الجوي

تشغيل وصيانة طائرتين من ذوات الأجنحة الثابتة و ١١ طائرة مروحية، بما في ذلك ٣ طائرات هليكوبتر عسكرية هجومية من طراز Mi-24 مشتركة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	نعم تم تشغيل وصيانة طائرتين ثابتتي الجناحين (واحدة من طراز DHC-7 والأخرى من طراز BE-1900) و ١١ طائرة مروحية؛ وطائرتين تجاريتين و ٦ طائرات هليكوبتر عسكرية من طراز Mi-8؛ و ٣ طائرات هليكوبتر هجومية عسكرية من طراز Mi-24 مقرها في مان، كوت ديفوار، في إطار ترتيب لتقاسم التكاليف بين البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بنسبة ١٥ في المائة إلى ٨٥ في المائة
توفير ٣,٤ ملايين لتر من وقود الطائرات لطائرات دعم العمليات الجوية (طائرتان من ذوات الأجنحة الثابتة و ١١ من ذوات الأجنحة المروحية)	نعم تم توفير ٢,٦ مليون لتر من وقود الطائرات لطائرات دعم العمليات الجوية، وهي كمية أقل بقليل (بفارق ٠,٨ مليون لتر) من كمية ٣,٤ ملايين لتر التي كانت متوقعة، وذلك بسبب انخفاض في ساعات الطيران وبسبب انخفاض التدريجي لقوام البعثة. وبلغ العدد الإجمالي للطائرات في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
طائرتين ثابتتي الجناحين و ١١ طائرة مروحية ٣٨١٤,٥٧ ساعة طيران (منها ١٠١٩,٥٦ ساعة نفذتها طائرتان ثابتتا الجناحين و ٢٧٩٥,٠١ ساعة نفذتها ١١ طائرة مروحية)، بما في ذلك الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من عمليات الطيران	٤٥٨٣ ساعة طيران (منها ١٠١٠ ساعات تنفيذها طائرتان من ذوات الأجنحة الثابتة و ٣٥٧٣ ساعة تنفيذها ١١ طائرة من ذوات الأجنحة المروحية)، بما في ذلك الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من عمليات الطيران
تم تشغيل وصيانة سفينة واحدة	تشغيل وصيانة سفينة بحرية واحدة
تم توفير ٠,٤٦ مليون لتر من الديزل خلال الفترة المشمولة بالتقرير	الإمداد بما قدره ٠,٦٥ مليون لتر من الوقود
<b>الاتصالات</b>	
تم دعم وصيانة شبكة ساتلية مؤلفة من محور محطة أرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات	دعم وصيانة شبكة ساتلية مؤلفة من محور محطة أرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات
تم دعم وصيانة ١١ نظام فتحات طرفية صغيرة جدا و ٢٧ مقسما هاتفيا و ٧٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة. وقد خفضت الأعداد الإجمالية بسبب إغلاق المعسكرات والمكاتب الميدانية الإقليمية	دعم وصيانة ١٩ نظام فتحات طرفية صغيرة جدا و ٣٥ مقسما هاتفيا و ٧٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
دعم وصيانة ٥٠ جهازا من أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال ذات التردد العالي جدا. وقد خفضت الأعداد الإجمالية بسبب إغلاق المعسكرات والمكاتب الميدانية الإقليمية	دعم وصيانة ٧٤ جهازا من أجهزة الإرسال وأجهزة إعادة الإرسال ذات التردد العالي جدا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
دعم وصيانة محطة بث إذاعي واحدة تعمل على موجات التضمين الترددي في مرفق واحد من مرافق الإنتاج الإذاعي	نعم أجرت إذاعة البعثة صيانة لـ ١١ موقعا للبث الإذاعي في جميع أنحاء ليبريا، موسّعة نطاق التغطية ليشمل نحو ٩٠ في المائة من السكان. كما أجرت الإذاعة صيانة لأربعة استوديوهات للإنتاج والبث تقوم ببث متواصل للبرامج (٩٥ في المائة من البث على الهواء) في جميع مواقع البث
<b>تكنولوجيا المعلومات</b>	
دعم وصيانة ٢١ خادوماً و ٨٦٨ حاسوباً مكتيباً و ٨٢٩ حاسوباً محمولاً/أو كتيبياً، و ١٩١ طابعة وجهاز إرسال رقمي في جميع مواقع البعثة	نعم تم دعم وصيانة ٢١ خادوماً و ٧٩٠ حاسوباً محمولاً و ١٠٠٧ حواسيب مكتيبية و ١٩٥ طابعة شبكية/طابعة متعددة الوظائف مستخدمة في جميع مواقع البعثة. وتم صرف عدد من الحواسيب المكتيبية والحواسيب المحمولة الزائدة عن الحاجة لدعم تنفيذ دورات التدريب الإلزامية وعملية نشر نظام أوموجا في المجموعة ٥، وكانت بعض الأجهزة في طور الإعادة من المكاتب الميدانية الإقليمية إلى المخازن المركزية
دعم وصيانة ١٢ من شبكات المنطقة المحلية وشبكة واحدة واسعة لـ ٣ ٥٠٠ مستخدم في جميع مواقع البعثة (يلاحظ أنه، مع الانتقال إلى برنامج مايكروسوفت إكستشينج (Microsoft Exchange)، يتعين فتح المزيد من الحسابات، ولا سيما لأفراد الجيش والشرطة لأنهم يستخدمون حسابات غير شخصية يتعين إعادة إنشائها كلما غادر ضابط وحل محله آخر)	نعم تم دعم وصيانة ١٢ شبكة محلية وشبكة واسعة واحدة لـ ٣ ٣٢٩ مستخدماً لحسابات البريد الإلكتروني في جميع مواقع البعثة. ويعزى انخفاض عدد المستخدمين إلى انخفاض عدد الموظفين بسبب تقليص حجم البعثة وإلى حذف حسابات النطاق الحاسوبي
دعم وصيانة شبكات لاسلكية	نعم تم دعم ٢٧ موقعا لشبكات لاسلكية
دعم وصيانة الاتصال بالإنترنت عبر وصلة أرضية واحدة عابرة للحدود وكابل واحد من كابلات الألياف البصرية تحت سطح البحر	نعم تم دعم وصيانة وصلة إنترنت عن طريق كابل واحد من كابلات الألياف البصرية تحت سطح البحر
إنتاج وصيانة وتوزيع ٤ ٢٠٠ من مختلف حرائط العمليات، والخراطم المواضيعية،	نعم تم إنتاج وصيانة وتوزيع ما مجموعه ٣ ٠٥٠ خريطة مطبوعة لدعم عمليات البعثة. وجرى

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
إبقاء حجم إنتاج الخرائط المطبوعة عند الحد الأدنى لأن المستخدمين النهائيين شجّعوا، عند الاقتضاء، على استخدام الخرائط بصيغة PDF وخدمات إعداد الخرائط بواسطة شبكة الإنترنت، وحدث انخفاض في طلبات الخرائط، بسبب الخفض التدريجي لقوام البعثة	وخرائط الصور المأخوذة بالسواتل، والخرائط الرقمية، والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بذلك من أجل دعم عمليات البعثة
نُفذت ٢٢ جولة من التدريب على استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع/نظام المعلومات الجغرافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير استفاد منها ١٠٦ مراقبين عسكريين وضباط أركان	تنفيذ ٢٢ جولة من التدريب لمدة نصف يوم على استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع/نظام المعلومات الجغرافية ومن التدريب المتعلق بالمسوحات والمخصص للمراقبين العسكريين وضباط الأركان
أنجز. تم الانتهاء من جمع البيانات الجغرافية المكانية، وهو ما شمل اقتناء صور جوية للمراكز الرئيسية لنشر قوات البعثة والتحقق من البيانات الميدانية، لما نسبته ١٠٠ في المائة من منطقة عمليات البعثة. وتم تنفيذ تطبيقات الخرائط الشبكية التي تغطي جميع معسكرات البعثة ومواردها والتي يمكن الوصول إليها من خلال بوابة الشبكة الداخلية (الإنترنت) لنظام المعلومات الجغرافية للبعثة	من المتوقع أن تشمل عملية جمع البيانات الجغرافية المكانية ٣٧٠ ١١١ كيلومترا مربعا، أي ١٠٠ في المائة من منطقة عمليات البعثة. وتوفير خدمات رسم الخرائط على شبكة الإنترنت باستخدام خادوم ArcGIS لتغطية ما نسبته ١٠٠ في المائة من منطقة عمليات البعثة لتحليل التضاريس والمواقع، ووضع تصور لموارد البعثة وإدارتها
<b>الشؤون الطبية</b>	
قام ٩ ١٠٤ من المرضى بزيارة ٣ عيادات من المستوى الأول و ٦ مراكز صحية وتلقوا فيها العلاج، بما في ذلك ٢ ٩٢٩ مريضا في مقر البعثة؛ و ٢ ٥٨٧ مريضا في عيادة قاعدة اللوجستيات؛ و ٦٤٦ مريضا في العيادة الموجودة في غبارنغا؛ و ٣٨٣ مريضا في المركز الصحي الموجود في تومنانبرغ (من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦)؛ و ٤١٥ مريضا في المركز الصحي الموجود في فوينجاما؛	تشغيل وصيانة ٣ عيادات من المستوى الأول و ٦ مراكز صحية؛ و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني و ١٨ مركزاً من مراكز الطوارئ والإسعافات الأولية لفائدة جميع أفراد البعثة

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

و ٥٣١ مريضاً في المركز الصحي الموجود في زويدرو؛ و ٦٠٣ مرضى في المركز الصحي الموجود في غرينفيل (من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦)؛ و ٦٨٠ مريضاً في المركز الصحي الموجود في هاربر؛ و ٣٣٠ مريضاً في المركز الصحي الموجود في بوكانان

وقد سجلت مراكز الطوارئ والإسعافات الأولية ما مجموعه ١٣ ٤٠١ من المرضى

وزار ما مجموعه ١٨ ٩٠١ من المرضى ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، موزعة على النحو التالي: مستشفى المستوى الثاني الذي يشرف عليه أفراد مقدّمون من الصين (تموز/يوليه ٢٠١٥ - حزيران/يونيه ٢٠١٦)، ١٣٣ ٢ مريضاً؛ مستشفى المستوى الثاني المرتفع (II+) الذي يشرف عليه أفراد مقدّمون من باكستان، ٣٣٣٦ ٣ مريضاً؛ مستشفى المستوى الثاني الذي يشرف عليه أفراد مقدّمون من بنغلاديش (تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٥)، ٣١ مريضاً

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ العدد الإجمالي لعمليات الإجلاء ٩٥ عملية، منها ٧١ عملية (٥٣ لمدينين و ١٨ لأفراد عسكريين) خارج منطقة البعثة و ٢٤ عملية (١٩ لمدينين و ٥ لأفراد عسكريين) داخل منطقة البعثة. وتم تسجيل ما مجموعه ٢٧ عملية إعادة إلى الوطن (١١ لمدينين و ١٦ لأفراد عسكريين) و ١٢ حالة وفاة (٨ مدينين و ٤ عسكريين). وهناك مذكرة تفاهم مبرمة بين مستشفى المستوى الرابع في أكرا والبعثة. ومع أن البعثة لم تبرم مذكرة تفاهم مع المستشفى الموجود في جنوب أفريقيا، فقد طلبت

نعم

مواصلة ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة من جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إلى مستشفى من المستوى الرابع في غانا ومستشفى من المستوى الخامس في جنوب أفريقيا

المساعدة من مكتب الإجلاء الطبي التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في بريتوريا، من أجل تنسيق إجلاء المرضى من البعثة

جرى تشغيل مرافق تقديم خدمات المشورة والفحص السريري والطوعيين (أجرت ١ ٦٠٩ من فحوصات فيروس نقص المناعة البشرية)، وأجريت ٢٠ دورة تدريبية توجيهية إلزامية، بالتعاون مع المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات

دورة توعية/اتصال تم إجراؤها (تلقى ١ ٦٥٨ من حفظة السلام التدريب)

عملية تفتيش أجريت. ويعزى ارتفاع عدد عمليات التفتيش إلى زيادة عدد أنشطة التنظيف اللازمة لإغلاق المعسكرات

جرى من خلال ما مجموعه ٢٢٥ من وظائف حراس الأمن توفير الخدمات الأمنية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع مرافق البعثة في ليبيريا. ومن ضمن تلك الوظائف، كانت هناك ١١٥ وظيفة في المناطق، و ٩٠ في مونروفيا و ١٠ في مرفق البعثة الموجود في سفارة ألمانيا وفقا لترتيب لتقاسم التكاليف مع البنك الدولي. وقد ازداد عدد وظائف الحراسة بسبب الحاجة إلى أفراد أمن مدنيين لشغل المواقع التي أحلتها القوات التي غادرت إلى أوطانها

نعم

٢٠

٥٦

نعم

تشغيل وصيانة المرافق التي تُقدم لجميع أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص السريري والطوعيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وإجراء ٢٠ دورة تدريبية توجيهية إلزامية لجميع الملتحقين الجدد من الأفراد المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والمراقبين من شرطة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين

إجراء ١٨ دورة تدريبية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالفحص الطوعي للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة للوحدات المنتشرة في المقاطعات

إجراء ٣٠ عملية تفتيش مشتركة مع قادة الوحدات لضمان تخلص الوحدات الطبية العسكرية والتابعة للشرطة من النفايات بشكل سليم

### الأمن

توفير الخدمات الأمنية على مدار الساعة يوميا طوال أيام الأسبوع في كل مباني البعثة ومنشأتها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى	نعم تم توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة للممثل الخاص للأمين العام لليبريا ولجميع الزوار من كبار المسؤولين (٢٦ زيارة ميدانية مع كبار موظفي البعثة و ٧ مهام حماية مباشرة للزوار من كبار المسؤولين)
تنظيم تدريب أمني وتدريبات/تمارين أولية بشأن الحرائق لجميع الموظفين الجدد في البعثة	نعم أجريت بانتظام تدريبات توجيهية وقدمت إحاطات أمنية لأفراد البعثة الجدد بلغ مجموعها ١٠٩ دورات، وحضرها ما مجموعه ٤٨٠ من أفراد البعثة. وأجريت ثلاثة تمارين على مكافحة الحرائق في جميع مرافق البعثة
توفير ٢٢٥ وظيفة حارس أمن لتقديم الخدمات الأمنية على مدار الساعة يومياً طوال أيام الأسبوع في جميع مرافق البعثة، في كل مقاطعات ليبريا البالغ عددها ١٥ مقاطعة	نعم جرى من خلال ما مجموعه ٢٢٥ من وظائف حراس الأمن توفير الخدمات الأمنية على مدار الساعة يومياً طوال أيام الأسبوع في جميع مرافق البعثة في ليبريا. ومن ضمن تلك الوظائف، كانت هناك ١١٥ وظيفة في المناطق، و ٩٠ وظيفة في مونروفيا و ١٠ وظائف في مرفق البعثة الموجود في سفارة ألمانيا وفقاً لترتيب لتقاسم التكاليف مع البنك الدولي
توفير تمارين في مجال إطفاء الحرائق لجميع موظفي الأمم المتحدة والتدريب لمسؤولي الإخلاء في حالات الحرائق مرتين في السنة	نعم وقد ازداد عدد وظائف الحراسة بسبب الحاجة إلى أفراد أمن مدنيين لشغل المواقع التي أخلتها القوات التي غادرت إلى أوطانها
توفير تمارين في مجال إطفاء الحرائق لجميع موظفي الأمم المتحدة والتدريب لمسؤولي الإخلاء في حالات الحرائق مرتين في السنة	نعم أجريت تمارين الحرائق وإحاطات مسؤولي إخلاء الطوابق في حالات الطوارئ ثلاث مرات في مرافق البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكان ذلك في آب/أغسطس ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٦. واحتفظت البعثة بقاعدة بيانات تتولى استكمالها واختبارها بانتظام

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
نُظِّم تدريب للمراقبين وأجريت تدريبات عملية على أعمال التركُّز والإجلاء/الترحيل للمراقبين العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة ولجميع الموظفين مرتين في السنة في أوقات مختلفة في كل منطقة من المناطق في ليبيريا	إجراء تدريبيين عمليين لموظفي الأمم المتحدة على أعمال التركُّز والإجلاء/الترحيل
استُعرض كل من تقييم المخاطر الأمنية والخطة الأمنية للبلد مرة واحدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد استُعرض التقييم في نيسان/أبريل ٢٠١٦ واستُعرضت الخطة في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وبما أن متطلبات إدارة شؤون السلامة والأمن تفرض استعراض الخطط الأمنية وتقييمات المخاطر الأمنية سنويا أو فور حدوث أي تغييرات هامة في بيئة العمل الأمنية أو في البرامج، أجرت البعثة استعراضا واحدا فقط لكل ناتج من النواتج	القيام، كل سنة، بتحديث الخطة الأمنية القطرية وتقييم المخاطر الأمنية

## ثالثا - أداء الموارد

## ألف - الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦)

الفرق		المخصصات	المصروفات	المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)	
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>					
المراقبون العسكريون	٦٠٢٨,٨	٥٠٥٦,٦	٩٧٢,٢	١٦,١	
الوحدات العسكرية	١٠٤٢٥١,٣	٩٣٦٤٩,٨	١٠٦٠١,٥	١٠,٢	
شرطة الأمم المتحدة	٢٣٣٦١,٠	١٥٦٢٩,٥	٧٧٣١,٥	٣٣,١	
وحدات الشرطة المشكّلة	٢٨٩٣٤,٢	٢٦٢٠١,٥	٢٧٣٢,٧	٩,٤	
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>١٦٢٥٧٥,٣</b>	<b>١٤٠٥٣٧,٤</b>	<b>٢٢٠٣٧,٩</b>	<b>١٣,٦</b>	

الفرق		المصرفات	المخصصات	الفترة
النسبة المئوية	المبلغ			
(١)÷(٣)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
<b>الموظفون المدنيون</b>				
٤,٢	٣١٩٨,٢	٧٢٠٥٦,٠	٧٥٢٥٤,٢	الموظفون الدوليون
(١٧,٢)	(٢٩٢٢,١)	١٩٩٥٠,٣	١٧٠٢٨,٢	الموظفون الوطنيون
(٢,٣)	(٢٦٩,٣)	١١٧٦٩,٩	١١٥٠٠,٦	متطوعو الأمم المتحدة
(٤٠٧٨,٩)	(٣٦٧,١)	٣٧٦,١	٩,٠	المساعدة المؤقتة العامة
٤,٠	٦٥,٦	١٥٩٣,١	١٦٥٨,٧	الأفراد المقدمون من الحكومات
(٠,٣)	(٢٩٤,٧)	١٠٥٧٤٥,٤	١٠٥٤٥٠,٧	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>التكاليف التشغيلية</b>				
-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
(٥٠,٥)	(١٢٤,٥)	٣٧١,٠	٢٤٦,٥	الخبراء الاستشاريون
(٢١,٢)	(٣٧٥,٨)	٢١٥٢,١	١٧٧٦,٣	السفر في مهام رسمية
٢٢,١	٥٤١٢,٥	١٩٠٤٨,٦	٢٤٤٦١,١	المرافق والهياكل الأساسية
٤٠,٦	٢١٩٢,٨	٣٢٠٣,٨	٥٣٩٦,٦	النقل البري
٩,٢	٢٢٢٧,٨	٢٢١١١,٢	٢٤٣٣٩,٠	النقل الجوي
٨,٥	٢٥٦,٤	٢٧٦٥,٤	٣٠٢١,٨	النقل البحري
١٤,٣	٧٣٠,٦	٤٣٧٠,٢	٥١٠٠,٨	الاتصالات
(٢,٠)	(١٠٢,٢)	٥٢٥٤,٠	٥١٥١,٨	تكنولوجيا المعلومات
١٧,٧	١٦٤,٦	٧٦٤,١	٩٢٨,٧	الشؤون الطبية
-	-	-	-	المعدات الخاصة
(١٧,١)	(٧٢١,٣)	٤٩٣٢,١	٤٢١٠,٨	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٠,٢	٣,٢	١٩٩٦,٨	٢٠٠٠,٠	المشاريع السريعة الأثر
١٢,٦	٩٦٦٤,١	٦٦٩٦٩,٣	٧٦٦٣٣,٤	<b>المجموع الفرعي</b>
٩,١	٣١٤٠٧,٣	٣١٣٢٥٢,١	٣٤٤٦٥٩,٤	<b>إجمالي الاحتياجات</b>
(٣,٥)	(٣٠٨,٠)	٨٩٩٦,٧	٨٦٨٨,٧	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٩,٤	٣١٧١٥,٣	٣٠٤٢٥٥,٤	٣٣٥٩٧٠,٧	<b>صافي الاحتياجات</b>
-	-	٥٢,٨	٥٢,٨	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) <sup>(١)</sup>
٩,١	٣١٤٠٧,٣	٣١٣٣٠٤,٩	٣٤٤٧١٢,٢	<b>مجموع الاحتياجات</b>

(أ) تشمل مبلغاً قدره ٥٢ ٨٠٠ دولار مقدماً من حكومة ألمانيا.

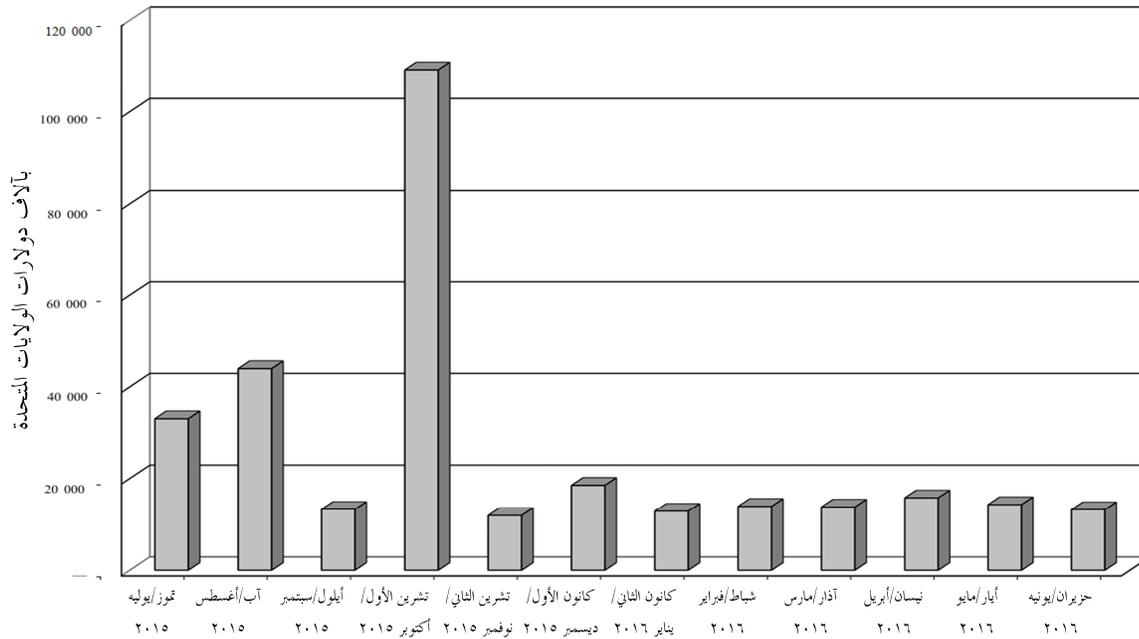
## باء - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	١٦٢ ٥٧٥,٣	(٤٨,٠)	١٦٢ ٥٢٧,٣
ثانيا - الموظفون المدنيون	١٠٥ ٤٥٠,٧	٧٧٥,٠	١٠٦ ٢٢٥,٧
ثالثا - التكاليف التشغيلية	٧٦ ٦٣٣,٤	(٧٢٧,٠)	٧٥ ٩٠٦,٤
<b>المجموع</b>	<b>٣٤٤ ٦٥٩,٤</b>	<b>-</b>	<b>٣٤٤ ٦٥٩,٤</b>
النسبة المئوية لإعادة التوزيع إلى مجموع الاعتمادات			
			٠,٢

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعيد توزيع مبالغ من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، والمجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، وذلك بشكل رئيسي لتغطية التكاليف الإضافية المتصلة بالمبالغ المدفوعة للموظفين المدنيين الذين انتهت خدمتهم في البعثة نتيجة إلغاء وظائفهم. وكانت إعادة توزيع الأموال من المجموعتين الأولى والثالثة ممكنة بسبب انخفاض عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في جميع الفئات عما أُدرج في الميزانية خلال الفترة قيد الاستعراض نتيجة تقليص حجم البعثة بوتيرة أسرع مما كان مقرراً.

## جيم - نمط الإنفاق الشهري



٤٧ - وتعزى الذروة التي سجلها الإنفاق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشكل رئيسي إلى زيادة التزامات تسديد تكاليف الخدمات التي قدمتها الحكومات المساهمة وتكاليف المعدات التي استعملها أفرادها في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي والعمليات الجوية، بالإضافة إلى تسجيل غالبية المشتريات من المعدات والمركبات في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تم ذلك لتيسير نقل أدوات الإدارة المالية من النُظُم القديمة إلى نظام أوموجا في إطار عملية نقل البيانات.

## دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ
إيرادات الاستثمار	٦٧٤,١
إيرادات أخرى/متنوعة	١ ٨٤٠,٢
التبرعات النقدية	-
تسويات الفترات السابقة	-
إلغاء التزامات الفترات السابقة	١٣٧٩٣,٨
<b>المجموع</b>	<b>١٦٣٠٨,١</b>

## هاء - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المصروفات
<b>المعدات الرئيسية</b>	
المراقبون العسكريون	-
الوحدات العسكرية	١٥٩٠١,٠
وحدات الشرطة المشكلة	٥٠٥٧,٣
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٢٠٩٥٨,٣</b>
<b>الاكتفاء الذاتي</b>	
الوحدات العسكرية	١١٣٣٦,٩
وحدات الشرطة المشكلة	٣٠١٧,٠
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>١٤٣٥٣,٩</b>
<b>المجموع</b>	<b>٣٥٣١٢,٢</b>

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	التاريخ الفعلي	تاريخ آخر استعراض
<b>ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة</b>			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٩٠	١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥	١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٦
عامل ظروف العمليات المكثفة	٢,١٠	١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥	١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٦
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٠,٣٠	١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥	١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٦
<b>باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي</b>			
عامل النقل الإضافي	٠,٥-٠,٠		

## واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات <sup>(١)</sup>	١ ٦٥٤,٥
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
<b>المجموع</b>	<b>١ ٦٥٤,٥</b>

(أ) يشمل قيمة استئجار الأراضي/المباني المقدمة من الحكومة، وحقوق الهبوط المجاني في المطارات، والتسجيل المجاني للمركبات.

## رابعاً - تحليل الفروق<sup>(١)</sup>

الفرق	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
<b>المراقبون العسكريون</b>	٩٧٢,٢	١٦,١

٤٨ - يُعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى انخفاض متوسط القوام الفعلي على مدى ١٢ شهراً البالغ ٩٠ من المراقبين العسكريين المنتشرين، مقارنة بمتوسط القوام المدرج في الميزانية البالغ ١٣٣ مراقباً، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض نفقات بدل الإقامة المقرر للبعثة وتناوب المراقبين العسكريين وسفرهم للعودة إلى الوطن، نتيجة تقليص حجم البعثة بوتيرة

(١) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل الفروق حينما لا تقل قيمة الزيادة أو النقصان عن نسبة ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

أسرع مما كان مقررا لها. والرصيد غير المستخدم للتعويض عن الوفاة والعجز في إطار هذه الفئة يعزى إلى عدم الإبلاغ عن حالات وفاة أو عجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
١٠,٢	١٠ ٦٠١,٥

**الوحدات العسكرية**

٤٩ - يُعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى انخفاض متوسط القوام الفعلي على مدى ١٢ شهرا البالغ ٢ ٩١٨ من أفراد الوحدات العسكرية، مقارنة بمتوسط القوام المدرج في الميزانية والبالغ ٦٧٨ ٤ فردا، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض النفقات المخصصة لسداد تكاليف القوات ولتناوبهم وسفرهم للعودة إلى الوطن، وتكاليف الاكتفاء الذاتي لأفراد الوحدات العسكرية، وتكاليف الشحن لنشر المعدات المملوكة للوحدات، نتيجة تقليص حجم البعثة بوتيرة أسرع مما كان مقررا لها.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٣٣,١	٧ ٧٣١,٥

**شرطة الأمم المتحدة**

٥٠ - يُعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى انخفاض المتوسط الفعلي على مدى ١٢ شهرا لقوام شرطة الأمم المتحدة البالغ ٢٩٧ فردا مقارنة بمتوسط القوام المدرج في الميزانية البالغ ٤٩٨ فردا، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاحتياجات من بدلات إقامة أفراد الشرطة المقررة للبعثة وتناوبهم وسفرهم للعودة إلى الوطن وحصص إعاشتهم، نتيجة تقليص حجم البعثة بمعدل أسرع مما كان متوقعا.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٩,٤	٢ ٧٣٢,٧

**وحدات الشرطة المشكلة**

٥١ - يُعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى انخفاض المتوسط الفعلي لقوام أفراد الشرطة المشكلة على مدى ١٢ شهرا، والبالغ ٨٢٩ فردا، مقارنة بمتوسط القوام المدرج في الميزانية والبالغ ٢٦٥ ١ فردا، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات المتصلة برّد تكاليف وحدات الشرطة

المشكلة وتناوب أفرادها وسفرهم للعودة إلى الوطن، وخصص الإعاشة وبدل الاكتفاء الذاتي والإجازة الترويحية الممنوحة لهم، نتيجة تقليص حجم البعثة بمعدل أسرع مما كان متوقفاً.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٤,٢	٣ ١٩٨,٢	الموظفون الدوليون

٥٢ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى انخفاض التكاليف العامة للموظفين المدفوعة للموظفين الدوليين عما هو مدرج في الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نتيجة الإسراع بتخفيض البعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٧,٢)	(٢ ٩٢٢,١)	الموظفون الوطنيون

٥٣ - تعزى الاحتياجات الإضافية أساساً إلى زيادة المدفوعات الفعلية عما هو مدرج في الميزانية للمرتبات والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تأخذ الميزانية في الاعتبار الزيادة في مرتبات الموظفين الوطنيين التي بدأ سريانها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ونتجت الاحتياجات الإضافية أيضاً عن المبلغ الذي كان أعلى مما هو متوقع والذي سُدَّ للموظفين الوطنيين الذين انتهت خدمتهم في البعثة نتيجة إلغاء ٨٨ وظيفة وطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢,٣)	(٢٦٩,٣)	متطوعو الأمم المتحدة

٥٤ - تُعزى الاحتياجات الإضافية أساساً إلى انخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشغور لمدة ١٢ شهراً إلى ١٢,٧ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية بنسبة ١٥ في المائة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٤٠٧٨,٩)	(٣٦٧,١)	<b>المساعدة المؤقتة العامة</b>

٥٥ - تُعزى الاحتياجات الإضافية إلى تكلفة الحصول على المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا وعملية تصنيف وظائف البعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٥٠,٥)	(١٢٤,٥)	<b>الخبراء الاستشاريون</b>

٥٦ - تُعزى الاحتياجات الإضافية أساساً إلى نفقات متعلقة بخدمات شتّى جرى رصد مخصّصات لها في فئات التزامات أخرى، بما في ذلك الاتصالات والمرافق والهياكل الأساسية، وجرى قيدها تحت بند الخبراء الاستشاريين.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢١,٢)	(٣٧٥,٨)	<b>السفر في مهام رسمية</b>

٥٧ - تعزى الاحتياجات الإضافية أساساً إلى السفر لأغراض التدريب الإلزامي الذي جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولم يكن هناك مخصص مرصود له في الميزانية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٢,١	٥ ٤١٢,٥	<b>المرافق والهياكل الأساسية</b>

٥٨ - يعزى الرصيد غير المستخدم إلى إلغاء عملية شراء بعض اللوازم الهندسية، والمرافق وأماكن الإقامة الجاهزة، وإلغاء بعض خدمات الصيانة والتعديل والتجديد والخدمات الأمنية نتيجة إغلاق قطاعين (تومبانرغ وبوكانان) و ٣ معسكرات ومقرين إقليميين للبعثة، تمشياً مع الإسراع بتقليص البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض. ويعزى الرصيد غير المستخدم أيضاً إلى انخفاض أسعار الوقود الفعلية عما كان مدرجا في الميزانية (الأسعار المدرجة في الميزانية

هي ٠,٥٨ دولار للتر البترين و ٠,٥٧ دولار للتر وقود الديزل، بالمقارنة مع متوسط الأسعار الفعلية البالغ ٠,٥٤ دولار للتر البترين و ٠,٥٣ دولار للتر الديزل).

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٤٠,٦	٢ ١٩٢,٨

**النقل البري**

٥٩ - نجم الرصيد غير المستخدم أساساً عن إلغاء عملية اقتناء ٢٦ مركبة مدرجة في الميزانية للفترة المشمولة بالتقرير نتيجة تقليص حجم البعثة بوتيرة أسرع مما كان مقرراً. ويُعزى انخفاض الاحتياجات أيضاً إلى انخفاض أسعار الوقود أثناء الفترة المشمولة بالتقرير (انظر الفقرة ٥٨).

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٩,٢	٢ ٢٢٧,٨

**النقل الجوي**

٦٠ - يُعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى انخفاض عدد ساعات الطيران عما كان مقرراً لعمليات طائرات الهليكوبتر وانخفاض نفقات المعدات واللوازم الجوية ورسوم الهبوط وخدمات المناولة الأرضية، بسبب انخفاض حجم الاحتياجات اللوجستية والإدارية والطبية اللازمة لعمليات طائرات الهليكوبتر نتيجة لتنفيذ منهجيات أكثر فعالية من حيث التكلفة لتخطيط الرحلات الجوية ونتيجةً للتعجيل بخفض قوام البعثة. ويُعزى الرصيد غير المستخدم أيضاً إلى انخفاض أسعار الوقود عما كان مدرجا في الميزانية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٨,٥	٢٥٦,٤

**النقل البحري**

٦١ - يُعزى الرصيد غير المستخدم إلى انخفاض الاحتياجات عما كان مدرجا في الميزانية لاستئجار السفن البحرية نتيجة تقليص حجم البعثة بوتيرة أسرع مما كان مقرراً. ويُعزى الرصيد غير المستخدم أيضاً إلى انخفاض أسعار الوقود عما كان مدرجا في الميزانية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٤,٣	٧٣٠,٦	<b>الاتصالات</b>

٦٢ - يُعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى عدم شراء بعض معدات الاتصالات والإعلام، وإلى انخفاض حجم استخدام خدمات الهواتف الساتلية ونظام إنمارسات لاتصالات الصوت والبيانات عما هو مدرج في الميزانية، وانخفاض الاحتياجات من اللوازم الإعلامية وتكاليف الصيانة، وذلك نتيجة الإسراع بتقليص حجم البعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢,٠)	(١٠٢,٢)	<b>تكنولوجيا المعلومات</b>

٦٣ - تُعزى الاحتياجات الإضافية أساساً إلى ارتفاع تكاليف دعم آلات النسخ التصويري والطابعات عما كان متوقعا، نتيجة إلغاء العقد الإطارى الخاص بآلات النسخ التصويري.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٧,٧	١٦٤,٦	<b>الشؤون الطبية</b>

٦٤ - يُعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى إلغاء أوامر توريد الإمدادات الطبية واستخدام المخزونات المتاحة التي تم شراؤها خلال تفشي مرض فيروس إيبولا.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٧,١)	(٧٢١,٣)	<b>اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى</b>

٦٥ - تُعزى الاحتياجات الإضافية أساساً إلى تكاليف البنود المتصلة برفاه الموظفين، مثل عملية الشراء المحلية لاقتناء معدات رياضية التي لم تتم على النحو المقرر خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق لأن البائع لم يقيم بتسليم الأصناف المشتراة، وإلى خدمات مقدمة من فرادى

المتعاقدين أُدرجت في الميزانية تحت فئات التزامات أخرى ولكن قيّدت مصروفاتها تحت هذا البند، وإلى خسائر صرف العملات التي تعزى إلى تقلُّب سعر دولار الولايات المتحدة مقابل العملات القابلة للتحويل.

### خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٦٦ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا:

- (أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٣١ ٤٠٧ ٣٠٠ دولار المتبقي من اعتمادات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛
- (ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ البالغة ١٠٠ ٣٠٨ ١٦ دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (١٠٠ ٦٧٤ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (٢٠٠ ١٨٤٠ دولار)، وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٨٠٠ ١٣ ٧٩٣ دولار).

### سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
تتطلع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى تحليل الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، بوسائل من بينها توفير معلومات تحليلية إضافية في تقارير الأداء المقبلة، وفي المستجدات المقدمة دوريا بشأن إعادة توزيع المخصصات بين مجموعات وفئات الإنفاق، على النحو المبين في الفقرة ٢٨ من تقريرها الخاص بالملاحظات والتوصيات المتعلقة بالمسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/70/742)	يجري تحليل الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية لغرض إدراج التحليل في تقرير أداء ميزانية البعثة ويجري أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحليل إعادة توزيع المخصصات بين مجموعات وفئات الإنفاق وقد استفادت البعثة من نظام أوموجا في تحليل الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية وتحليل إعادة توزيع المخصصات بين مجموعات وفئات الإنفاق